جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربية

الافتراض في شرح الشافية لمصنِّفها ابن الحاجب (ت 646 هـ)

دراسة في ضوء علم اللغة الحديث

رسالة تقدَّمت بها الطالبة

رقية يوسف داخل

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدّكتور

محمد حسين علي زعين

1444هـ 2023م

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَك الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

النمل : من الآية /19

إقـرار الـمشرف

اشـهد أنّ إعـداد هذه الرسالـة الـموسومـة بـ((**الافتـراض فـي شـرح الشـافية لمصنّفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**)) الـتي تقدمت بـها الطـالبة (**رقية يوسف داخل**) قد جرى تحت إشرافي، في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في (**اللغة العربية وآدابها**) / **لغة**

إمضاء المشرف

الأستاذ الدّكتور

محمد حسين علي زعين

٢٠٢٣/ ٤ /٥

توصية رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

إمضاء رئيس قسم اللغة العربية

الأستاذ الدّكتور

ليث قابل عبيد الوائليّ

التاريخ:٥/ ٤/ ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنّنا اطّلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ **(الافتراض في شرح الشافية لمصنّفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)** التي تقدمت بها الطالبة **(رقية يوسف داخل)**، وبعد مناقشتها في محتوياتها، وما له علاقة بها، وجدنا أنّها جديرة بتقدير (امتياز) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة.

الإمضاء:

الاسم: أ٠د. حيدر عبد علي حميدي

التاريخ: ٢٠/ ٦ / ٢٠٢٣ م.

رئيس لجنة المناقشة

الإمضاء:

الاسم: أ٠م.د. ظافر حبيّس عناد

التاريخ: ١٩ / ٦ / ٢٠٢٣م.

عضوًا

الإمضاء:

الاسم: أ٠م.د. علياء نصرت حسن

التاريخ: ٢٠ / ٦ / ٢٠٢٣م.

عضوًا

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محمد حسين علي زعين

التاريخ: ٢٠/ ٦ /٢٠٢٣م.

عضوًا ومشرفًا

صُدِّقت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء / على قرار اللجنة.

الإمضاء:

الاسم: أ. د. حسن حبيب عزر

التاريخ : ٢٠/ ٦ /٢٠٢٣م.

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية وكالةً

الإهداء

إلى ... سيدي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم).

إلى... شهداء العراق الغيارى وهم يجودون بدمائهم الزكية دفاعًا عن المقدسات.

إلى أقماري المنيرة : أبي، وأمي مدَّ الله في عمرهما.

وإلى أخوتي ، و أحبتي، و زملائي، وأساتيذي.

وكُل مَن أنار مسيرتي العلمية ، وأزال العقبات أهدي لهم جميعًا هذا العمل.

الباحثة

شكر وتقدير

حينما ترى الباحثة أنَّ جهدها قد اتَّسق عوده ونضجت ثماره، فلا يمكنُ لها أن تدَّعيَ أنها قد أتمَّته من دون أن يكون للآخرين جهد في إتمامه، فالواجبُ يقتضي أن تدوِّنَ الباحثةُ برهان الشكر لمن كان له كَرم في ذلك بعد كرم الخالق عز جلاله الذي أتمَّ علينا نعمة التوفيق لإتمام هذا البحث.

لذا أتقدَّم بوافر شكري وتقديري للمشرفِ على هذا العملِ الأستاذ الدكتور محمد حسين علي زعيّن الذي كان لي خير مساند في تقديم النصح العلمي، فلم يبخل عليَّ بوقته الثمين فجزاه الله خيرًا .

وأتقدّم بوافر شكري وتقديري إلى رئاسة جامعة كربلاء التي أتاحت لي فرصة إكمال دراستي العُليا في رحاب هذهِ الجامعة العريقة، وإلى عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية وعميدها الدكتور حسن حبيب عزر الكريطيّ، وإلى قسم اللغة العربية ورئيسه قسمه الدكتور ليث قابل الوائليّ.

والشكرُ موصولٌ إلى أساتيذي الفضلاء في قسم اللغةِ العربيّةِ، ولا سيما مَن تلمذتُ لهم في السنةِ التحضيرية، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأقدّم وافر شكري وتقديري إلى عائلتي لجهودهم الكبيرة في تقديم يد المساندة والمساعدة في أثناء الدراسة، جعل اللهُ عملهم في ميزانِ حسناتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقـدمـة	أ- ج
التمهيد: بيان في مقاصد العنوان	1-23
الافتراض لغةً	2-3
الافتراض اصطلاحًا	3-8
المصطلحات المرادفة والمصاحبة لمصطلح (الافتراض)	8-13
كتاب شرح الشافية وأساليب الافتراض فيه	14-18
الغاية من الافتراض	19-23
الفصل الأول: الافتراض في الإعلال	24-87
توطئة:	25-27
المبحث الأول: الافتراض في الإعلال بالقلب	28- 53
قلب الواو والياء ألفًا في (قَوَمَ، وبَيَعَ، وبَوَبُ)	28-35
قلب الواو والياء ألفًا في الفعلين (غَزَو، ورَمَي)	36- 38
قلب الواو ياءً في (مَوْزَانَ، مَوْقَات)	39-42
قلب الواو ياءً في مصادر الأفعال المعتلة الوسط	42- 44
قلب الواو ياءً في جمع المعتل	44-47
قلب الواو ياءً في (دُعِيَ، ورَضِيَ، والغازي)	47- 49
قلب الياء واوًا في عين صيغة (فُعْلَى)	49- 51
قلب الياء واوًا في لام صيغة (فَعْلَى)	51- 53
المبحث الثاني: الافتراض في الإعلال بالحذف	54-76
حذف الواو من الفعل المثال الواوي (يَوْلِدُ، يَوْعِدُ)	54- 60
حذف الواو والياء الواقعتين عينًا في (قَوُلْتُ، بَيعْتُ)	61-65
حذف الواو والياء الواقعتين لامًا في (يَغْزُوُون، يَرْمِيُوْن)	65-68

ما حذفت لامه	72-68
حذف حركة آخر الفعل المضارع	76 -73
المبحث الثالث: الافتراض في الإعلال بنقل الحركة	87-77
نقل الحركة في الفعل المضارع (يَقُوْمُ، يَبِيعِ)	81-77
اسم المفعول من الأجوف (قَوَلَ، بَيَعَ)	87 -81
الفصل الثاني: الافتراض في الإبدال	142 -88
توطئة:	91-89
المبحث الأول: إبدال الهمزة	117 -92
إبدال الهاء من الهمزة في نحو: أرقت، أرحت، إياك	95-92
إبدال الواو والياء من الهمزة	104-95
إبدال الهمزة واوًا في (أَوَدِم، وأُوَيْدِم)	98 -95
إبدال الواو من الهمزة في أول الكلمة نحو: أوَل، أواصل	102 -98
إبدال الهمزة من الواو والياء في نحو: كساء، رداء	104 -102
بناء فوعل من وَارَى	106 -104
بناء قرأ على زنة (فِعَلّ)	108 -106
صياغة اسم الفاعل من (قَامَ) و(بَاعَ)	111-108
إبدال الهمزة في (صحائف، مطايا، خطايا)	117-111
المبحث الثاني: إبدال الصامت من الصامت	127 -118
إبدال الطاء من التاء في صيغة افْتَعَلَ	122 -118
إبدال الدال من التاء في صيغة افْتَعَل	125 -123
إبدال الدال من التاء في (ادَّارك)	127 -125
المبحث الثالث: إبدال الصامت من الصائت	142 -128
إبدال التاء من الواو والياء	133 -128
إبدال النون من الياء في جمع إنسان	137-133
إبدال الميم من الواو في (فم)	139-137

إبدال الألف من الهاء	142-139
الفصل الثالث: الافتراض في الإدغام	183 -143
توطئة:	147 -144
المبحث الأول: الافتراض في إدغام المتماثلين	164 -148
إدغام الميم في الميم في (أَئِمَّة)	153 -148
بناء قَوَلَ على زنة (افْعَوْعَلَ)	156-154
إدغام الياء في الياء في (حَيِيَ)	159 -156
بناء افْتَعَلَ من قَتَلَ	162 -159
الاختلاف في أصلِ لفظ الجلالة (الله)	164-162
المبحث الثاني: الافتراض في إدغام المتقاربين	183 -165
إدغام الواو في الياء في (سَيَّد)	170 -165
بناء القوة من مَفْعُول	172 -170
بناء افتَعل من الفعل ذكر	175 -172
بناء افتَعَلَ من ظَلَمَ	178-175
بناء افتعل من ثأر	180 -178
إدغام الدال في السين في سِتَّ	182-180
تاء (تَفعل) و(تفاعل)	183-182
الخاتمـة	188-184
المصـادر والمـراجع	205 -189
الملخص باللغة الانكليزية	A-B

الملخص

فالافتراضُ يُسهمُ في التّحليلِ والتأصيلِ اللغويِّ، فهو يُصَوِّرُ لنا عقليّةَ علماءِ العربيّةِ في تقعيدِ مسائلِ اللغةِ، وَمِنْ هؤلاءِ العلماءِ ابنُ الحاجبِ الذي وقعَ اختياري على أحدِ كتبهِ ليَكوُنَ ميدانَ الدراسةِ الموسومةِ بـ **(الافتراضُ في شرحِ الشافيةِ لمُصَنِّفِهَا ابنِ الحاجبِ (ت 646هـ) دراسةٌ في ضوءِ علمِ اللغةِ الحديثِ)** ؛ إذ تَكشفُ هذه الدراسةُ عن مواضعِ الافتراضِ في مستويينِ مِنْ مستوياتِ اللغةِ هُمَا : المُسَتَوى الصوتيُّ والمستوى الصرفيُّ، ووجدتُ أنَّ الافتراضَ في المستوى الصوتيِّ قائمٌ على قَضيةِ الأصلِ والفَرعِ ومَعرِفةِ أيُّهما أصلٌ وأيُّهما فرعٌ عليه؛ وهذا الأمرُ متأتٍّ من ارتباطِ الأصلِ في الذهنِ وتصوّرِ مراحلِ الانتقالِ من البِنيةِ العَميقةِ الذهنيّةِ إلى البِنيةِ السطحيّةِ الواقعيةِ، أمّا الافتراضُ في المُسَتَوى الصّرفيِّ فَيمُثِّلُ أحدَ الأساليبِ المتّبعةِ في تقعيدِ المسائلِ الصرفيّةِ المَبنيةِ في تحليلها على التّخمينِ والتصوّرِ؛ لأنّه يُقدّرُ أشياءَ غيرَ موجودةٍ في الواقعِ اللغويِّ.

المقـــدمة

المقـــدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ لك الحمدُ حمدًا أبلغُ به رضاك وأُؤدّي به شكرك، ولك الحمدُ كما أنعمتَ علينا نِعمًا بعد نِعَم، ولك الحمدُ كما أنت أهله ووليه، وكما ينبغي لوجهك الكريم، والصلاة والسلام على أمين الله ووحيه معلمِ الإنسانية وهادي البشرية محمد بن عبدالله وعلى آله الطيبين الطاهرين...

أمّا بعد:

فالافتراضُ هو أحد الوسائلِ التّي بواسطتها عالجَ اللغويّون العرب القُدماء مسائل الدرس اللغويّ، ولا سيما ما يتعلّقُ بمسائل الصوت والصّرف، ويدلّنا على أصل الكلمة ومعرفة فرع تلك الكلمة، والافتراضُ بمفهومهِ لم يكن غائباً عن أذهانِ القدماءِ مع اختلافِ المصطلح الدال عليه وكان حاضراً بقوةٍ في مصنّفاتهم، ومن تلك المصنّفات كتب ابن الحاجب ، فوقعَ اختياري على أحد كتب هذا العالِم الكبير ليكون ميدان الدراسة فكان عنوان الدراسة: ((**الافتراض في شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ) دراسة في ضوء علم اللغة الحديث**))؛ لتكشف الدراسة عن مواضع الافتراض الصوتي والصرفيّ في هذا المؤَلَّف.

وجاءت هيكلية الرسالة بثلاثة فصول يتقدَّمها تمهيد، وتليها الخاتمة والمصادر والمراجع، إذ كان العمل في التمهيد منصبًا على بيان مفهوم الافتراض (لغةً واصطلاحًا) فضلًا عن (المصطلحات المرادفة والمصاحبة لمصطلح الافتراض)، وبيان (الغاية من الافتراض) فضلًا عن (التعريف بكتاب الشافية وأساليب الافتراض فيه).

في حين وسم الفصل الأول بـ (الافتراض في الإعلال)، وقسمته على ثلاثة مباحث: عُني الأول بـ (الافتراض في الإعلال بالقلب)، أما الثاني فتناول (الافتراض في الإعلال بالحذف)، ورصد المبحث الثالث (الافتراض في الإعلال بنقل الحركة).

أمَّا الفصل الثاني، فقد حمل عنوان (الافتراض في الإبدال)، وجاء على ثلاثة مباحث أيضًا، الأول درس الافتراض بـ (إبدال الهمزة)، والمبحث الثاني جاء يحمل عنوان (إبدال الصامت من الصامت)، والمبحث الثالث وضح (إبدال الصامت من الصائت).

أما الفصل الثالث فقد عُنْوِن بـ (الافتراض في الإدغام)، وهو مكوّن من مبحثين فكان

المبحث الأول بعنوان (الافتراض في إدغام المتماثلين)، والمبحث الثاني بـ (الافتراض في إدغام المتقاربين).

وبعد ذلك جاءت الخاتمة التي تضمّنت أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، واتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أداة للوصول إلى هدفها، وقد اقتضت الدراسة أن تبدأ الباحثة بشرح الشافية، ومن ثم الرجوع إلى المؤلفات التي سبقتها.

ولم تكن دراستي في الافتراض هي الوحيدة في هذا المضمار، إذ سبقتها دراسات عدَّة أنارت الطريق أمام الباحثة، ومنها:

1-الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي، نجاح حشيش بادع (رسالة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2002م.

2-الافتراض القرآني دراسة في التعبير، علي حسين حمادي (رسالة)، جامعة ذي قار، كلية التربية، 2011م.

3-الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د. حيدر عبد علي حميدي، طبع مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2022م، وأصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، عام 2013م.

4-الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية، د. رعد عبد الحسين حمدوش (أطروحة)، جامعة القادسية، كلية الآداب، 2017م.

5-الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، عمار عبد العباس عزيز الشمّري (رسالة)، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2019م.

6-الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد، آيات جاسم حسين الحسناوي (رسالة)، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية،2020م.

وفي الختام أقول هذا عملي بذلتُ فيه ما استوعب جهدي، وما منحت من الوقت، ولا أحسب أني جدت فيما حبرت، فإن أصبت فمن توفيق الله عليَّ، وإن قصرت فتصورت أنني بذلت فيه جهدًا ولم اقتصد فيه جهدًا، وأرغب فيما وجد فيه ثلمة أن يقوّمه ويظهره بمظهره سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيـــــد

بيان في مقاصدِ العنوان

الافتراض لغة

الافتراض اصطلاحاً

الافتراض عند العلماء

المصطلحات المرادفة والمصاحبة لمصطلح (الافتراض)

كتاب شرح الشافية وأساليب الافتراض فيه

الغاية من الافتراض

التمهيد

بيان في مقاصدِ العنوان

الافتراض لغةً:

عند الرجوع إلى المعجمات اللغوية والتفتيش فيها تبيّن أنها لم تذكر الأصل (افترض) الذي هو من الفعل المزيد، وذكرت الأصل الثلاثي المجرّد فرض[1]، وبيَّنَ ابن فارس معنى (فرض) بقوله: "الفاء والراء والضاد أصل صحيح يدل على تأثير في الشيء من حز أو غيره، فالفرض: الحز في الشيء، يقال: فَرَضْتُ الخشبة، والحز في سِيَة القوس فَرْضٌ، حيث يقع الوتر، والفَرْض: الثقب في الزَّند في الموضع الذي يقدح منه، والمِفرض: الحديدة التي يُحَز بها" [2].

وجاء الفرض بمعنى الواجب، أو الملزم "ومن باب اشتقاق الفرض الذي أوجبه الله تعالى، وسمي بذلك؛ لأن له معالم وحدودًا" [3]، ومن معانيه الهبة، والعطية كما ذكره ابن منظور: "فرضت الشيء أفرضه فرضًا وفرضته للتكثير... والفرض: الهِبةُ، يقال: ما أعطاني فرضًا ولا قرضًا، والفرض: العطية الموسومة" [4].

والافتراض عند المحدثين مصدر الفعل الثلاثي المزيد (افترض)، وهو "يفترض، افتراضًا، فهو مُفْتَرِضٌ، والمفعول مُفْتَرَضٌ ... مصدر افترض افتراضًا: على نحو افتراضي على نحو ظنيَّ أو احتماليّ، قضية مسلمة، أو موضوعة للاستدلال بها على غيرها" [5]، وممّا تقدم يُلحظ تأكيد الدكتور أحمد مختار عمر على أنَّ الفرضية إمّا أنْ تكون ظنية أو احتمالية، أو هي

([1]) ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، د ت (مادة فرض): 7/28-29

([2]) مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبع دار الفكر، د ط، 1399هـ- 1979م (مادة فرض): 4/488-489

([3]) مقاييس اللغة (مادة فرض): 4/489 ، ينظر: لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار نشر أدب قم، إيران، 1405هـ (مادة فرض): 7/201

([4]) لسان العرب (مادة فرض): 7/202- 203

([5]) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، طبع عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ - 2008م: 1692، ينظر: المنجد في اللغة، لويس معلوف طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط 19، د ت (مادة فرض): 1692

قضية مسلّمة يُؤتَى بها للاستدلال، وقد يكون معنى الافتراض الظن والتقدير والتخمين وكل هذه الأمور في الذهن أي ظنّ بالذهن على احتمال وقوع شيء [1]، والمعنى الأقرب للبحث هو التصور لشيءٍ موجود في الذهن وتقديره فيجتهد في تقدير الشيء حتى يطابق الواقع اللغويّ.

الافتراض اصطلاحًا:

لم يظهر الافتراض بوصفه مصطلحًا عند علماء اللغة العربية الأوائل على الرغم من حضورهِ بمفهومه الذي تعاقدوا عليه على وفق عرفهم الاجتماعي، أو الديني، أو الاقتصادي، أو العلمي، فهو مصطلح مشترك بين مختلف العلوم.

عند الفلاسفة

نجدُ أنَّ الافتراضَ من المصطلحات المُسلّم بها فهو أساس الأشياء "عند أرسطو الفرض هو مقدمة لبرهان... يطلق ابن سينا أصل الموضوع" [2]، ويدلُّ الافتراضُ عند الفلاسفةِ على "قضية مسلّمة أو موضوعة للاستدلال بها على غيرها ويستخدم (مل) هذا المصطلح كثيرًا، ولا سيّما لكل مبدأ يستنبط منه نتائج بصرف النظر عن صدقه أو عدم صدقه" [3].

ويعني في العلوم التجريبية تفسيرًا مؤقتًا لحوادث الطبيعة، ثم ينقلب بعد الاختبار التجريبي إلى تفسير نهائي، فهو خطوة مقدّمة لقانونٍ علميٍّ ويوضعُ في بدء الأمر على سبيل الظن والتخمين، ويتبع بعد ذلك بالملاحظة فإن أثبتتها تحوّل إلى قانون وإن كذبتها حاول العالِم استبدالها [4].

ويُلحظ أن هذا الافتراض المسمّى باصطلاحي هو تفسير لا يحتمل القطع بل يُعدُّ أوليًا يُثبت عبر الزمن بالملاحظة والتدقيق، فإذا ما جدَّ دليلٌ على دحض أو الاستدلال به وإذا ما تأكّدت صحته وصوابه عبر الزمن عُدَّ من المسلّمات المؤكدة، ويمكن أن نطلق مصطلح الفرضيات أو المظنونات على جميع الآراء التي يمكن التصديق بها لا على الذي ثبتتها

([1]) ينظر: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، التحرير أنطوان نعمة، وعصام مدور، وعجيل لويس، مترى شماس، طبع دار المشرق، بيروت، ط1، 200م: 1086، المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، طبع دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط، 1982م (مادة فرض): 143/2

([2]) المعجم الفلسفي، مراد وهبة نشر وطبع دار قباء الحديثة، القاهرة، د ط، 2007م: 455

([3]) المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، تصدير إبراهيم مدكور رئيس المجمع، طبع الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، د ط، 1403هـ – 1983م (مادة فرض): 17

([4]) ينظر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (مادة فرض): 2/ 143

التجربة، بل حتى الذي يخطر نقضها بالبال، ولكن الذهن إليها أميل، أي يمثل حكمًا أوليًا قائم على التصور والتخمين، ثم يأتي الاستقراء للتصديق، أو تكذيب الافتراض [1].

والفرض على نوعين : "أحدهما انتزاعي: وهو إخراج ما هو موجود في الشيء بالقوة إلى الفعل، ولا يكون الواقع مخالفًا للمفروض، وثانيهما اختراعي: وهو اختراع ما ليس بموجود في الشيء أصلًا ويكون الواقع مخالفًا للمفروض" [2].

وجاء في مذكرة المنطق الفرض: "هو الرأي الذي يضعه المستقرىء لتفسير أسباب الظاهرة المشاهدة، أو آثارها على سبيل التخمين والظن، فالفرض – في واقعه – تفسير مؤقت يفترضه المستقرىء بغية التوصل عن طريق التأكيد من صحته إلى القانون، أو القاعدة العامة المطلوبة"[3]، يتّضح ممّا تقدّم أنَّ الفرض لا يُعدُّ مُسلّمًا به، أو حقيقة مطلقة ما لم يتم التأكّد منه عبر الزمن عن طريق دليل أو أدلة قاطعة.

عند الفقهاء والأصوليين

استعمل مصطلح الفرض ليدل على معنى الوجوب والإلزام بدليل، "وهو الواجب في اصطلاح أهل الأصول، ويعني ما يذم شرعًا تاركه قصدًا مطلقًا، ويثاب فاعله، وواقعه وهو ما طلبه الشارع طلبًا جازمًا بدليل قطعي أو ظني" [4]، وجاءت لفظة (فرض) في القرآن بمعنى الوجوب كقوله تعالى: ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾ (النور 1) أي أوجبنا العمل بها [5]، والمطّلع على النص أعلاه يلحظ الاختلاف بين رأي اللغويين ورأي الفقهاء فيما يخصُّ (فَرَضَ) فاللغويون يعدّونه تقديريًا أي : هوَ ظنيٌّ وليس بقطعيّ وقد يقطع به عند مرور الزمن، إذ ما استجدَّ دليل دال على صحته القطعية في حين أن الفقهاء يعدون الفرض من باب الإلزام والوجوب والقطع، لذا عدَّوا الفرائض الدينية واجبة التنفيذ.

([1]) ينظر: المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (مادة فرض): 2/ 144

([2]) المصدر نفسه: 2/142–143

([3]) مذكرة المنطق، د. عبد الهادي الفضلي، طبع مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، ايران، 1409هـ: 155

([4]) معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، تحقيق الدكتور محمد التونجي، طبع دار الجيل، القاهرة، ط1، 1424هـ – 2003م: 233 ، وينظر: معجم مصطلحات أصول الفقه عربي إنكليزي، د. قطب مصطفى سانو، تحقيق الدكتور محمد رواس قلعجي، طبع العلمية، دمشق، ط1، 1420هـ – 2000م: 313

([5]) ينظر: تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف الجديع، طبع مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1997م: 20

وأصل الفرض: "القطع والتقدير ... أي المقدّرة الواجبة أو المحدّدة قال الله تعالى: ﴿ ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له﴾ [سورة الأحزاب 38]، أي قدّره له" [1]، ويطلق الفرض أيضًا على مسألة عامة فيُجاب عنها بجواب خاص أو فتوى عامة وتدل على فتوى خاصة [2]، ويقسم الفرض على أنواع منها: الفرض الاعتقاديّ، الفرض العمليّ، فرض العين، فرض في الدليل، فرض في الفتوى، فرض الكفاية والبناء [3].

الافتراض عند اللغويين

لم نجد اختلافًا بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي للافتراضِ، إذ يعنى به الحكم الظني أو المحتمل الذي يتصوره العقل ويُؤوله، وقيل: الفرض كالإيجاب إلا أن الإيجاب يعدّ بوقوعه وثباته، والفرض بقطع الحكم فيه [4].

ورصد الشريف الجرجانيّ تعريفًا لفرض: "ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، ويكفر جاحده، ويعذب تاركه، والفريضة: فَعِيلة من الفَرْض، وهو في اللغة: التقدير" [5].

ويُلحظ أن الجرجانيّ ختم كلامه حول الفَرضَ بعدّه تقديرًا ولذا فإن كلُ فرضية تحتمل الصواب والخطأ؛ لأنها مقدّرة وليست محددة بدليل قطعي، وفرض الأمر: "قدره، تصوره، استنبطه فرض أنَّ النتيجة ستكون حسنة" [6]، وما يؤكد أن الفرضية غير مؤكدة تأكيدًا تامًا، إذ أورد قوله بالتقدير والتصور والاستنباط، وكل هذه الإجراءات لا تدل على القطع، والجزم، والإثبات التام، وهذا ما يؤكد قولنا إن الفرض أو الفرضية تحتمل الصواب والخطأ.

([1]) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، طبع دار الفضيلة، دط، دت:40/3

([2]) ينظر: معجم مصطلح الأصول: 234

([3]) ينظر: معجم مصطلحات أصول الفقه: 314 – 316

([4]) ينظر: المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، نشر مكتبة يوسف الرميض، د ط، د ت: 487

([5]) معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق محمد صديق المشاوي، طبع دار الفضيلة، القاهرة، د ط، 2004م: 139

([6]) معجم اللغة العربية المعاصرة : 577

أي ملاحظة العقل وتصوّره والتقدير المعتبر أي بمعنى التجويز العقليّ لا معناه التقدير؛ لأنه أعم، إذ العقل يفرض المستحيلات والممتنعات أي يلاحظها ويتصوّرها [1].

أمّا الفرضية فتعني إحداث علاقة بين طرفين أحدهما يفترض الفرض المعين ويلزم به الطرف الاخر، فيكون الأول فارضًا للفرضية، والآخر مفروض عليه واجب الالتزام به من طرفه والفرضية هي أن نقدّر أو نفترض حصول أمر لم يحصل [2]، وللافتراض مسوّغ هو: إكساب الأمر أهمية، إذ إنَّ الشخص غير مدرك لأهمية هذا الأمر[3]، والمعنى الموجود في كل موارد المادة (فرض) هو التقدير الملزم [4]، والافتراضات أو التقديرات تدلُّ على فهم اللغة؛ لأن اللغة قدرة إنسانية بمعنى التفسير العقلي للغة على نحو التأويل [5]، والافتراض يصوّر عقلية العرب في معالجة القضايا اللغوية ولاسيما في مستويي الصوت والصرف، ويمكن توضيحه على مستويين من مستويات اللغة كما يأتي:

-الافتراض الصوتي

اهتمَّ اللغويون الأوائل بطريقة نطق الأصوات ومخارج الحروف وصفاتها، وذلك لضبط القراءات القرآنية، لذا نجد ارتباط الدراسات الصوتية بالدرجة الأولى بالقراءات، وهذه الدراسات مبنية عن طريق الملاحظة فلا توجد أجهزة أو عمليات تجريبية، وهذه الدراسات أصيلة في لغتنا ليست منقولة لا في منهجها ولا في طرق تناولها وتفكيرها [6]، والدراسة الصوتية تعد أول خطوة في الدراسات اللغوية، إذ لا توجد دراسة لغويّة من دون دراسة النظام الصوتي، والدراسات العربية التي تناولت الظواهر الصوتية كانت ممتزجة بباقي علوم اللغة كالنحو ولم يخصّص مؤلف بعلم الصوت، ويُعدُّ الخليل أول من ألَّف معجمًا مبنيًا على نظام صوتي، ومن

([1]) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، د. عبد الله الخالدي، د. جورج الزيناتي، مراجعة د. رفيق العجم، طبع مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م :2/ 1267

([2]) ينظر: القواعد البلاغية في ضوء المنهج الإسلامي، د. محمد البستاني، طبع مؤسسة الآستانة الرضوية، ط1، 1414هـ: 219

([3]) ينظر: القواعد البلاغية في ضوء المنهج الإسلامي: 219

([4]) ينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، طبع طهران، ط1، 1393هـ: 63/9

([5]) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، حافظ إسماعيلي علوي، طبع دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.: 154

([6]) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 2005م: 381

الدراسات القديمة مؤلّفات ابن سينا، وكان الافتراض من الوسائل التي استعملها علماء اللغة لشرح القضايا اللغوية، وقد يكون الافتراض بحذف شيء من الأصل، إذ جاء في كتاب سيبويه: "واعلم أنّهم ممَّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا، وسترى ذلك إن شاء الله، فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: (لم يك) و (لا أدرِ) وأشباه ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء يقولون: (ودَّع) استغنوا عنها بـ (ترك) وأشباه ذلك كثير" [1].

وقال ابن جني: "وليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليسار اسم اليد يسار بكسر الياء، وقالوا : يقظان ويقاظ و يعر ويعرة للجدي وقالوا: ييأس وييئس، وإنما رفض ذلك استثقالا للكسرة في الياء" [2]، وقد يقلبون صوتًا إلى صوت أخر طلبًا للخفة والسهولة ومن ذلك قلب الهمزة ساكنة المكسور ما قبلها إلى الياء كما في (ذئب):(ذيب) وفي (بئر): (بير) وفي (مئرة) (ميرة) [3]، أما في صيغة افتعل فيحصل إبدال لبعض الأصوات نتيجة تجاور صوتين أحدهما مهموس والآخر مجهور كما في اصطبر، إذ أبدلت التاء المهموسة إلى طاء؛ لأنهما من مخرج واحد، وهذا الإبدال لازم حتى صار الأصل مرفوضًا [4]، وعن طريق الافتراض نبرهن أي الصوتين أصل والآخر فرع عليه عن طريق القوانين الصوتية، إذ اللسان البشري يتّخذ أسهل طرق النطق [5].

-الافتراض الصرفي

النظام اللغوي العام مكوّن من مستويات هي: صوت، صرف، نحو، دلالة، ويتّصف هذا النظام بالعمومية، إذ يتبع اللغويون القدماء في تحليل النظام اللغوي التأويل والافتراض أو التعسف وبما إن الصرف أحد مستويات اللغة، فقد اتّبع اللغويون المنهج نفسه في تقعيد

([1]) الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طباعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ -1988م : 1/24-25

([2]) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق د. حسن الهنداوي، د ط، د ت: 2/731

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 2/738

([4]) ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبع مطابع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ - 1973م: 317

([5]) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، طبع الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م: 61

مادته[1]، ومعالجتها في ضوء منهج التخمين والافتراض لسهولته في التحليل اللغوي، إذ لا يوجد تعليلٌ مقبولٌ لبعض المسائل [2]، ولا يمكن تعليل هذه المسائل إلا بالمرور بالمستوى الصوتي نحو: اضطرب على صيغة افتعل، إذ الضاد المفخمة أكسبت التاء المرققة في الصيغة تفخيمًا ممّا جعل العرب ينطقونها طاء [3]، وكذلك عالجوا قلب الهمزة واوًا أو ياءً نحو: (قَائِل، وبَائِع) فافترضوا لها أصلًا (قَاول، وبَايِع) انطلاقًا من الأصول المفترضة (قَوَلَ، وبَيَعَ) [4]، "وما قاله القدماء من علل تسوّغ عدولهم عن الأصل في طريقة الوزن محل نظر فهيئة الكلمة في أصلها المفترض، وما آلت إليه هيئتها تقتضي الاعتماد على الوزن الأصلي، والوزن الطارئ، فالصيغ وهي مرتبطة بدلالات تصريفية إنما هي من قبيل الأوزان الأصلية أما التغيرات الطارئة فهي تغيرات بنائية" [5]، ويتحدّث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثي "فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث الفتحة، أو الضمة، أو الكسرة" [6].

المصطلحات المرادفة والمصاحبة لمصطلح (الافتراض)

لم نجد مصطلح الافتراض متداولًا في مؤلفات القدماء إلا أنَّه حاضرٌ في كتب المُحدثين، ونجد اللغويين القدماء يفترضون الأساليب، ويوردون في مؤلّفاتهم بعضَ تلك الأساليب مع ما تتضمّنهُ من تعقيدٍ ومن ثَمَّ بيان صحة الأسلوب، وتقديره سواءٌ أنطقت به العرب أم لم تنطق به[7]، ونذكر بعضًا من تلك المصطلحات التي نراها مرادفة، أو مصاحبة لمصطلح (الافتراض):

([1]) ينظر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م: 164-165

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 134-135

([3]) ينظر: المصدر نفسه:160 ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 442

([4]) ينظر: البنية الصرفية ونظرية الأصول المقدرة، (بحث)، د. رغدودة ذياب مروش، مجلة الآداب والعلوم الإسلامية، العدد الحادي عشر، ديسمبر 2013م: 101

([5]) البنية الصرفية ونظرية الأصول المقدرة: 110- 111

([6]) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد بن عبد المقصود، طبع دار العربية للموسوعات، ط1، 1427هـ - 2006م: 133

([7]) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد طبع دار المعارف بمصر، ط1، 1388هـ - 1968م: 83، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير بيري الحساني، طبع ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 1430هـ - 2009م: 70،الافتراض آية فكر وكبرياء نظر (تسريح سيبويه العقل في العدم)، د. رجاء عجيل الحسناوي، طبع وتوزيع مكتبة ابن فهد الحلي، العراق، كربلاء، ط 1، 1441هـ - 2020م: 10

الأصل

الأصل لغةً:

معنى الأصل لغويًا كما جاء في مقاييس اللغة: "الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة أحدهما أساس الشيء... فالأصل أصل الشيء" [1]، والأصل هو الأساس الذي يقوم عليه الشيء، والمنشأ الذي نشأ منه، وأَصْلَ الشيء أي جعل له أسلوبًا ثابتًا يُبنى عليه [2].

الأصل اصطلاحًا:

لا يختلف عن المعنى اللغوي ومصداق ذلك ما جاء في معجم التعريفات "ما يثبت حُكمه بنفسه، ويُبنى عليه غيره" [3]، أي الأصل الذي ترجع إليه المفردة اللغوية قائم بالدرجة الأولى على الافتراض نحو قولهم: خاف أصلها خوف، وماء أصلها مويه سواء أكانت هذه الأصول متوهمة أم حقيقية وحروف الأصول لا تشمل إلا الكلمات القابلة للتصرف أو الاشتقاق [4]، نحو: يعد أصلها يوعد ويشدّ أصلها يشدد [5]، ولفظة الأصل إيهام لكثير من يسمعها لا تُنبئ بحقيقة نحو: قام أصله قوم، وباع أصلها بيع، وطال أصلها طول، وهاب أصلها هيب، واستقام أصلها استقوم [6].

وإن هذا الأصلِ أصلٌ افتراضي وليس أصلًا تاريخيًا، أي إرجاع صورة موجودة فعلًا إلى صورة مفترضة متخيلة في تفسير كثير من الظواهر اللغوية [7]، أي أصل البنية قبل أن يعتريها تغيّر، وقد نال مبدأ الأصل عناية فائقة من اللغويين "ووضعوا له قواعد كلية لصوغ الأبنية في العربية، فاعتمدوا في صوغ تلك القواعد على الأصل الذي تشترك فيه أمثلة كثيرة من الكلمات، وعلى هذا قام جانب كبير من دراساتهم الصرفية، فكان الأصل معيارًا يردّ إليه

([1]) مقاييس اللغة (مادة أصل): 1 / 109

([2]) ينظر: المعجم الوسيط، أخرجه إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، طبع باقري، إيران، ط6، 1429هـ (مادة أصل): 20

([3]) معجم التعريفات: 26

([4]) ينظر: من أصول التصريف شرح تصريف الملوكي، د. عبد الحميد عبد الواحد، طبع صفاقس، تونس، 2010م: 22

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 27

([6]) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، نشر وطبع دار الكتب المصرية، د ط، د ت: 1/ 256

([7]) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 445

الكلمات، وتقاس به إذا ضيّع الاستعمال أو غيّر بعضِ أصواتِ تلك الكلمات عن طريق النقل، أو الحذف، أو القلب" [1]، وقضية الأصل والفرع قضية افتراضية وليست فلسفية

الاحتمال

الاحتمال لغة:

الاحتمال في اللغة مأخوذ من "الفعل حمل يحمل حملًا وحملانا" [2]، والاحتمال مصدر للفعل من باب الافتعال المزيد بالهمزة والتاء يدل على إقلال الشيء [3]، والإقلال يعني إقلال الشيء مع قلة حدوثه، وهذا دال على الاحتمالية التي تعني عدم الجزم بحدوث الشيء من عدمه، ويأتي الاحتمال بمعنى التأويل كما جاء في المعجم الوسيط: "احتمل الأمر وجوها من التأويل: كان صالحا لها"[4]، وكذلك جاء بمعنى الوهم: "احتمل الشيء كذا توهّمه"[5]، ويقصد بأن الاحتمال قد يدخل في باب التوهّم وهو ضعيف، ويأتي بمعنى الجواز: "احتمل الأمر أن يكون كذا جاز" [6]، والجواز دالٌّ على إمكانية حدوث الشيء من عدمه.

الاحتمال اصطلاحًا:

في الاصطلاح يعني: "ما لا يكون تصوّر طرفيه كافيًا بل يتردد في الذهن في النسبة بينهما ويراد به الإمكان الذهني" [7]، وعرّفه عبد القاهر الجرجانيّ: "واعلم أنه إذا كان بينًا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزيةَ، وإنما تكون المزيةَ ويجب الفضل إذا كان

([1]) الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتيّة صرفيّة، (أطروحة دكتوراه)، عثمان محمد آدم عبد المحمود، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 1426هـ – 2005م: 39

([2]) العين(مادة حمل):: 3 /240

([3]) ينظر: الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كفاتا) أنموذجا، (بحث)، د. كاطع جار الله سطام، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، مجلة الأستاذ، العدد 208، المجلد الأول، 1435هـ – 2014م: 26

([4]) معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، أحمد رضا، طبع دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، 1377هـ – 1958م (مادة حمل): 2/ 167

([5]) المصدر نفسه: 167

([6]) المعجم الوسيط (مادة حمل): 199

([7]) معجم التعريفات: 14

احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهًا آخر" [1]، أسهب الجرجاني في تفسير معنى الاحتمال والظاهر أن الاحتمال ليس يقينيًا بل يمكنُ القول بتساوي كفّتي الحصول من عدمه.

التوهّم

التوهّم لغةً:

التوهّم في اللغة مصدر توهّم توهمًا وجاء بمعنى الظنّ والتخيّل، أي توهّم الشيء "تخيّله وتمثّله كان في الوجود أو لم يكن، وقال: توهّمت الشيء وتفرّسته وتوسّمت وتبيّنته بمعنى واحد"[2]، يتّضح ممّا تقدّم أنّ التوهّم بمعنى التخيّل ويحتمل الظنيّة أي ظنيّة الحدوث من عدمهِ وذكر اللغويون معانيَ أخرى منها الغلط، والظنُّ [3]، وعُرِّف أيضًا بأنّهُ "مرجوح طرفي متردّد فيه" [4]، ويُطلق الوهم على العقل أيضًا [5].

التوهُّم اصطلاحًا:

التوهُّم في الاصطلاح هو: تصوّر تخترعه المخيلة بواسطة الوهم [6]، أي أن الوهم يعتمد على صناعة الخيال الذهني، ويذكر الكفويّ تعريفًا للتوهم بقولهِ: "هو إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوس" [7] ؛ إذ إنّ إدراك الجزئية تؤدي إلى إدراك الكلية، فبواسطة الوهم تيسّر اللغة؛ لأنّه يوفر صورة أخرى للفظة ممّا يجعلها سهلة التناول، أي تتعدّد صور، وأساليب اللغة، وقد تكون صور اللفظة مترددة أيهما مرجحة، وأطلق عليه بعضُ المُحدثين مصطلح القياس الخاطئ [8].

([1]) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471هـ أو474هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع مكتبة الخانجي، ط 5، 2004م: 286

([2]) لسان العرب (مادة وهم): 12/ 643، وينظر: المعجم الوسيط (مادة وهم): 1060/2

([3]) ينظر: القاموس المحيط (مادة وهم): 1168

([4]) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق د. حسين نصار، راجعه عبد العليم الطحاويّ، وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1394هـ – 1997م (مادة وهم): 62/34

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 64/34

([6]) ينظر: معجم التعريفات: 214

([7]) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ-1683م)، تحقيق د. عادل درويش، ومحمد المصري، طبع مؤسسة الرسالة، ط3، 1419هـ – 1998م: 313

([8]) ينظر: من أسرار اللغة: 40

التقدير

التقدير لغةً:

التقدير مأخوذ من قدر: "القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مَبْلَغ الشيء ... وقدرت الشيء أُقدِرُهُ وأُقَدَّرُهُ من التقدير" [1]، وجاء التقدير على معانٍ عدَّة منها التروية والتفكير في تسويه الأمر، تقديره بعلامات قطعية، تنوي أمرًا وتقدره [2].

التقدير اصطلاحًا:

التقدير: التأويل وهو على صور مختلفة [3]، والتقدير على أنواع منها: يفترض التقدير وجود شيء غير موجود فعلًا لكنه موجود بالافتراض فيقدّر شيئًا لا وجود له بل هو مختلق[4]، والتقدير يشملُ كل ما فيه من الافتراض بحيث يُعاد صياغة المفردة على نحو التقدير[5].

البنية العميقة

إن اللغة عمل للعقل أو آلة للفكر أي إن اللغة على طرفين طرف داخلي وطرف خارجي فالأول: يمثل الفكر، والثاني: يمثل تشكيلها من أصواتٍ ملفوظة [6]، وممّا لا ريب فيه أن الجانب الداخلي مبني على افتراضات عدَّة تُعدُّ أساسًا لتكوين البنية العميقة [7]، وهذه البنية هي: "بنية مجردة مفترضة ينتجها الأساس وتحتوي على كل العلاقات النحوية، والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة واستعمالاتها الممكنة" [8]، أي أنها مرتبطة بالذهن وتمثّل رمزًا للمعنى في البنية السطحية، فهي مبنية على الحدس، وإن اللغة التي ننطقها

([1]) مقاييس اللغة (مادة قدر): 62/5

([2]) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (مادة قدر): 377/13-378

([3]) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم، طبع دار الغريب، القاهرة، د ط، 2007م: 205

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 206

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 209

([6]) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، نشر وطبع دار النهضة العربية، د ط، 1997م: 124

([7]) ينظر: المصدر نفسه: 125

([8]) المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقره، نشر مكتبة الآداب، جامعة عنابة، الجزائر، د ط، د ت: 157، ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، طبع عالم المعرفة، السعودية، ط1، 1404هـ – 1984م: 58

فعلًا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة تختفي وراء الوعي بل الوعي الباطن أحيانًا [1]، والبنية العميقة من مفاهيم المدرسة التوليدية التحويلية ومؤسسها تشومسكي، إذ تتحول هذه البنية عن طريق قانون يسمى (قانون التحويل) من البِنيةِ العميقة (الأولية) إلى البنية السطحية (النهائية)، وبذلكَ يمكنُ الحصولُ على عددٍ من البنى السطحية على وفق قواعد استنباطية معيّنة عرفها العرب قبل معرفة الغرب لها [2]، وهذه البنية موجودة في الذهن أي بنية مفترضة بوجود حقيقة لها أو عدم وجودها، ويمكن فهم هذه النظرية عن طريق قضايا منها الأصل والفرع أو التقدير أو التأويل أو القياس، إذ إنَّ(خاف) بنيتها العميقة (خوف) أي أصل الألف واوٌ، (رحى، رمى، حبلى) بنية ظاهرة، والبنية العميقة هي (رحي، رمي، حبلي)، أي إن أصل الألف إمّا واوٌ أو ياءٌ.

التصوّر

التصوّر لغةً:

التصوّر في اللغة "تصوّرت الشيءَ توهّمت صورتهُ فتصور لي" [3]، وتصور: "توهمه وتخيله واستحضر صورتهُ في ذهنه تصوّرَ موقفا معينًا" [4].

التصور اصطلاحًا:

لا يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، إذ عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "حصول صورة الشيء في العقل، وهو إدراك الماهية من غير الحكم عليها بنفي أو إثبات" [5]، وعرّفه أيضًا: "ما يؤخذ منه عند حذف المشخصات، ويقال صورة الشيء ما به يحصل الشيء بالفعل"[6]، وخلاصة ما تقدم أن التصور ناتج عن رسم صورةٍ ذهنية لشيءٍ ما ويبني على أساسها مدى مصداق تحقق المتصوّر من عدمهِ.

كتاب شرح الشافية وأساليب الافتراض فيه

([1]) ينظر: التحويل في النحو العربي، (رسالة ماجستير) راس الواد سيدي محمد، د ط، جزائر 2017م: 32

([2]) ينظر: التحويل في النحو العربي: 24

([3]) تاج العروس من جواهر القاموس (مادة صور): 12/ 366

([4]) معجم اللغة العربية المعاصرة (مادة صور): 1332

([5]) معجم التعريفات: .53

([6]) معجم التعريفات: 116

يُعد ابن الحاجب من العلماء الذَّين أثروا المكتبة العربية تأليفًا وتصنيفًا، فألَّف في علوم كثيرة، وهذا يدلُّ على أنَّ لديه عقليّة علميّة فذّة [1]، ومن أهم المؤلفات كتاب الشافية في علم التصريف، وقد اعتنى به علماء اللغة عناية كبيرة حتى وصلت شروح العلماء على هذا الكتاب إلى ستين شرحًا [2]، وما يهم بحثنا هو شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب، ولعل سبب تأليفها يعودُ إلى أنَّ "الشافية مصنف مختصر يمثِّل طورًا جديدًا في التأليف التصريفي، انتظمت في أبوابها جل مسائل الدرس التصريفي، وأحاطت بدقائقهِ في بناءٍ محكمٍ وترتيبٍ دقيقٍ، فتبوأت منزلةً رفيعةً بين كتب التصريف ... وتَوَفَّرَ العلماء على شرحها، وشرح غريبها، ونُظمَها والتحشية عليها والتعليق وترجمتها" [3].

أما أساليبُ الافتراضِ في شرحِ الشافيةِ فتدلّ على رؤية ابن الحاجب للقواعد اللغوية واستعمال العرب للقوانين والسنن في كلامهم، ولا نجده يصرّح بمصطلح الافتراض، بل نجده يعالج القضايا اللغوية بطرقِ "أي أنه يحاول أن يبرهن على صحة الفرض بطريقة ما؛ كي يجعله أشبه بما يكون بحقيقة ناصعة غير قابلة للتخطئة والمغالطة، مع هذا فإنني لا أجنح إلى الصواب إذا قررت نفي وجود بعض القرائن اللفظية في بعض المسائل، كأن يقول النحويّ (لو سميت)، و(لو قيل)، أو (إن قال قائل)" [4]، وإنه يستعمل أساليب متنوعة في إلقاء افتراضاته "وهذه الأساليب تختلف باختلاف مقام الافتراض، فإذا كان المقام مقام تأسيس قاعدة صرفية، فالافتراض يكون بأسلوب الخبر، وإذا كان المقام مقام جدال ونقاش، فيكون الافتراض بأسلوب الشرط، الذي تتصدّره عادة الأداة (لو)، التي تكاد تكون أم الباب في الافتراض، أما إذا كان المقام مقام تحليل القواعد الصرفية وشرحها وتفسيرها، فيلجأ إلى أسلوب الاستفهام، زيادة على

([1]) ينظر: شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط1، 1441هـ- 2021م: 29 -34

([2]) ينظر: شرح الشافية لمصنفها: 1/ 35 - 44

([3]) المصدر نفسه: 1/ 35

([4]) الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي، (رسالة ماجستير)، نجاح حشيش بادع العتابي، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1423هـ – 2002م: 25

أسلوب الشرط" [1]، وستعرض الباحثة الأساليب التي التجأ إليها ابن الحاجب كلًا على حِدَة حسب افتراضاته مع بيان بعض الأمثلة التوضيحية:

الأول: الافتراض بأسلوب الخبر

لا شك أن هناك فائدة من إلقاء الخبر، إذ يفيد المخاطب أو السامع الحكم الذي تتضمّنه الجملة وكونه جاهلًا له [2]، ولعل غاية ابن الحاجب استعمالُ أسلوب الخبر بوصفه أسلوبًا افتراضيًا "إذ الغرض من الافتراض بهذا الأسلوب هو إفادة السامع الحكم الصرفي الذي لم يكن يعلمه من قبل، وغالبًا ما يتضمّن هذا الأسلوب ألفاظًا توحي بالافتراض منها: حرف التحقيق (قد) متبوعًا بفعل مضارع، ولفظة (احتمل) وتصريفاتها، ولفظة (تخيل)، فوجود هذه الألفاظ في النصوص يوحي لنا بالافتراض" [3].

من ذلك قول ابن الحاجب إنَّ: "أَمَةً جُمعت على آمٍ، وأصله: أَأْمُوٌ، قلبت الهمزة الثانية ألفًا وجوبًا، كآدمَ، ووجب قلب الواو المتطرفة ياءً؛ لوقوعِها طرفًا بعد ضمة، وهو مرفوض في الأسماء المتمكنة، فوجب كسر ما قبلها، فصار آمِي، ثم أُعل إعلال قاضٍ، فتقول في الرفع: هذه آمٍ، وفي الجر: مررت بآمٍ، وفي النصب: رأيتُ آميًا، فصح قولُه: جاء آمٍ كآكُمٍ"[4]، وجاء الافتراض هنا لشرح طريقة جمع لفظة أمَة.

ومنه قول ابن الحاجب في جمع التكسير الذي وزنه على فَاعِلاءَ: "أنهم أجروا فَاعِلاءَ المؤنث بألف التأنيث منزلةَ فَاعِلٍ المؤنث بالتاء في جمعِه على فَوَاعِلَ، فقالوا في قَاصِعَاء: قَوَاصِعُ، وفي نَافِقَاءِ: نَوَافِقُ، وفي دَامَّاءِ: دَوَامٌّ، وأصلُ دَامَّاء: دَامِمَاءُ، وجمعه دَوَمِمُ في الأصل، وأُدْغِمَ المثلان، فصار دَوَامَّ" [5].

([1]) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د. حيدر عبد علي حميدي، طبع مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2022م: 56

([2]) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، طبع دار الفكر، ط1، 1435هـ – 2014م: 69

([3]) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 57

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 564

([5]) المصدر نفسه: 2/ 575

الثاني: الافتراض بأسلوب الشرط

الأصل في معنى الشرط هو أسلوب إخباري يشترط فيه أن يقع الشيء لوقوع غيره [1]، واشترط اللغويون في أن للشرط جزأين أحدهما متوقف على وجود الثاني "أن يكون الثاني مسببًا عن الأول (نحو قوله: إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيارة)" [2]، إن جملة الشرط لا تخلو من تلازم بين فعل الشرط وجواب الشرط فلا يتحقق جواب الشرط من دون تحقق فعلهِ مثل قولنا: إنْ زرتني أكرمتك فإن شرط تحقق الإكرام هو تحقق الزيارة، وعليه يمكن أن نسمّي الجملة الشرطية "بالجملة الافتراضية، إذ يُفترض فيها الجزاء المتسبب عن افتراض الشرط، فإذا قلنا: إن زرتني أكرمتك، فإننا نفترض في هذه الجملة الإكرام المتسبب عن فرضنا الزيارة، إذ في الحقيقة لا يوجد إكرام؛ لعدم الزيارة، وهذا ما نلمسه في الجملة الشرطية الافتراضية في الصرف العربي" [3].

وأدوات هذا الأسلوب هي الأدوات الشرطية أي (لو – إنْ – إذا) والفرق بينهما (إنْ) الشرطية تستعمل لتدل على أن الكلام الذي تكلم فيه المتكلم غير مؤكد الوقوع في المستقبل، لذا تستعمل في الأمور التي يندر وقوعها، وأما (إذا) تكون بعكس إنْ الشرطية فتستعمل بكل موضع يدل على وقوعه في المستقبل، لذا استعمالها يكون في المواضع التي يكثر وقوعها، أما (لو) فتستعمل للدلالة على انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط، أي أن الجزاء يمكن وقوعه لو وجد الشرط [4].

وجاء الافتراض هنا لشرح طريقة تصغير الاسم الذي ظاهره مكوّن من حرفين، إذ قال ابن الحاجب: "إذا كان الاسم المتمكّن على حرفين– بإعلال قياسي أو غير قياسي – فإنَّه إذا صُغِّرَ رُدَّ ذلك المحذوف حتى يصير على مثال فُعَيْل، فلذلك تقول في عِدَةٍ: وُعَيْدَةٌ وفي كُلْ – اسمًا – أُكَيْلٌ، وفي سَهٍ ومُذ – اسمًا–: سُتَيْهَةٌ ومُنَيْذٌ؛ لأن أصلَ سَه: سَتَهٌ؛ بدليل أَسْتَاهٍ، وأصل مُذْ: مُنْذُ، خُفِّفَت عنها، فمن ثَمَّ وَجَبَ سُتَيْهَةٌ ومُنَيْذٌ" [5].

([1]) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م: 2/ 158

([2]) الخصائص: 3/ 175

([3]) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 60

([4]) ينظر: جواهر البلاغة: 177– 178

([5]) شرح الشافية لمصنفها: 1/ 494

استعمل ابن الحاجب أسلوب الشرط المتصدر بالأداة (إذا) في كثير من افتراضاته منها قوله: "إذا اجتمعت الهمزتان في كلمة فإن كانت الثانية ساكنة وجب قلبُها حرفًا من جنس حركةِ ما قبلَها، كآدمَ، اِيْتِ، أُوْتُمِنَ" [1].

الثالث: الافتراض بأسلوب الاشتراط القولي

لا يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الشرط إلا أنه سمّي بالاشتراط القولي؛ "لأنه يتألف من أدوات الشرط (لو – إنْ – إذا) يتبعها فعل (القول) وتصريفاتُه (قال – قلت – قيل)" [2].

ومن ذلك قول ابن الحاجب في معرفة الأصوات الأصلية من الزائدة: "حكم على مَعَدٍّ بأنه فَعَلٌ، وأنَّ الدال زائدة، مع أنَّ الميمَ في الأولِ أكثرُ زيادةً لمجيءِ (تَمَعْدَدُوا)، ولمَّا ثبتَ أنَّ تَمَعْدَدُا تَفَعْلَلُوا وجبَ الحكمُ على الميمِ بالأصالةِ، ومَعَدٌ في المعنى من أصلهِ، فحُكِمَ على الدال بالزيادة، والميم بالأصالة لذلك، فإن قلت: فقد قالوا: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ [وتَمَنْدَلَ]، ولم يُحْكَم بأصالة الميم فيه، ولا في مِسْكِينٍ، قلتُ: للعلمِ برجوعِه إلى ما ليس الميمُ فيه أَصليَّةً، ألا ترى أنَّ تَمَدْرَعَ من الدِّرْعِ، وتَمَسْكَنَ من السَّكِينَةِ، وكذلك تَمَنْدَلَ من النَّدْلِ، فمن ثَمَّ حُكِمَ بأنَّ الميم زائدة، فإن قلتَ: فأثبت تَمَفْعَلَ في أبنية الأفعال، قلتُ: إذا صَحَّ تَمَسْكَنَ وتَمَدْرع وتَمَنْدَلَ فقد ثَبَتَ، وإن كان شاذًّا قليلًا، ومن ثم قال: (ولم يُعْتَدَّ بتمسكن وتمدرع وتمندل؛ لوضوح شذوذه)"[3].

الرابع: الافتراض بأسلوب الاستفهام

ويأتي الافتراض مع الجمل الإنشائية، ومن الأساليب التي تأتي لتأكيد الافتراض أسلوب الاستفهام بوصفه أحد أساليب الطلب وهو عامل من عوامل الكشف عن معنى الافتراض[4]، وهذا الأسلوب يفترض فيه ابن الحاجب سؤالات مفترضة ثم جواب مفترض ومن ذلك افتراضه سؤال وجود معترض بقاء الفاء في (وجل– يوجل)، ويُجيب عليه، إذ قال: "فإن اعتُرِضَ بنحو: يَوْجَلُ، حيثُ يثبت الواو وهو مثل: يَسَعُ؛ لأن ماضيه فَعِلَ، أُجيبَ بأن الفتحة

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 734/2

([2]) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 659– 660

([4]) ينظر: الافتراض القرآني دراسة في التعبير، رسالة ماجستير: 34

في يوجل مثلها في يَوْجَلُ على أصل البناء، والفتحة في يَسَعُ عارضة مُجْتَلَبَةٌ؛ لحرف الحلق، فإن قلتَ: فكلاهما سواءٌ فكيف تُحُكِّمَ؟ قلتُ: حذفُهم الواو من يَسَع [دليل على هذا التقدير، وإثباتهم الواو في يَوْجَلُ] دليل على الباب الآخر، فمن [ثم] حُمِلَت فتحة يَسَعُ ويضع على العروض، وحُمِلَت فتحةُ يَوجَلُ على الأصل، شُبهت الفتحة في يَسَعُ بالكسرة في التَّجَارِي، حيث كانت عارضةً؛ لأنَّ أصلَه: تَجَارُيُ، فوجبَ قلبُ الضمة كسرة؛ لوقوعها قبل ياءٍ متطرفةٍ، فكانت عارضة لذلك، وشُبِّهت الفتحة في يَوجَلُ بالكسرة في التَّجَارِبِ، حيث كانت الكسرة أصلية؛ لأنه جمعُ تَجْرِبَةٍ، فقياس جمعه تَفَاعِلُ بكسر العين" [1]، يُلحظ هنا أسلوب السؤال المفترض، إذ افترض أن هناك من يسأل ليستطيع تفسير القاعدة [الصوصرفية] [2]، ونجده يجيب مستعملًا أسلوب الاشتراط القولي، أي هناك جدال ونقاش ومحاججة عبر محاورة يعرض فيها كل طرف الحجة على صحة جوابه، وبما أن السؤال مفترض فكانت المحاورة ذهنية ومتَخيَّلة أراد استعراض تحليل عبر هذه المسألة [3].

وجاء الافتراض هنا لمعرفة الحرف الأصلي من الزائد، إذ قال ابن الحاجب: "فإن قلتَ: الياء عندكم لا تقعُ إلا زائدةً مع ثلاثةِ أصول، فإذا جعلتَ فيه ثلاثةَ أصولٍ غيرَ إحدى الياءين وجبَ أن يكون إحدى الياءين زائدةً، فكيفَ حُكِمَ بأصالتِها، قلتُ: لو قيلَ ذلك لم يبعد، إنَّما اختيرَ هذا لما يلزمُ من التحكُّمِ أوَّلًا، ولأنَّه إن جُعِلت الأولى [زائدة] صار من باب بَيْنٍ، وهو قليل، وإن جُعِلت الثانية هي الزائدة صار من باب سَلِسٍ، وهو –أيضًا– قليل، فمن ثَمَّ جُعِلَ فِعْلِلَةً؛ لرفع التحكم، ولرفع الوقوع فيما ذكرناه من البابين القليلين، ومن ثَمَّ حُكِمَ على قَوقَيْتُ وضَوضَيتُ [أنَّه] فَعْلَلْتُ، وأنَّ اللامَ الثانيةَ واوٌ قُلِبت ياءً؛ لوقوعِها رابعةً"[4].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 754– 755

([2]) يعني الدراسة الصوتية والصرفية، ينظر: الحصانة الصَّوصرفية في اللغة العربية المفهوم والإجراء قراءة في ظاهرة الإدغام (بحث)، د. عادل نذير بيري الحساني، وفاء مسعود عزيز، مجلة جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية، العددان1,2، 1438هـ– 2017م، محاضرات د. عادل نذير بيري لطلبة الدكتوراه للعام الدراسي 2014– 2015م.

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 685/2

الغاية من الافتراض

الافتراض ليس شيئًا مبتدعًا بل هو طريقة استعملها اللغويون في توضيح مسائل اللغة ومن أجل كشف فكرة الافتراض تحتّم علينا توضيح الهدف والغاية منه، ونذكر بعضًا من أهداف الافتراض كما يأتي:

الأول: معرفة الأصل المفترض

الأصل والفرع من الموضوعات المفترضة الظنية ويطلق الأصل على القانون والقاعدة المنطبقة على الجزئيات بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته، ويطلق الفرع على جزء معين من جزيئات موضوع القانون، فالأصول هي مبنى وأساس لفروعها؛ لذا سُميت قواعد [1]، وذكر الجرجاني معنى الأصل "هو ما يبتني عليه غيره" [2].

وأما معنى الفرع فهو "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره" [3]، ولا شك أنه لا يوجد مستوى من مستويات اللغة يخلو من فكرة الأصل المفترض، لذا نجد اهتمام اللغويين فيما يتعلّقُ بقضية الأصل المفترض الغائب، وزعموا أنَّ بعض كلام العرب له أكثر من أصل، أي أن بعض كلام له مراتب في الأصل والفرع المنطوق الظاهر، أي توجد أكثر من بنية عميقة للبنية السطحية الظاهرة، ونتجت البنية الظاهرة من البنية العميقة بعد إجراء عدة تحويلات عليها [4]، وهناك طرائق عدَّة يتم عن طريقها الوصول إلى أصل الكلمات منها:

-**التصغير**: وهو طريقة أو وسيلة تتم عن طريقه معرفة الأصل المفترض للكلمة، عن طريق تغيّرات في البنية أو الصوت للوصول إلى دلالة تصغير الأشياء ويطالعنا رأي ابن الحاجب، إذ عن طريق التصغير يمكن معرفة الأصل المفترض؛ لأنه يرد الكلام إلى اصله، إذ قال: "وإنما قَوِيَ وهمهُم لاتفاق تصغير جاء فيه، وهو قولهم: أُنَيْسِيَانٌ؛ والتصغير يرد الأشياء إلى أصولِها، فاستُدلَّ بذلك على أنَّ أصله إِنْسِيَانٌ، فيكون وزنه إِفْعِلَانًا حُذِفَت الياء على غير

([1]) ينظر: الكليات: 122

([2]) معجم التعريفات: 26

([3]) المصدر نفسه: 139

([4]) ينظر: الأصل المفترض دراسة لغوية، (أطروحة دكتوراه)، رعد عبد الحسن حمدوش، كلية الآداب، جامعة القادسية، 1438هـ – 2017م: 17

قياسٍ، فبَقيَ إِنْسَانُ، ووزنه إِفْعَانٌ، وهو بعيد لما تقدم" [1]، فهذا يدل على حذف لام الكلمة التي هي الياء التي ردت عند التصغير؛ لأن التصغير يرد الأصول، ولم يكن ابن الحاجب أول من أورد التصغير، بل إنَّ سيبويه سبقه بقرون عدَّة ويُلحظ ممَّا سنورده من قول سيبويه رصانة رأيه ودقة استدلالهِ في تصغير قَائم وبَائع، بقوله: "قُوَيئمُ وبُوَيئعٌ ... ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة، تقول: قوائم وبوائع وقوائل، وكذلك تثبت في التصغير" [2]، ولقد أكد سيبويه عن طريق استشهاده بتصغير (قَوَمَ، وبَيَعَ) على أن التصغير يشمل البنية والصوت فالبنية تتغيَّرُ عبر تغيّر بعض حروفِها والصوت يتغيّر حسب صوت حركة حرفِها، وكذلك يرى سيبويه أنّ التصغير قد يكون مخالفًا لظاهر الكلامِ، ومن ذلك تصغير أنسان على أُنيسيان، إذ قال: "وممّا يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أُنَيسِيان" [3].

-**النسب:** يعدُّ وسيلة من وسائل معرفة الأصل المفترض ومن ذلك رد المحذوف من (أب) وذلك وضحه ابن الحاجب، إذ قال: "وجب رد المحذوف، كأبوي وأخوي وستهيٍّ في سَتٍ... وإنما ردُّوا في الأول لأنهم لو لم يردوا لأخلُّوا بحذف لامه وبحذف حركة وسطه، مع أنَّ المحذوف لامٌ، هو محل قابل للتغييرات، ولذلك قيل في شرطه: والمحذوف اللام؛ لأنَّها إذا كانت لامًا سَهُلَ ردُّها؛ لأن الآخر يقبل التغيير، ألا ترى أنهم لو قالوا: أَبيٌّ وأَخيٌّ لكانوا قد حذفوا اللام وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسب" [4]، يُلحظ أنَّ (أب) محذوف اللام فردّها اللغويّونَ إلى الأصل المفترض، ثم أضيفت ياء النسب وحذفت حركة العين وجعلها على ياء النسب وبما أن المحذوف هو آخر الاسم، إذ هو عرضة للتغيير سواء أكان التغيير في الصامت أم في المصوت، والمسوغ لهذا الافتراض كون اللغة العربية ثلاثية الأصل، وإن كان ثنائيًا في صورته، وعرض ابن الحاجب الافتراض بأسلوب الشرّط، وهذا الأسلوب يلزم حصوله حصول الجزاء وهذا واضح، إذ الجملة متصدرة بالأداة (لو) التي تدل على أن الشيء لم يَقَع بعد ويفترض فيها الجواب هو المتسبب عن الافتراض[5].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 669

([2]) الكتاب: 3/ 463، ينظر: شرح الشافية لمصنفها: 492/1

([3]) المصدر نفسه: 3/ 486

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 1/ 537

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58 – 59

الثاني: القياس اللغوي

قد تكون الغاية من الافتراض القياس ونعني بالقياس حمل الأصل على الفرع لوجود علةٍ تجمعُ بينهما، وإجراء حكم الأصل على الفرع ليكون الباب على وتيرة واحدة، ولكل قياس أربعة أسس: أصل وفرع وحكم وعلة [1]، ودلالة حمل الأصل على الفرع هنا أن الفرع لا يعدُ فرعًا ما لم يدل على أصله، وإن تأثر موضع ما بعلةٍ لا يكون إلا بعد ثبوتها فيكون تأثرها واضحًا بينًا في مواضع ما بعدها ومصداق ذلك قول العكبري: "أن الحكم إذا ثبت لعلة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة" [2]، أي هيمنة العلة المثبتة حكمًا في الموضع الذي وجب فيه إثباتها كونه وسيلة تسهل على الإنسان النُطق ونظم آلاف الكلمات حتى وإن لم يكن على علم بها، ويمكن معرفة صحة نطقها بالرجوع إلى كتب اللغة [3].

وافترض ابن الحاجب أنَّ زنة (آجر) هي (فَاعَل)، إذ قال: "آجَرَ فَاعَل لا أَفْعَل كما توهم بعضهم فآجَرَ يُؤَاجِرُ كآخَذَ يُؤاخِذ، فكما أنَّ الألف في آخَذَ ليست عن همزة، بل هي ألف فَاعَل، فكذلك ألف آجَرَ؛ لأن مضارعه يُؤَاجِرُ "[4]، فقاس آجَرَ على آخذ ليكون الباب كله على ضرب واحد.

وعلل ابن الحاجب صحة افتراضه وذلك عبرَ رجوعه إلى الأصل المفترض، إذ عدّه ثلاثي الأصل، إذ قال: "وصحة آجَرَ الذي هو فَاعَل الثابت صحته باتِّفاقٍ تمنعُ أن يكون من آجَرَ الرباعي؛ لأنَّه لا يكون إلا من ثلاثي، إذا ثبتَ ذلك لم يستقم أنْ يكون من آجَرَ الرباعي أصلًا له، ويجب أن يكون من أَجَرَ بالقصر وهو أصله، [وليس فَعَلَ بمعنى أَفْعَلَ بقياسٍ فيُدَّعى، والأصلُ عدمهُ]، فحصلَ من الاستدلالِ الثالثِ امتناعُ الرباعيِّ وثبوتُ الثلاثيِّ"[5]، وكأن ابن

([1]) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، طبع مطبعة الجامعة السورية، د ط، 1377هـ – 1957م: 93

([2]) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ابو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م: 188

([3]) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، طبع مكتبة الفتح، دمشق، نشر المكتب الإسلامي، ط 2، 1380هـ – 1960م: 25

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 734

([5]) المصدر نفسه: 2/ 735 – 736

الحاجب استدلَّ على حدوث قلب مكاني للهمزة التي جاءت في أول الفعل حيث افترضها وسطية فأبدل أَفْعَلَ بفَاعَل.

الثالث: صياغة قواعد عامة وشاملة

ضبط الصرف صعب يُعسر فهمه وذلك في رأي الدكتور ديزيره سقال لابتعاد اللغويين عن الجانب الصوتي للكلمة جعل صعوبة في التقعيد، لذا نجدهم أسسوا قواعد صوصرفية وتفسيرات لا داعي لذكرها، وهذا ما أفقد الكلمة "أهم خصائصها، وعقد قواعد هيأتها تعقيدًا لا مسوّغَ له، بل اضطر النحاة أحيانًا إلى افتراض أشكال للكلمة ليست واقعية، بسبب ابتعادهم عن طبيعتها الصوتية البسيطة، فكان الكثير من الأقيسة الصرفية العربية – ولا سيّما في باب الإبدال – معقدًا إلى حد بعيد، ولو أن النحاة القدماء لم يقصروا نظرهم على شكل الكلمة الكتابي لتمكنوا من استنباط قواعد بسيطة للغاية تغني عن كل المصاعب التي تطالع المتلقي"[1]، ولا يمكن فهم مسائل الصرف من دون دراستها دراسة صوتية ولاسيما ما يخصُّ موضوعي الإعلال والإبدال وذلك عبر دراسة الصوت المفرد في ذاته وفي علاقته مع الأصوات المجاورة له بذلك نستطيع أن نفهم التغيَّرات التي تصيب بُنية الكلمة عن طريق دراسة الصوت والصرف معًا[2]، ولعل الصعوبة لا تنتجُ من قواعد اللغة بل راجعة إلى منهج التقعيد الذي سار عليه القدماء، وبعض المحدثين [3].

ونجدُ إرجاع اللغويين الكلمات إلى أصول مفترضة محفوظة في الصرف العربي ويوصلونها إلى المنطوق عبر إجراء تغيَّرات عليها من قبيل قلب صوتٍ مكان صوتٍ أو إبداله أو إدغامه وتسمى حينئذ بالفروع، ولجأ اللغويون إلى افتراض الأصل وعدّوه وسيلة لتأسيس قواعد شاملة فضلًا عن عدّه معياراً اقتصاديّاً يمكنُ عن طريقهِ جمع كلمات العربية الكثيرة تحت أصول قليلة تُسهّل على المختصين والمتعلمين الرجوع إليها بكل يُسر[4]، ويبدو للباحثة أن الأصل المفترض الذي عده القدماء وسيلة لتأسيس قواعد اللغة، أنكره بعض المحدثين، وذلك لأنهم نظروا إلى اللفظة كما هي ظاهرة لاتباعهم المنهج الوصفي في تفسير مسائل اللغة.

([1]) الصرف وعلم الأصوات، الدكتور ديزيره السقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م: 7

([2]) ينظر: التطبيق الصرفي، د عبده الراجحي، طبع دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د ط، 1404هـ – 1984م:7

([3]) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 480

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 174

الرابع: الدربة وإعمال العقل أو مسائل التمرين

يمكنُ القولُ : إنَّ هذه المسائل لم توضع للعوام بل للمختص في اللغةِ فهي بمثابة أساسٍ للتنظير والتقعيد "لا لمتكلمي العربية عامة، فكأنها قواعد للفكر وليست قواعد للغة، فمتكلمو العربية يحتاجون من اللغة إلى الأفعال والأسماء المتداولة في اللغة واقعًا؛ ليعبّروا بها عن أغراضهم ويتفاهموا بها مع الآخرين، لا إلى كلمات ليس لها استعمال في الواقع" [1].

من ذلك قول ابن الحاجب: "إذا بنيت مثل: مَلَكُوتٍ من قَضَيْتُ قلت: قَضَوْت، وأصلُه: قَضَيُوت، تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها، قُلِبَت ألفًا، وحذفت؛ لالتقاء الساكنين، فصار قَضَوْتٌ، ووزنه فَعَوْتٌ"[2]، أخذ ابن الحاجب من الكلمة المنطوقة ثم بناه على وزن الكلمة المنطوقة، ثم عِملَ ما يقتضي القياس من إعلال[3]، ونتج من ذلك كلمة مفترضة.

وذكر ابن الحاجب في بناء إِجْرِدٍ الرباعي من وَأَيْتُ، بقوله: "وإذا بنيت مثلَ: إجرِدٍ [من وَأَيْتُ] قلت: إِيِءٍ، وأصلُه: إِوْئِيٌ، قُلِبَت الواو الأولى ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار إِيِئِيٌ، ثمَّ أُعِلَّ إعلال قاضٍ، فصار إِيِءٍ، وتقول في النصب رأيتُ إِيْئِيًا"[4].

والافتراضات من هذا النوع تخلق مقارنات ذهنية متخيّلة وأساس معرفة الملكة اللغوية، وتعطي أُفقًا واسعًا للمتخصّص، ممّا يجعل ملكته اللغوية متفتحة، وبذلك يكون متمكّنًا ممّا هو موجود فعلًا في اللغة علمًا أن الافتراض في هذه المسائل الرياضية يوحي بسمات المنهج التجريبي الذي نادى به المُحدثون أي لا يُنظر إلى ظهور الظاهرة اللغوية كونه يختلقها اختلاقًا[5].

([1]) الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 39

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 891/2

([3]) ينظر: المنهج الافتراضي في الدرس الصرفي، (بحث)، أ. م. رجاء عجيل إبراهيم الحسناويّ، مجلة الباحث، العدد التاسع، 1434هـ – 2013م: 521

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 881/2

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 39

الفصل الأول
الافتراض في الإعلال

المبحث الأول: الافتراض في الإعلال بالقلب

المبحث الثاني: الافتراض في الإعلال بالحذف

المبحث الثالث: الافتراض في الإعلال بنقل الحركة

الفصل الأول

الافتراض في الإعلال

توطئــة:

الإعلال لغةً:

تتميّز اللغة العربية بظواهر صوصرفية، من أهمها الإعلال الذي يعتمد على فكرة الأصل والفرع، وجذره (عَلَلَ) يدلُّ على معانٍ منها دلالتها على العِلَّة: "المرض عل يعل واعتل أي مَرِضَ، فهو عليل وأعلّه الله، ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّة" [1]، وأعله جعل فيه علة "اعتلّ إذا تمسَّك بحجةٍ وأعلّه جعله ذا علّة، ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم" [2].

الإعلال اصطلاحًا:

عرَّفه ابن الحاجب بقوله: "تغيير حرف العلّة للتخفيف وإنما خصّ حرف العلّة؛ ليخرج تخفيف الهمز، وإن كان بعضهم يسمّيه إعلالاً" [3]، يتبيّن ممَّا سبق أنَّ ابن الحاجب عدَّ الإعلال يُصيب أحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء، وأبعد التغيَّرات التي تصيب الهمزة ولم يعدها من باب الإعلال بل اكتفى بالحروف الثلاثة الألف والواو والياء بوصفها حروف علة.

وأطلق عليه سيبويه (الاعتلال)، وجعله ضمن باب البدل[4]، وأطلق عليه ابن جني الإعلال[5]، تفرد سيبويه بإطلاق مصطلح (الاعتلال) بدلًا من الإعلال، لو أخذنا بالحسبانِ مسألة التغليب لوجدنا أن أغلب العلماء يُجْمِعون على مصطلح الإعلال وليس الاعتلال.

والإعلال يبحث في الأصول وهذه الأصول مرفوضة ومقدرة يتعذَّر النُطق بها، إذ لا يذكر أحد أنَّها كانت مستعملة حتى صارت مهملة [6]، فالإعلال: هو تغيَّر يُصيبُ أحد حروف

([1]) لسان العرب (مادة علل): 11 /471

([2]) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (مادة علل): 426

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 744

([4]) ينظر: الكتاب: 4/ 390، الأصول في النحو: 3/ 244

([5]) ينظر: المنصف شرح الامام أبو الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبع دار إحياء التراث، ط1، 1373هـ – 1954م: 1/ 185

([6]) ينظر: الخصائص: 1/ 259، المنصف: 1/ 190، سر صناعة الإعراب: 22/1

الإعلال الثلاثة هي الألف والواو والياء، ولا يُقال لتغيَّر الهمزة بأحد حروف الإعلال الثلاثة إعلالًا بل يسمى تخفيف الهمز [1].

ذهب المحدثون مذهبين في تعيين مفهوم الإعلال، الأول: أبعد الهمزة ولم يعدَّها معتلة فالإعلال: هو تغيير يصيب حرف العلة، أي الألف والواو والياء وتغييرها يكون بقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر، أو حذفه، أو إسكانه بحذف حركته، أو نقلها لغرض التخفيف [2]، الواضح ممّا تقدم أَنَّ العلةُ من خواص حروف العلة ولا علاقة للهمزة في قضية الإعلال، وأما المذهب الآخر: فقد ألصق الهمزة في تعريف الإعلال أي عدها ضمن الحروف التي يشملها الإعلال، ومن ذلك ما ذكره الدكتور عادل نذير "الإعلال هو التداخل الصوتي لأصوات الهمزة، والألف، والياء، والواو بينها وبين ذواتها وبينهما وبين بعضها، لتقارب في طبيعتها الأدائية فضلًا عن السياقية، ولكثرة استعمالها في الكلام، ومن مظاهر الإعلال النقل، والقلب، والحذف لتأدية أغراض أدائية وبنائية ونحوية ودلالية، والأصل فيه أن يكون في الفعل" [3].

والإعلال نوع خاص من الإبدال إلا أنه يختص بأصوات العلة [4]، يُفهم من ذلك أنَّ كل إعلال هو إبدال ولكن ليس كل إبدال إعلالًا، إذ إنَّ الإعلال مختص بأصوات العلة، وسُمِّيَ إعلالًا؛ لأنَّ هذه الأصوات لا تستقر على حال من الأحوال دائمًا ما يحصل لها من تغيير أو حذف مثلًا لدينا لفظة فيها صوتِ علةٍ وصوتٍ صحيحِ فإذا أُريد حذف أحد الأصوات فصوت العلة أولى بالحذف؛ لأنه كالعليل لا يثبت لذا فحروف العلة في اللغة العربية لها نظام خاص يختلف عن الحروف الصحيحةِ [5].

([1]) ينظر: شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت 686 ه) مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093ه)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403ه – 1982م. : 3/ 66– 67

([2]) ينظر: الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، نشر وطبع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، 1408ه–1988م.: 317، التعليل الصوتي عند العرب: 250

([3]) التعليل الصوتي عند العرب: 250– 251

([4]) ينظر: دروس في علم الصرف، ابو أوس إبراهيم الشمسان، نشر وطبع مكتبة الرشيد، الرياض، ط3، 1425ه – 2014م: 98

([5]) ينظر: الصرف الواضح: 317

يرى الدكتور جواد كاظم عناد أنَّ صوتي العلة (الواو والياء) حين يأتيان على صورة ثنائية متتابعة تسمى (المزدوج) [1]، حينئذ يأتيان على شكل حركتين، ممّا يتطلب وقفة خفيفة للنطق بهما كاملين [2]، والمزدوج يكون على نوعين إما صاعد، أو هابط فالمزدوج الصاعد يكون فيه صوت العلة طويلًا واضحًا، والهابط يكون أضعف منه عند النطق [3]، والواو والياء صوتا علة ولين ولا يكونان حرفي علة إلا حين يسبقان بحركة من جنسهما فتنشأ حينئذ ما تسمى بالحركة المزدوجة ويقومان بوظيفة الصامت، ويكونان صوتي مد حين يسبقان بحركة الفتح، ويُسميان في هذه الحالة بحركتين طويلتين، وأما الألف فصوت علة ولين ومد دائمًا [4].

([1]) نعني بالمزدوج: تتابع صوتي علة مباشرة من دون أن يتوسطهما صامت، وفي فترة زمنية لا تسمح إلا بنطق صوت واحد، ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات، أ. د. جواد كاظم عناد، طباعة دار تموز، دمشق، ط1، 2011م: 9

([2]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 9

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 9- 10

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م: 170

المبحث الأول: الافتراض في الإعلال بالقلب.

الإعلال لا يخلو من مظاهر عدَّة افترضها الصرفيون، ومن تلك المظاهر (الإعلال بالقلب)، ويمكن معرفة ذلك عن طريق دراسة القواعد الصوصرفية وإدراك أثرها في بنية الكلمة، مع بيان آراء ابن الحاجب فيما يخص التغيرات وأسبابها التي تطرأ على بنية الكلمة، ومن الأمثلة على ذلك:

قلب الواو والياء ألفًا في (قَوَمَ، بَيَعَ، بَوَبُ)

يُرجع علماء اللغة سبب قلب الواو والياء في (قَوَمَ، وبَيَعَ، وبَوَبُ) إلى الألف لكونهما تحركا وسبقتا بحركة الفتح أي مفتوح ما قبلهما فقلبتا ألفًا ويُعدُّ هذا الرأي موثوقًا عند ابن الحاجب فأورده بقوله: "الواوَ والياءَ معًا إذا تحرَّكتا وانفتحَ ما قبلهما، أو كان في حكمِ المفتوحِ في اسمٍ ثلاثي، كبَابٍ ونَابٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ، كقَامَ وبَاعَ، أو محمولٍ على الثلاثيِّ كأَقَامَ وأَبَاعَ، وإن كان أصلُه أَقْوَمَ وأَبْيَعَ، إلا أنَّه لمَّا كان فرعَ قَامَ وبَاعَ أُجرِيَ مُجراه في جعلِ عينِه في حكمِ المتحرِّكِ حتى قُلِبَت أَلفًا"[1].

يُلحظ أنَّ ابن الحاجب اشترط أن تسبق الواو والياء بفتحة وتتحركا لحصول القلب وبذلك قلبت الواو والياء ألفًا علمًا أن الاشتراط هو أحد أساليب الافتراض [2]، والمسوغ أو الغاية من الافتراض هنا هي القياس اللغوي، ليطرد حكم قلب الواو والياء ألفًا في (قَوَمَ، وبَيَعَ، وبَوَبُ) في كل لفظة تكون فيها الواو، أو الياء مفتوحة وقد سبقت بفتحه، فحينئذ يكون الباب على وتيرة واحدة [3]، ونعني بالقياس: "حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهم" [4]، أي إعمام الحكم لبعض الباب على الباب كله لكي يكون الباب منهجًا وطريقةً واحدة[5].

([1]) شرح الشافية لمصنفها:2/ 758

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58

([3]) ينظر: المصدر نفسه:43، 107، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد (رسالة ماجستير)، آيات جاسم حسين الحسناوي كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441هـ-2020م: 42

([4]) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين طبع المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، د ط، د ت :25

([5]) ينظر: طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية (بحث)، د. محمد بن حماد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية وآدابها، ج15، عدد25، شوال 1423هـ.: 757

وابتنى ابن الحاجب افتراضه على وفق الأداء اللغوي للعربي بحسب الأسلوب الفطري لتناول اللغة عند العرب فجعل الأصل (قَوَمَ وبَيَعَ) على وفق الطبع اللغوي المتداول [1]، وبنى افتراضه على ذكر الأصل المفترض ويعني بذلك أصلُ اللفظة قبل حدوث القلب فيها، إذ لا يكاد يخلو مستوى من مستويات اللغة من الافتراض [2].

ولعل السبب وراء ذلك يكمن في كون الألف لا يكون أصلًا في الثلاثي سواء أكان اسمًا أم فعلًا، إذ قال ابن الحاجب: "ولم يضعوها أصلًا في فعلٍ؛ لأنَّ أصلَ الفعلِ الثلاثيُّ، وحروفُه كلُّها متحرِّكةٌ فلا يمكنُ جعلُ الألفِ أصلًا، ونحو: ضَارَبَ واحمَارَّ معلومٌ زيادتُه بأصلِه، فإن لم يكن إن أمكنَ وجودُه فالحملُ على الغالبِ أظهرُ، فلا بُدَّ أن تكونَ منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ وإن كانت أصلًا" [3].

يبدو أن الأصل المفترض (قَوَمَ وبَيَعَ وبَوَبُ)، توجد فيه فتحة على الواو والياء فضلًا عن التي قبلهما، والفتحة تقتضي وجود حرف من جنسها للتناسب في نطق الأصوات، لذا حدث القلب [4]، وما حدث في بنية (قَوَل، وبَيَعَ، وبَوَبُ) من إعلال يعود إلى الأسس والقواعد التي وضعها القدماء وأصولها المفترضة، إذ عُدَّ الأجوف المعتل العين ذا الأصل الواوي أو اليائي يحدث فيه إعلال فيقلب الواو والياء إلى الألف ليوافق المنطوق، وقد ذكره المبرد بقوله: "فإذا كانت واحدة منهما عينًا وهي ثانية، فحكمها أن تقلب ألفًا في قولك: (فَعَلَ)، وذلك نحو قولك: قَالَ وبَاعَ، وإنَّما انقلبت؛ لأنها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها" [5]، ويصدق هذا الأمر على الكلمات التي عينها معتلة بالواو أو الياء سواء أكانت اسمًا أم فعلًا، ولعل سبب حدوث هذا النوع من الإعلال هو الوصول إلى الصورة المنطوقة التي هي: قَال، وبَاعَ، وبَابٌ [6].

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 66- 67

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 48

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 745

([4]) ينظر: الكتاب: 4/238-383/4، المنصف: 1/ 190، التصريف الملوكي، ابن جني (ت392هـ)، تحقيق د. ديزيره سقال، طبع دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1419هـ- 1998م: 26

([5]) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط3، 1415هـ-1994م: 1/ 234، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 102.

([6]) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 253

وذكر ابن جني في باب سماه باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحُكمًا لا زمانًا ووقتًا وهذا الباب يُوهم الناطقَ، فيظن أن الأصل المفترض في المعتل العين بالواو والياء قد أُستُعمل في زمن من الأزمان فوضحه بقوله: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قَامَ قَوَمَ، وفي بَاعَ بَيَعَ ... وليس الأمر كذلك بل بضدّه، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انُصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر" [1]، وما يؤكد الفرضية أنَّ الموضع المذكور في قول ابن جني هو من باب الافتراض ذكره لفظة (تقديرًا) التي تدل على التخمين والظن لتقديره شيئًا في الذهن، فالأصل لم يكن موجودًا في الواقعِ اللغويِ فلم يُنطق في فترة من الزمن، ثم أعرضوا عنه بعد ذلك، بل يُريد أنه لو نُطق بهذه الألفاظ على ما يوجبه القياس وحملًا على أقرانه لكانت (قَوَلَ وبَيَعَ) [2].

لعل السبب في ترك النُطق بالأصل المفترض هو الثقل الناتج من تجانس الأصوات مع بعضها البعض: "وإنما كان الأصل في قَامَ: قَوَمَ، وفي خَافَ: خَوَفَ، وفي طَالَ: طَوَلَ، وفي بَاعَ: بَيَعَ، وفي هَابَ: هَيَبَ، فلمَّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، هي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء كُره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمَّن فيه الحركة وهو الألف وسوَّغها أيضا انفتاح ما قبلها، فهذه هي العلة في قلب الواو والياء في نحو قَامَ وبَاعَ" [3]، لعل حصول القلب هروب من ثقل التتابع الحركي الناتج من الانسجام الصوتي، ولكي تكون العين حرفًا من جنس حركة الفاء [4].

ذهب الرضيّ إلى أن سبب قلب صوتي العلة (الواو والياء) هو الثقل الحاصل فيهما فأُريد تخفيف الثقل بقلبهما إلى أخف منهما وهو الألف، إذ قال: "واعلم أنَّ علة قلب الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما ألف ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفًا للاستثقال على ما يجئ والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، وإنْ كانتا أيضًا متحركتين، والفتحة لا

([1]) الخصائص: 1/ 256- 257

([2]) ينظر: المنصف: 1/ 190- 191

([3]) سر صناعة الإعراب: 1/ 22

([4]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، طبع ونشر مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م: 287

تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلَ وبَيْعَ وعدم نحو قُيْل وبُيْع بضم الفاء وقِول وبِوع بكسرها، لكنهما قلبتا ألفًا –مع هذا– لأنهما وإنْ كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوّزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف ولا سيّما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفًا، وذلك بانفتاح ما قبلهما؛ لكون الفتحة مناسبة للألف، ولِوَهْنِ هذه العلة لم تقلبا ألفًا إلا إذا كانا في الطرف: أي لامين، أو قريبين منه: أي عينين" [1]، يتبين ممَّا سبق أن الرضيّ أرجع الألفاظ المعتلة العين إلى أصلها الغائب، وعلل القلب بكثرة الدوران ثم في رأيه العلة التي قالها الصرفيون هي تحركها وانفتاح ما قبلها ضعيفة، لذلك لم تقلب الواو والياء ألفًا إلا إذا كانت في الطرف أو قريبة منه (الوسط).

ولعل الميزان الصرفي (فَعَلَ) الذي وضعه الصرفيون هو الذي جرهم إلى افتراض الأصل المفترض فالفعلان (قال، وباع) لهما أصل مقدر: (قَوَل، بَيَعَ) [2]، أو لعل الضعف في الواو والياء هو الذي جعلهما يتأثران بأقل ثقل فوجب قلبهما إلى حرف يتناسب مع الحركة السابقة لهما لكي يتحقق الانسجام الصوتي، إذ إنَّ الألفاظ التي تتضمن ألفًا في بنيتها تكون فرعًا جاءت من أصل مفترض سابق لها؛ لأنَّ أصله إما أن يكون واوًا، أو ياءً نحو: قَامَ وقَالَ وبَاعَ أصلها (قَوَمَ، وقَوَلَ، وبَيَعَ) فحدث تبادل بين أصوات العلة (الصوائت)، ولعل العلة تكمن في كراهة توالي أصوات متجانسة (الواو وحركتها والياء وحركتها وحركة ما قبلهما) [3]، إذ الغرض إحداث تجانس وانسجام صوتي.

ومن المحدثين من رفض الأصل المفترض، أي النظام الموحد، أو الميزان الصرفي الذي وضعه الصرفيون لمعرفة بنية الكلمة، وضبط الكلمات العربية [4]، معللًا ذلك بتعدد الأنظمة وبذلك اتخذت دراستهم اتجاهين:

الأول: الاتجاه الوصفي: ونعني به دراسة الحقائق الموجودة في الواقع اللغوي من دون الرجوع إلى الافتراض أي تحليل صوصرفي حتى يُسبغَ عليه صفة العلمية والموضوعية، إذ إنَّ

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ : 95/3

([2]) ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 26

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 81

([4]) ينظر: العربية واللسانيات قراءة ناقدة د. يوسف خلف محل العيساوي، طبع مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1443هـ–2021م: 111

الدراسات اللغوية لم تصبح علمًا بالمعنى الحقيقي إلا عندما تخلت عن فرض القواعد فلم يعتدّ الوصفي بالتفسيرات القائمة على الافتراضات والتأملات الذاتية واتجه إلى رصد واقع اللغوي، وذلك لافتقاده إلى سمة العلمية الموضوعية [1]، يُلحظ ممّا تقدم محاولة تجاهل المحدثين الواقع التاريخي لبنية الكلمة وأصل بنائِها والتغيّرات التي طرأت عليها عبر التاريخ واكتفوا بما وصلت إليه البُنية للكلمة وعدَّوا دراستهم على أساس ذلك ممّا أدى إلى انقسام الآراء بين مؤيد متأثرٍ بالحداثةِ وبين رافض يرى أنَّ من الواجب البحث عن الأصل اللغوي للكلمة ودراسة تغيّرها عبر الزمن.

فالتغيّر الذي أصاب الأفعال المجوفة عدَّه برجشتراسر من باب توحد الحركة التي سبقت الواو أو الياء، بالحركة التالية له مع حذف الواو أو الياء [2]، أي اتحاد المصوتات السابقة واللاحقة لتشكيل صوت الألف بعد حذف قاعدة المقطع الثاني (الواو أو الياء) فاتحد مصوتا المقطع الأول والثاني فصار قال: ق ـَ/ل ـَ، باع: ب ـَ/ع ـَ

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فعدَّ القلب ناتجًا عن انزلاق بين الحركات نحو: قَوَلَ: ق ـَ/و ـَ/ل ـَ ، وقَوَمَ: ق ـَ/و ـَ/م ـَ ، وبَيَعَ: ب ـَ/ي ـَ/ع ـَ، حصل انزلاق بين الحركة الأولى والحركة التالية لها بعد سقوط الصائت الذي يسبب المزدوج، فصارت: ق ـَ/ـَ/م ـَ، ق ـَ/ـَ/ل ـَ، ب ـَ/ـَ/ع ـَ، وعند الرجوع إلى خصائص تكوين المقاطع في العربية نجد أنه ليس من الممكن مجيء نصف صائت (حركة) مفردًا بذاته والبناء عليه بدلًا من الحرف، لذا توجب اجتماعه مع نصف صائت السابق للدلالة على حرف علة وجب النُطق به، فصارت قام: ق ـَ/م ـَ، وباع ب ـَ/ع ـَ، وقال: ق ـَ/ل ـَ، أي نتيجة الانزلاق تكون الألف الذي هو ظاهر في البنية المنطوقة [3].

([1]) ينظر: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، د. فوزي حسن الشايب مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد السادس، ربيع الأول 1436هـ – ديسمبر 2014م: 81– 82

([2]) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة (د. رمضان عبد التواب)، نشر وطبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1414هـ – 1994م: 48

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 82– 83، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، هنري فليش، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د. ط، د ت:55، الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، د. زيد خليل القرالة، طبع عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ – 2004م: 126

الثاني: الاتجاه التاريخي: وهو اتباع تاريخ الصيغ الصرفية للفعل والبحث عمّا أصابها من تغيّر، وهل كانت تنطق (قال، وباع) بـ (قَوَلَ، وبَيَعَ)؟ عن طريق الإفادة من المنهج المقارن بين اللغات السامية، إذ قرر العلماءُ أن كل فعلٍ اعتلت عينه أو لامُه له أصل غائب غير مستعمل حديثًا فعندهم أصل قال (قَوَلَ) وباع (بَيَعَ) إلا أنَّ أصحاب المنهج المقارن أكدوا استعمال هذا الأصل الذي يُعدُّ مندثرًا في مرحلة من مراحل العربية، ولا سيّما أهل الحبشة الذين لا يزالون يستعملون الأصول اللغوية لبعض الألفاظ ومن ذلك قولهم (بَيَنَ، ودَيَنَ)[1].

وإنَّ فكرة الأصل والفرع التي ابتدعها القدماء وحاول المحدثون مواجهتها وتفسيرها لعلها راجعة إلى محاولة ربط الأبنية والصيغ الصرفية سواء اتفقت، أم اختلف بعضها حول أصل وميزان صرفي واحد لأجل القياس منها افتراضهم أصل (قَالَ، وبَاعَ) هو (قَوَلَ، وبَيَعَ) وهذا الأصل متخيل وافتراضي في أذهان العلماء لا حقيقة لوجوده وكان الأوجه بأن يعالج القدماء اللغة كما هي بمنهج وصفي واضح من دون الرجوع إلى الأصل المفترض [2]، يتبين تعارض منهج القدماء مع منهج بعض المحدثين في بحث الألفاظ فالقدماء يرجعون تلك الألفاظ إلى الأصل ودراسة ما طرأ عليه من تغيَّر عبر الزمن بينما يُلحظ أن بعض المحدثين اكتفوا بالصورة النهائية للفظة وما وصلت إليه من تغيّر من دون أن يأبهوا بتغيراته عبر الزمن.

أما الدكتور حسام النعيمي فيرى حذف المقطع الثاني في المعتل الواوي وكذلك الحال مع المقطع الثاني للمعتل اليائي، إذ إنَّ هذا المقطع سبب مزدوجًا صوتيًا أدى إلى حذفه، ومُد صوت المصوت (الحركة) في المقطع الأول، فصار الوزن (فَالَ) وهذا يتنافى مع الميزان الذي وضعه القدماء، فحاولوا ايجاد مسوغ ممّا حدى بهم إلى العودة إلى الأصل المقدر [3]، ويرى أيضًا أن ما كان أجوف سواء أكان في الأفعال أم في الأسماء يكون أصله المفترض مهموز العين، إذ قال: "أن يكون الأجوف في الأصل مهموزًا، ويكون الأصل في قال يقول: قأل يقؤل

([1]) ينظر: الاستشراق وأثره في الدراسات اللغوية وعلاقته بالسياسة (بحث)، مقبل بن علي بن مشيعل الدّعدي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العددان الثالث والرابع، رجب 1435هـ – مايو 2015م: 140

([2]) ينظر: دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، نشر وطبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1998م: 48، الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحيث: 158، محاولة ألسنية في الإعلال، (بحث)، د. أحمد الحمو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: 171

([3]) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيميّ، طبع ونشر دار الشؤون العامة (آفاق العربية)، العراق، بغداد، ط1، 1998م: 47

بزنة نصر ينصر وباع يبيع بأع يبئع، بزنة ضرب يضرب وهكذا ما تصرف منهما ومنه قائل، وبائع، ثم سهلت الهمزة في الفعل حتى جعلت بين بين، فقربت من الألف إذا كانت مفتوحة، ومن الواو إذا كانت مضمومة، ومن الياء إذا كانت مكسورة، ثم خلصت بكثرة الاستعمال إلى الحركات المشبعة الألف والواو والياء وبقيت في اسم الفاعل مثل قائل وبائع وإن سهلت فيما بعد في اللهجات فقيل قايل وبايع" [1].

يُلحظ أن الدكتور حسام النعيمي أرجع أصوات العلة الألف الواو والياء إلى الهمزة أي عَدَّ أصل الألف الواو والياء همزةً، ولمَّا صعب على الناطق النُطق بالهمزة، فسهلها بخطوتين الأولى جعلها بين بين أي بين النطق بالهمزة وبين النطق بالحرف الذي من جنس حركة الهمزة، والثانية: إشباع حركة الهمزة فحينئذ تُنطق حرفًا من جنس حركة الهمزة.

وبنى اللغويون نظريتهم على الأصل المفترض في هذا النوع من الإعلال، إذ إنَّ (قام) مثل (عَادَ) تتكون من مقطعين صوتيين هما: (صامت + نصف صائت + صائت) + (صامت + نصف صائت) وقد يشير نصف الصائت في المقطع الأول إلى (الجنس والعدد) ولو ضَعفت الحركة نتج عنه صائت طويل (الألف) [2].

وإنَّ المنهج التحويلي التوليدي رأى أن البنية العميقة (قَوَلَ، وبَيَعَ) مهمة جدًا في تفسير البنية السطحية (قَالَ، بَاعَ)، أي أن قضية الأصل والفرع مهمة في هذا المنهج، وبذلك خالف المنهج الوصفي في وصف الظاهرة كما هي [3].

ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الألف اللين نتج من تطور تأريخي عبر الزمن، إذ هو منقلب عن أصلٍ يائي أو واوي فكان في فترة زمنية نُطقان (بَيَعَ، قَوَلَ)، ثم حدث تطور في بَيَعَ من (ai) إلى (e) وقَوَلَ من (an) إلى (o) أي فتحة الفاء في (بَيَعَ) أُميلت إلى الكسرة وفي (قَوَلَ) إلى الضمة، أي أن ما كان أصله ياء مرّ بمرحلتين الأولى: الإمالة ثم إلى الفتح بهذا الرأي قد حصل تبرر القلب في المظاهر الصوتية، فالأصل في هذه الأمثلة الإمالة ثم جاء الفتح فرعًا عنها [4].

([1]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980 م: 363

([2]) ينظر: علم الصرف الصوتي د. عبد القادر عبد الجليل، عمان، د ط، 1998م: 187- 188

([3]) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: 144

([4]) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ، طبع مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط8، 1992م.: 65- 66

وسمى الدكتور رمضان عبد التواب الافتراض بالركام اللغوي وعنى به بقايا الظواهر اللغوية المندثرة "ومن أمثلة ذلك: مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية، وأخواتها اللغات السامية، فقد تركت بعض هذه المراحل ركاما لغويا في تلك اللغات هنا وهناك، ونعني بالأفعال المعتلة ما كان منها (أجوف)؛ مثل قال، و باع ... أولى هذه المراجل؛ فإنها كانت: قَوَلَ، وبَيَعَ" [1]، وعالج التطور الذي حدث في الأفعال من وجهة نظر تاريخية، وفسر وجود الألف في هذه الأفعال بالمرحلة الرابعة من مراحل التطور اللغوي، أي هناك ثلاث مراحل قبل وصولها إلى مرحلة ظهور الألف [2]:

المرحلة الأولى: مرحلة التصحيح: التي كانت فيها الأفعال الجوفاء مصححة وهي (قَوَلَ، قَوَمَ، وبَيَعَ) كما هي في اللغة الحبشية.

المرحلة الثانية: مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة: وذلك لطلب الخفة تحولت في هذه المرحلة إلى (قَوْل، قَوْمَ، وبَيْعَ) عن طريق اختزال عدد المقاطع المكونة للفظة، وذلك بتسكين الوسط وحفظتها لنا لهجة طيء، ولهجة هذيل.

المرحلة الثالثة: مرحلة انكماش الأصوات المركبة: وهي الواو تتحول إلى ضمة طويلة ممالة، والياء المفتوح ما قبلها تتحول إلى كسرة طويلة ممالة وهي شائعة في اللغة الحبشية في الفعل الأجوف الثلاثي وحفظتها لنا لهجة تميم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الفتح الخالص: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التطور وتتحول من الإمالة إلى الفتح الخالص مثل: (قَالَ، وقَامَ، وبَاعَ)، ونجدها في بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية.

أما الدكتور جواد كاظم عناد فيرى أن الأصل المفترض (قَوَلَ) ورد في مقطعه الثاني مزدوجًا، فتغيّر بنية الكلمة؛ لأن الجزء الثاني منه فتحة والتغيير يقوم على إسقاط الجزء الأول من المزدوج فالتقت فتحتان فتكون بمجموعهما الفتحة الطويلة (الألف) قَوَلَ: ق ـَ/ ×و ـَ/ ل ـَ ثم صارت ق ـَ/ ل ـَ [3].

([1]) بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ – 1982م: 59.

([2]) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1417هـ – 1997م: 291– 297

([3]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 91

قلب الواو والياء ألفًا في الفعلين (غزو، ورمي)

ذكر ابن الحاجب الفعل الماضي الناقص إذا كان آخره أحد صوتي العلة (الواو أو الياء) قلبا ألفًا، إذ قال: "الواو والياء إذا وقعتا لامين على الصفةِ المذكورةِ قُلِبَتا ألفًا، كغَزَا ورَمَى ويَقْوَى ويَحْيَا وعَصًا ورَحَىً" [1]، وهذا القول كان شرحًا لقوله: "تقلبان ألفًا إذا تحرَّكَتَا وانفتحَ ما قبلَهُمَا أنْ لم يكن بعدَهُمَا مُوْجِبُ للفتحِ، كغَزَا، ورَمَى، ويَقْوَى، ويَحْيَى، وعَصَا، ورَحَى" [2]، ويلحظ أنَّ ابن الحاجب عرض المسألة بأسلوب الخبر، إذ المقام مقام تفصيل وشرح قاعدة صرفية وهو أحد أساليب الافتراض[3]، عبر رافد ذهني ينتج كلامًا عن طريق خزين المعرفة الذهنية[4]، والسبب المسوغ للافتراض هنا هو معالجة الأوضاع الطارئة التي أصابت الأصل المقدر للفظة، ممّا أدى إلى التأمل في البنية غير المنطوقة (المفترضة)، ومن ثَم سوغ التغيّر الذي أصاب الكلمة، إذا فتحتا مع فتح ما قبلِها [5]، يُلحظ التخلص من الثقل؛ لأن الواو والياء متحركتين في الأصل وما قبلهما مفتوح فنتج أربع حركات متوالية في كلمة في كلمة واحدة وهذا ثقيل عدلوا عنه إلى (غزا، ورمى)، ويمكن كتابة الأفعال كتابة صوتية:

غَزَوَ غ ـَ/ز ـَ/ و ـَ رَمَي: ر ـَ/م ـَ/ ي ـَ

غَزَا غ ـَ/ز ـَـَ رَمَى: ر ـَ/م ـَـَ

ولم يكن ابن الحاجب أول من عرض لهذه المسألة، إذ كان مسبوقًا، فسيبويه يرى أنَّ الألف انقلبت عن واوٍ أو ياءٍ [6]، ولعل علة قلب الواو والياء ألفًا في (غَزَا ورَمَى) هي تحرك ما قبلهما بالفتح ووقوعهما في موضع حركة أي موضع لام الفعل [7]، يتبين ممّا سبق أنَّ الأصل المفترض هو (غَزَو، رَمَي) وهذا الأصل في الذهن فيكون بنية عميقة للمنطوق.

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 795

([2]) الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ – 1995م: 104

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 65

([5]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب (رسالة ماجستير)، عمار عبد العباس عزيز الشمري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441هـ – 2019م: 8

([6]) ينظر: الكتاب: 4/ 128

([7]) ينظر: المقتضب: 1/ 325، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 159

وخالفَ ابنُ جني رأي سيبويه في عدّه الألف أصلية، إذ قال: "ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولًا غير زوائد ولا منقلبة من واو ولا ياء... ولا تقل إن الألف منقلبة كألف عَصَا ورَحَى وغَزَا ورَمَى؛ لأنها لو كان أصلها واوًا أو ياءً لظهرتا لسكونهما كما ظهرتا في نحو كيْ وأي" [1]، ولعل العلة في هذا القلب اجتماع أشباه الحركات مع الحركات، وذلك أنَّ الواو متكوّنة من ضمتين، وكذلك الياء من كسرتين مع حركتها وقبلها فتحة اجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال في العربية مستكره [2].

والإعلال حدث في الفعل الناقص الموزون على فَعَلَ علّله ابن عصفور بقوله: "وإنَّ كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين فإنك تقلب حرف العلة ألفًا، ياءً كان أو واوًا، نحو: غَزَا ورَمَى، من الغَزْو والرَّمْي، والسبب في ذلك اجتماع ثقل المثلين، أعني فتحة العين واللام، مع ثقل الياء أو الواو، فقلبت الياء والواو ألفين لخفَّة الألف" [3].

وأما برجشتراسر فقد عَدَّ القلب من باب "اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء، بالحركة التالية لها، مع حذف الواو أو الياء نفسها؛ مثال ذلك: غَزَا، أصلها غَزَو، ورَمَى أصلها رَمَي"[4].

ويرى الدكتور عبد الله درويش أنَّ الفصل بين أنواع الأفعال، الفعل المثال من جهة "فنعتبره ثلاثيًا شبهًا بالصحيح، وبين الأجوف من جهة فنعتبره ثنائيًا معتلًا، وكذلك الناقص نعتبره ثنائيًا معتلًا"[5].

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد فرق بين آخر الفعل ألفًا كان أو واوًا أو ياءً فعدَّ الذي آخره ألفًا ثلاثي الأصول المفترضة، وثنائي من حيث البنية المنطوقة ووزنه (فَعَا)، وإما الذي آخره ياء أو واو فهو ثلاثي الأصول المفترضة [6]، وفسر ما حدث في ضوء علم اللغة الحديث، بقوله: "فإن التقسيم المقطعي للفعلين يأتي هكذا: غَزَوَ(ga/za/ u–a)، رَمَيَ (i–

([1]) المنصف: 1/ 7

([2]) ينظر: شرح المفصل جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت: 10 / 16

([3]) الممتع الكبير في التصريف: 335

([4]) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 48

([5]) نظرة في الإعلال، (بحث)، د. عبد الله درويش، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 25، 1969م: 154

([6]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 87

ra/ma/a) أي أن المقطع الأخير سوف يكون غريبًا عن نسيج اللغة، فهو مؤلف من حركات فقط، ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج وهو الضمة (u) أو الكسرة (i)، وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق، أي: لام الكلمة، فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا: غَزَا ga/zaa، رمى ra/maa وكلا الفعلين بوزن فَعَا" [1]، وعلى وفق هذا التفسير علينا مراجعة النظر في الميزان الصرفي الذي وضعه القدماء؛ لأن الألف في الفعل المعتل اللام ليست من بنية الكلمة، وبذلك فإن وزن الكلمة في ضوء المنهج الوصفي هو (فَعَا) بدلًا من (فَعَلَ).

وأُختلف في أصالة الحروف التي يتكون منها الفعل الناقص فقد ذهبت الدكتورة باكزه رفيق حلمي إلى أنه ثنائي الأصول المفترضة، الفعل الناقص في نحو: (سعي)، ثنائي وياء المد حركة طويلة لفاء الكلمة، وأنَّ معظم الثلاثيات ناتج عن تطور الثنائي، وعلى هذا تكون مفردات الأصول الثنائية المفترضة أكثر من مفردات الأصول الثلاثية المفترضة [2]، يُلحظ أن الدكتورة باكزه حلمي، لم تميز آخر الفعل الناقص سواء أكان ألفًا أم واوًا أم ياءً

ذهب الباحث سعيد محمد إسماعيل إلى أنّ التغيّر الذي حدث في الفعل المعتل اللام من قبيل الإعلال بالحذف؛ لأنَّ الذي حصل في البنية يمثل حذف الصائت وليس قلبه إلى صوت الألف، إذ الأصل المفترض رَمَيَ: ر ـَ/م ـَ/ي ـَ، بعد الإعلال صارت رَمَىَ: ر ـَ/م ـَـَ، ودعو: د ـَ/ع ـَ/و ـَ، بعد الإعلال صارت دعا: د ـَ/ع ـَـَ، وقوع الواو والياء بوصفهما صائتًا بين حركتين قصيرتين "فاستثقل النطق بها فتم إسقاطها فكونت الفتحة القصيرة اللاحقة لها مع الفتحة القصيرة السابقة عليها فنتج عن ذلك فتحة طويلة (وهي الألف)، فإن أردنا تصنيف هذا الإعلال فنضعه تحت باب الإعلال بالحذف؛ لأن الواو والياء اسقطتا من البنية ولم يعوض عنهما بشيء" [3].

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 86- 87

([2]) ينظر: الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية (بحث)، د. باكزه رفيق حلمي، مجلة المجمع اللغة العربية الأردني، العدد2، المجلد1، تموز 1978م: 75

([3]) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين (اطروحة دكتوراه)، سعيد محمد إسماعيل علي، الجامعة الأردنية2006م: 90

قلب الواو ياء في (مِوْزَان، ومِوْقَات)

ذكر ابن الحاجب أن الواو تُقلب ياءً إذا جاءت الواو ساكنة بعد كسر نحو: مِيْعَاد ومِيْزَان فالأصل المفترض مِوْعَاد ومِوْزَان قلبت الواو ياءً لوجود الكسر، إذ قال: "فمِيزَانٌ ومِيقَاتٌ من الوزن والوقت، أصله: مِوْزَان ومِوْقَات، فكرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فقلبوها ياء، ومُوقِظٌ ومُوسِرٌ من اليَقَظَةِ واليُسْرِ، فقلبُوا الياءَ واوًا؛ لانضمامِ ما قبلها، فقالوا: مُوقِظٌ ومُوسِرٌ، وهذا الأصل مطَّردُ" [1]، وهذا القول شرحًا لقوله: " وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واوًا إذا انضم ما قبلها، نحو: مِيْزَان ومِيْقَات ومُوْقِظٌ ومُوْسِر" [2]، جاء الافتراض هنا بأسلوب الخبر، إذ المقام إعطاء حكم عام لم يكن السامع على علم به والمسوغ القياس المطرد، وذلك بإعمام حكم الجزء على الكل تلافي الاختلاف [3].

وشبه سيبويه (مِوعَاد، مِوزَان)، وما حدث فيهن من قلب بقلب الواو ياءٍ في سويَد، فصارت: سيَّد، إذ قال: "فمن ذلك قولهم: المِيزَان والمِيعَاد؛ أنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لَيَّة وسيَّد" [4].

إنَّ التغيّر الذي طرأ على الكلمتين (مِوْزَان، ومِوْعَاد) هو مجرد قلب الواو ياءً؛ لأن بقاء الواو يولد كراهة النُطق بها، ولصعوبة ذلك قلبت إلى الياءِ سعيًا وراء الجهد الأقل، وأكد أيضًا على أهمية موقع حرف العلة في الكلمة، وإنَّ هذا الموقع يُحدد قوة حرف العلة من ضعفه، وأنَّه كلما وقع عين الفعل أو فاؤه كان أقوى من أنَّ يقع لامًا، ومصداق ذلك ما أورده بقوله: "كلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عينات ولامات" [5]، ويتضح من النص أن قوة حرفي العلة (الواو والياء) يعتمد على بعده من أخر الكلمة، الذي أطلق عليها (الحرف) كلما بعدُ كان أقوى، وكذلك إذا وقع فاء كان أقوى من وقوعهما عينًا أو لامًا.

وذكر المبرد أن قلب الواو ياءً لسكونِها وسبِقها بكسرٍ ممّا جعل بالناطق ترك الأصل المقدر ومصداق ذلك قوله: "والياء تكون بدلًا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة، وذلك

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 752

([2]) الشافية في علم التصريف: 95

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([4]) الكتاب: 4/ 335

([5]) المصدر نفسه: 4/ 381

قولك: مِيزان، ومِيْعاد، ومِيْقات؛ لأنَّه من وزنت، ووعدت، ومن الوقت، فإن زالت الكسرة، أو تحركت رجعت إلى أصلها، وذلك قولك: مَوَازِين، ومَوَاعيد، ومَوَاقيت" [1]، اشترط المبرد سبق الواو بكسرة مع سكون الواو سببًا لقلب الواو ياءً، فصارت: مِيْزَان، ومِيْعَاد، ومِيقَات.

أكد ابن جني صحة الرأي القائل بأن الكسرة هي ياء مصغرة ومصداق ذلك قوله: "وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات؛ لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها فإذا تراجعت عنها إلى الواو، فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه" [2]، ويقصد بالبعض هنا دلالة التصغير أي تصغير الياء، ثم ذم من يذهب إلى النُطق بالواو بعدها؛ لأن ينقض كلامه أوله بآخره وهنا يُلحظ اتفاقًا أو شبه اتفاق بينه وبين المبرد الذي نص على سكون الواو وسبقها بالكسرة ممّا يؤدي إلى تولد ياء؛ لأنه اجتماع لنصفي صائت.

بما أن الواو مسبوقة بكسرة والكسرة بعض الياء تممت، فصارت ياء لأجل مجانسة الأصوات وهي صوت مجهور أخف من الواو؛ "لأنه مجهور مخرجه من وسط اللسان فلمّا توسط مخرجه الفم وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره كثر إبداله كثرة ليست لغيره ... إبدالها من الواو فإذا سُكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة نحو: ميقات وميزان؛ لأنه من الوقت والوزن" [3]، وقلب الناطق العربي الواو ياءً لكونها ساكنة وقد سبقت بكسرة [4]، ويُلحظ ممّا سبق قلبت واو موزان وموقات لتوفر الشروط فيها وهي:

1- سكون الواو، 2- الواو غير مدغمة (غير مضعفة)، 3- انكسار ما قبل الواو فقلبت إلى صوت مجانس للحركة.

يتلاشى الثقل شيئًا فشيئًا حتى يصل إلى بداية اللفظة (فاؤها) مهما تكن من خفة الكائنة في العين المعتلة إلا أنَّ الأصل المفترض عُرض عنه للثقل الحاصل فأرادوا تخفيفه بقلب الواو ياءً، إذ إنَّ الكسرة مستثقلة في بداية الكلمة والبدء في المستقل أشنع [5]، وبما أنَّ الواو في الأصل المفترض وهو من أثقل الأصوات نطقًا فإن العرب لا تترك فرصة من دون أنَّ

([1]) المقتضب: 1/ 200

([2]) سر صناعة الإعراب: 1/ 19

([3]) شرح المفصل: 10/ 21

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 10/ 30

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 79

يستغلونها للتخلص منها بقلبها ياءً [1]، وإنما اشترطوا في قلبها أن تكونَّ ساكنة غير مشددة بذلك تكون كالميتة المعدومة فتجذبها الكسرة إلى ناحيتها [2].

الملاحظ –هنا– ليس قلبًا أو إبدالًا كما ذكر بل هو كراهة تتابع كسرة وضمة طويلة مما أدى إلى سقوط الضمة الطويلة وعوض عنها بكسرة قصيرة شكلت مع سابقتها كسرة طويلة لتحقيق الانسجام الصوتي، ويمكن أنْ يتوضح ذلك بالكتابة الصوتية:

موزان م ـِ و/زـَـ ن، مِوْقَاتُ م ـِ و/ق ـَ ت، قلبت الواو ياءً، فصارت ميزان م ـِ/ زـَ ن، مِيْقَاتُ م ـِ/ق ـَ ت.

أما المحدثون فلهم رأي يختلف، إذ إنَّ حقيقة القلب ناتجة عن فرار من الحركة الثلاثية إلى الحركة الثنائية الحاصل من صعوبة تتابع الضمة الطويلة بعد الكسرة وكذلك النطق بالحركة مزدوجة أسهل وهذا ناتج من الاقتصاد في الجهد العضلي [3]، ولما كانت اللغة العربية تكره تتابع الكسرة والضمة حذفت الضمة، وعوض بدلها بالكسرة، وأُبدلت الكسرتان ياءً لكن الأَوْلَى القول بقلب الضمة كسرة تخلصًا من صعوبة النطق وطلبًا للانسجام[4]، وهذا التتابع متغاير في المزدوج الهابط ممّا ولَّد كراهة هروب اللسان العربي منه ليحولها في ضوء منهج صوصرفي إلى مقطع مفتوح فاللغة العربية "تجنح في مثل هذه الحالة إلى إلغائه عن طريق تحوله إلى صوت مد طويل هو الياء من نحو ما نجد في مِوْعاد: مِيعَاد" [5]، يتبين ذلك بالكتابة الصوتية:

موزان م ـِ و/زـَـ ن تسقط الواو وتعوض بالكسرة أو تسقط الواو ويطال زمن النطق بالكسرة، فصارت هكذا: م ـِ/زـَـ ن وقعت الواو في نهاية المقطع الأول الذي تكون من (صامت+ نصف صائت+ صامت) وسبقت بنصف الصائت (الكسرة) الذي نتج عنه مزدوج تآلف من (ـِ و) أي من كسرة والصائت الواو، والنطق بهذا النوع من المزدوج صعب لذا رأى

([1]) ينظر: منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين، أحمد إبراهيم عمارة، طبع مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط4، 1408هـ : 87

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 89

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 189

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 189

([5]) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب المطلبي نشر وطبع دائرة الشؤون الثقافية، الجمهورية العراقية، د ط، 1984م: 229

المتكلم حل المزدوج بقلب الصائت الواو إلى صائت أضعف منه وهو الياء [1]، ويحدث قلب الواو ياءً بإحدى طريقتين هما الأولى: قلب شبه الحركة (الواو) كسرةً مباشرة لمماثلة الكسرة السابقة لها فتتحول من مِوْزَان إلى مِيْزَان أي ألتقت حركتي الكسر (هما الحركة الأصلية والحركة المنقلبة)، فتكونت الياء، الثانية: وهذه الطريقة تصل إلى البنية المنطوقة بخطوتين هما: قلب شبه الحركة (الواو) إلى شبه حركة (الياء)، ثم قلب الياء عن طريق قانون المماثلة[2]، إلى الكسرة، فتلتقي حركتا الكسر فتتكون الياء، والأرجح يكون القلب بالطريقة المباشرة [3].

أما الباحث سعيد محمد إسماعيل فرصد سبب القلب بقوله إن "هذا القلب ناجم عن ضعف نصف الحركة في ذاتها وفي موقعها، وفي سكونها، فقد وقعت ساكنة نهاية مقطع ممّا يجعلها عرضة لتأثير الكسرة فيها فقلبتها إلى مثلها... فنتج عن هذا القلب التجانس بين الأصوات في المقطع الأول، والتخلص من الطبيعة الانتقالية من موضع الكسرة إلى مخرج نصف الحركة الواو، فهذا التحول من قبيل تحول نصف الحركة إلى حركة قصيرة" [4]، وقد فُسرت التغيّرات البنيوية على وفق قانون التأثير، إذ أثرت الكسرة من جهتها في الواو فأسقطتها، ويُلحظ قوة الكسرة وهيمنتها على الواو بحيث أدت إلى إسقاطِها، والإتيان بياء من جنسها مثل قولهم: (مِوْزان) صارت (مِيْزان) وتعليل ذلك وقوع الواو الساكنة في نهاية المقطع مسبوقة بكسرة كونت معها صوتًا انتقاليًا هو الياء [5].

قلب الواو ياءً في مصادر الأفعال المعتلة الوسط

ذكر ابن الحاجب قلب الواو ياءً في مصادر الأفعال المعتلة الوسط، إذ قال: "إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها في المصادر المعتلة أفعالُها قُلِبت ياءً نحو: قَامَ قِيَامًا وعَاذَ عِيَاذًا؛ إجراءً

([1]) ينظر: علم الأصوات العربية، د. محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996م: 336

([2]) فالمماثلة تقرب بين الأصوات المتجاورة في الصفة والمخرج، وقد يكون هذا التقريب بين الصوتين المتجاورين تقريب تمام متماثل، ينظر: الأصوات اللغوية: 196

([3]) ينظر: الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي: 109- 110

([4]) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 148

([5]) ينظر: التفاوت في الصوائت العربية،(بحث) سعيد شواهنة، اماراباك مجلة علمية، المجلد الرابع، العدد الثامن،2013م: 119

لها في الإعلال مُجرى أفعالِها" [1]، يُلحظ استعمال ابن الحاجب أسلوب الشرط هو أحد أساليب الافتراض[2] ليوضح قاعدة صوصرفية هي صياغة مصدر من الأفعال المجوفة، والغاية من الافتراض صياغة قاعدة عامة ودراستها عبر عملية انتقال من الحالة العفوية الذهنية إلى حالة تفكير خاضع للقوانين لأجل ضبط الهيأة البنيوية للغة، والحفاظ على السليقة الراسخة التي يمتلكها العربي [3]، والمسوغ للافتراض هنا هو القياس اللغوي، إذ أجرى ابن الحاجب مصادر الأفعال المعتلة العين بالواو حملًا على أفعالها ليجري الباب كله على طريقة واحدة، أي عِمل ذهنه في إعلال المصدر على وفق طريقة إعلال الفعل، فيُلحظ هنا ارتباط القياس بالعقل والتفكير [4].

يرى سيبويه مصدر قام قيامًا كراهية للفُعول [5]، إذا وقعت الواو عينًا لمصدر أُعل بقلب الواو ياءً بشرط أن يكون قبل الياء كسرة وبعدها حرف يشبه الياء لكي يكون العمل من وجه واحد فيخف نطقها فضلًا عن حملِها على فعلِها [6].

يرى الرضيّ أن الواو المكسور ما قبلها لا تقلب ياءً إلا إذا كانت في آخر الكلمة (لام) أما سبب قلبها هنا فهو ثلاثة أسباب هي: أولها: أن الكلمة مصدر لفعل معتل نحو: عاذ عياذًا ليس الموضع هنا إعلال الفعل بل الموضع أنَّ الفعل أعل إعلالاً آخر هو المصدر، ثانيهما: إنَّ الكلمة لم تكن مصدرًا بل هي جمع للواحد وذلك بقلبها ياءٍ، ثالثهما: ضعف الواو وإنها نحتاج إلى شرط آخر هو كون الألف بعد الواو الواقعة بعد كسرة، أي الواو وقعت بين كسرة وألف كأنها جمعت حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلهما (الواو) إلى ما يجانس الحركة التي قبلها (الياء)[7].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 779

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 62

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 44- 45

([4]) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطور، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان- الأردن، ط1، 1997م: 147

([5]) ينظر: الكتاب: 50/4

([6]) ينظر: الكتاب: 360/4، المقتضب: 227/1، الأصول في النحو: 264/3، شرح المفصل: 10 /23

([7]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 137/3- 138

ومن المحدثين الدكتور عبد الصبور شاهين يرى أنَّ حدوث القلب يعود لسببين هما: وقوع الواو بعد الكسرة، والآخر: هو خضوع الواو لحكم الصيغة الصرفية (الميزان) سواء أكانت جمعًا أم مصدرًا [1]، وبهذا التفسير لم يختلف مع القدماء، إلا أنه أتى بتفسير مغاير لما ذكره حاول عن طريقه تبرير هروب الناطقُ من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، أي عدل في نُطقه عن تتابع النُطق بالكسرة والضمة والفتحة إلى النطق بالكسرة متبوعة بالفتحة بعد سقوط الضمة الطويلة التي هي عين المصدر، وذلك لسببين هما: صعوبة النُطق بالضمة بعد الكسرة، والآخر: هو اتحاد الحركة المزدوجة سعيًا وراء الجهد الأقل لسهولة النُطق بالكسرة متبوعة بالألف اتصالًا مباشرًا ونتيجة الانتقال بين الحركتين تكونت الياء، أي ليست بدلًا من الواو [2]، وقد يكون سبب القلب هو وجود الألف بعد الواو أي صارت الواو بين متناقضين هما الكسرة والألف إنَّ "الألف كان لها أثر لا بأس به في إيجاب القلب، فهي تثقل النسيج الصوتي، ولا شك في أنَّ في زوالها من ذلك النسيج أسهم في سهولة وتخفيف النطق به" [3]، يَتَبين ممّا سبق أن وجود الألف في (قِوامًا)، سبَّبَ ثِقلًا في نُطق الكلمة، وذلك لتتابع الكسرة والواو والألف، فالألف هنا له أثر مهم في إيجاد ظروف صوصرفية لإحداث إعلال بالقلب وغايتهِ تخفيف النطق وذلك لتتابع الصوائت وهذا مرفوض في العربية لذا سقط صائت الواو.

يبدو للباحثة أنَّ الأصل المفترض في (قِيَام) هو (قِوَام) قلبت الواو ياءً لأجل التناسب والانسجام الصوتي بين الكسرة التي قبل الواو، إذ يناسبها الياء لذا قلبت إليها ومع أن النطق بالواو أثقل من النطق بالياء، يتبين ذلك بالكتابة الصوتية:

الأصل المفترض قوام: ق ـِـو ـَـ م، وبما أن ما قبل الواو كسرة قلبت ياءً لإحداث تناسب، فصارت قيام: ق ـِـي ـَـ م.

قلب الواو ياء في جمع المعتل

ورد في شرح الشافية لمصنفها قلب الواو ياءً، وذلك لوقوع الواو عينًا في جمع تكسير صحيح اللام وقد سبقت بكسرة، إذ قال: "وتقلب – أيضًا – الواو المكسور ما قبلها ياءً إذا

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 188

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 189

([3]) موانع الإعلال في العربية دراسة صوتية صرفية، علاء صالح عبيد حسين الأسدي، طبع ونشر دار الرضوان، عمان، ط1، 1438هـ- 2017م: 48

وقعت في الجمعِ، وقد أُعِلَّ مفرده، نحو: جِيَادٌ؛ لقولهم: جَيِّدٌ، ودِيَارٌ؛ لقولهم: دَارٌ، ورِيَاحٌ؛ لقولهم: رِيحٌ، وتِيَرٌ؛ لقولهم: تَارَةٌ، ودِيَمٌ؛ لقولهم دِيمَةٌ، فأعلُّوا الجمعَ كما أعلُّوا المفرد مع الكسرة المذكورة قبل الواو"[1]، الوسيلة التي شرح به ابن الحاجب الافتراض مستعملًا أحد أساليبه وهو اشتراط قولي لتألفه من أداة الشرط (إذا) المتبعة بفعل القول، وذلك لبيان حكم الأمثلة المنطوقة عبر الأمثلة غير المنطوقة [2]، المسوغ من الافتراض هنا وضع قاعدة عامة تشمل إعلال اللفظة في الجمع لأعلالها في المفرد عبر استعمال القياس اللغوي الذي يمثل سمة اختصار في اللغة العربية، فالقياس مكّن ابن الحاجب من الحمل إعلال الجمع على إعلال المفرد [3]، يمكن كتابة ما حصل صوتيًا:

الأصل المفترض: رِوَاح ر ـِ/و ـَ ح، جِوَاد ج ـِ/و ـَ د قلبت الواو ياءً

رِيَاح: ر ـِ/ي ـَ ح جِيَاد ج ـِ/ي ـَ د

ولعل سبب القلب هو كراهة وجود الواو بعد الكسرة، وبعدها ألف لذا قلب الناطق الواو ياءً في الجمع كما قلبها في المفرد، إذ نطق الواو بعد الكسرة مستثقل كاستثقال الواو بعد الياء، فأُريد تخفيف النطق عن طريق إجراء القلب ليكون العمل من وجه واحد [4].

قُلبت الواو ياءً لكونها قد سبقت بكسرة والناطق يستثقل النطق بالواو بعد الكسر ومصداق ذلك قول المبرد: "وإنَّما انقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها وأنَّها ساكنة، ألا ترى أنك تقول في الجمع: أرْواح" [5].

يرى ابن جني أنَّ سبب قلب الواو ياءً في صيغة جمع المعتل العين يعود إلى توافر خمسة شروط أولها: ثقل الجمع عكس الإفراد، وثانيها: ضعف واو الواحد مع سكونها، وثالثها: سبق الواو بكسرة، ورابعها: إنَّ يأتي بعد الواو ألف لقربها من الياء، وآخر تلك الشروط: هو صحة اللام مع إمكان إعلال العين، إذ قال: "فأما قولهم (ثياب) و(حياض) و(رياض) فإنما قلبت الواو ياءً، وإن كانت متحركة من قبل أنه اجتمعت خمسة أشياء: منها أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها أن واو الواحد منها ضعيفة ساكنة... ومنها أنَّ قبل الواو كسرة؛ لأن

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 780

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 47

([4]) ينظر: الكتاب: 4/ 360- 361، شرح المفصل: 10/ 23، الصرف الواضح: 333

([5]) المقتضب: 2/ 281

الأصل (ثواب) و(حواض)، ومنها أن بعد الواو ألفاً، والألف قريبة الشبه بالياء ومنها أنَّ اللام صحيحة... وإذا صحت اللام أمكن إعلال العين" [1].

أما الدكتور عبد الصبور فقد بنى فرضيته على أن الذي حدث هنا ليس من باب القلب بل هو من باب التناوب بين الواو والياء، ولعله راجع إلى اختلاف اللهجات فلهجة قريش تنطقها بالياء ولهجة تميم تنطقها بالواو [2]، يتضح ممَّا سبق أن الأصل المفترض هو (جِواد، ودِوار، ورِواح) تتابع الكسرة القصيرة والضمة الطويلة والفتحة الطويلة يتطلب جهدًا عضليًا عند النطق، لذا لجأ اللسان العربي إلى تقليل هذا الجهد عبر حذف الضمة الطويلة فحصل انتقال من الكسرة القصيرة إلى الفتحة الطويلة الذي تكونت نتيجته الكسرة الطويلة [3].

نجد الدكتور محمد جواد النوري يتفق مع القدماء في بيان سبب القلب غير أنه لم ينتبه إلى وجود الألف في تحليله، وذكر وقوع الكسرة "وهي حركة قصيرة، في نهاية المقطع، متلوَّة بمقطع آخر مبدوء بواو وهي نصف حركة، وهذا يستدعي انتقالًا مباشرًا من منطقة نطق الكسرة، وهي منطقة أمامية ... إلى منطقة نطق نصف حركة الواو، وهي منطقة خلفية... ولا شك في أنَّ هذا الانتقال مع ما يصاحبه من آلية استدارة وانفراج متعاقبة للشفتين، ينطوي نسبيًا، على شيء من الصعوبة، نظرًا لكونه انتقالًا بين أصوات متخالفة" [4]، فلم يجعل الدكتور محمد جواد الألف أحد شروط القلب فوافق بذلك ابن الحاجب.

وبين الدكتور عادل نذير فرضية قلب الواو ياءً سواء أكان في المصدر أم في الجمع، وذلك أن لم يحدث القلب يتكون تشكيل مقطعي متكون من (ـِ و ـَ) له رؤيتان في ذلك هما: الأولى: إن التتابع المقطعي (ـِ و ـَ) "لا يشكل ضمن منظومة أصوات العلَّة، نسقًا منطقيًا تُراعى فيه الطبيعة الأدائية لكل من الألف والياء والواو وعليه يكون التتابع ... (ـِ و ـَ) خرقًا للتسلسل الأدائي المنشود في الإداء... وتلك الأصوات ابتداء من الخفيف إلى الثقيل فكانت الألف ثم الياء ثم الواو، وعليه يُعد قلب الواو ياء ضربًا من إعادة إنتاج لنسق صوتي مشوه فلمّا كانت الكسرة لا يحجزها عن الواو حاجز تجاسروا عليها فأحيلت ياء ليكون العمل من وجه

([1]) سر صناعة الإعراب: 2/ 533

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 190

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 189

([4]) علم الأصوات العربية: 335

واحد" [1]، وأما الرؤية الثانية فتتعلق بإفادة: أنه "لو أُريد للبحث الإفادة من نظرية ضعف الصوامت ومنها الواو والياء أنصاف صوامت إذا جاء بين مصوتين لأمكننا ذلك فيما مر من نسق صوتي، ولكن ينبغي الالتفات إلى مفهوم الضعف الذي يخلع على (الواو) في ذلك السياق (ـِ وـَ)، إذ إن الواو في نفسها ليست ضعيفة، وتستمد قوتها من ثقل أدائها قياسًا إلى أصوات العلة، وعلى هذا الأساس يعدل المؤدي عن أدائها إلى الأخف منها وهو الياء" [2].

قلب الواو ياءً في (دُعِيَ، ورَضِيَ، والغَازِي)

جاء في كتب الصرفيين أنَّ الواو تقلب ياءً في مواضع عدَّة منها وقوعها طرفًا إثر كسرة ومن هؤلاء الصرفين ابن الحاجب، إذ قال: "أمَّا دُعِيَ ورَضِيَ والغَازِي فواضح؛ لاستكراههم الواو المتطرفة بعد الكسرة، ولذلك رفضوه" [3]، يُلحظ أسلوب ابن الحاجب هنا متصدرًا بـ (أما) التفصيلية التي تقوم مقام الشرط وفعل الشرط معها محذوف تدل هي عليه لذا هي دالة على أداة الشرط وفعله[4]، والشرط أحد الأساليب التي استعملها ابن الحاجب في توضيح الأمثلة المنطوقة عبر الاتيان بأمثلة افتراضية غير مستعملة في الواقع اللغوي [5]، وذلك عندما رجع إلى ما تكلمت به العرب فكان الافتراض وسيلة لحفظه ووضعه في قواعد صرفية [6].

لم يكن ابن الحاجب أول من شرح هذه المسألة، إذ سبقه علماء اللغة وأول من شرحها سيبويه الذي يرى أن الواو التي تقلب ياءً يجب أن تكون مسبوقة بكسرة لاستكراه النطق الواو بعد الكسر، إذ قال: "واعلم أنَّ هذه الواو لا تقع قبلها أبدًا كسرة إلا قُلبت ياءً" [7].

يرى الرضيّ أن الواو المسبوقة بالكسرة تقلب ياءً، وذلك لوقوع الواو موقع لام؛ والطرف ضعيف فهو محل لأي تغيير يعتريه سواء أكان في الاسم نحو: الغَازِي، أم في الفعل المبني

([1]) التعليل الصوتي عند العرب: 314

([2]) المصدر نفسه: 314- 315

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 796

([4]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ – 1992م: 522

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 62

([6]) ينظر: المصدر نفسه 41

([7]) الكتاب: 4/ 386، ينظر شرح المفصل: 10/ 98-99، الإيضاح في شرح المفصل جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليليّ، طبع إحياء التراث الإسلامي، د ط، 1402هـ- 1982م: 465/2

للفاعل نحو: رَضِي، أم المبني للمفعول نحو: دُعِيَ، وقلبت ياء لوجود حركة كسر التي تقوي حدوث الإعلال بالقلب [1].

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فيرى أنَّهُ يثقُل على الناطق النُطق بثلاث حركات، فأراد الناطق تخفيف النُطق، وذلك بحذف الضمة الطويلة، فبقت ثنائية حركة (مزدوجة) هي الكسرة والفتحة فاللسان ينتقل من الحركة الأولى إلى الحركة الثانية انتقالًا مباشرًا، وعن طريق هذا الانتقال تكونت الياء، والحركة المزدوجة أيسر نطقًا من توالي ثلاث حركات في الأصل المفترض [2]، ولكن يُلحظ لم تكن الحركة المزدوجة ناتجة عن هروب من ثلاثية الحركة الموجودة في الأصل المفترض التي نادى بها، هي: (ـِ و ـَ) بقت بعد التغيّر ثلاثية الحركة أيضًا ولم يحدث تغيير إلا من ناحية الشكل، إذ صارت: (ـِ ي ـَ)، وقد يكون تكون الياء بهذه الطريقة فيها من التوهم وأنه صعب الأمر فتفسيرات القدماء أصبحت أوضح، إذ "القول بوجود ثلاث حركات متتابعة في أصل هذه الصيغ قول غير مقنع، فالقول إنَّ الأصل في نحو (رضي) مثلًا (رضو) التي أصلها [رـَ/ ض ـَ ـُ ـَ /][3]، بثلاث حركات... وجاءت الواو نتيجة الانزلاق من الكسرة إلى الفتحة قبل حذف الضمة ثم عند حذف الضمة اتصلت الكسرة بالفتحة فنشأت الياء نتيجة الانتقال بينهما أو الانزلاق – قول فيه تعسف وتوهم وأيسر منه تفسير القدماء" [4] والكتابة الصوتية كآتي:

رَضِو: ر ـَ/ض ـِ و رَضِي: رـَ /ض ـِ ي

دُعِو: د ـُ/ ع ـِ و دُعِيَ: د ـُ /ع ـِ ي

الغَازِو: غ ـَ/ز ـِ و الغَازِي: غ ـَ/ز ـِ ي

أي تقلب الواو المسبوقة بكسرة ياءً سواء أكانت فعلًا مبنيًا للمعلوم أم فعلًا مبنيًا للمجهول، وكذلك تقلب الواو المسبوقة بكسرة في اسم الفاعل من المعتل اللام بالواو.

ذهب الدكتور محمد جواد النوري إلى أن الذي حصل وقوع الكسرة وهي حركة قصيرة "في نهاية مقطع، متلوَّة بمقطع آخر مبدوء بواو، وهي نصف حركة، وهذا يستدعي انتقالًا مباشرًا

([1]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 161

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 189

([3]) التمثيل الصوتي في الكتاب برموز دولية (radi–u–a)

([4]) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: 283– 284

من منطقة نطق الكسرة، وهي منطقة أمامية ... إلى منطقة نطق نصف حركة، الواو، وهي منطقة خلفية ... ولا شك في أن هذا الانتقال ... ينطوي نسبيًا على شيء من الصعوبة ... عمد الناطق إلى تحويل الواو إلى نصف حركة من جنس الكسرة السابقة، ونعني بها الياء، وذلك بهدف إحداث نوع من التجانس والتماثل بين الأصوات المتجاورة" [1].

وعلل الدكتور عادل نذير حصول الإعلال بقوله: "ويتمثل السياق هنا بالحركة القصيرة الكسرة (ـِ) يليها نصف الصامت الواو (و) ويكون السياق الخاص في نهاية سياق أعم منه (متطرفًا)، ولعل هذا يتضح في التمثيل الصوتي الآتي: رَضِوَ: ر ـَ/ض ـِ/و ـَ/ ـــــ رَضِيَ: رـَ /ض ـِ/ي ـَ/ فالسياق الموجب للإعلال هنا (... ـِ/ وـَـِـُ)، وقد عوملت الزيادة التي قد ترد بعد الواو معاملة عير الموجود؛ لأنها قد ثبت بالاستقراء للغة عدم إخلالها بصفة التطرف للواو" [2].

قلب الياء واوًا في عين صيغة (فُعْلَى)

من الموضوعات الواردة في شرح الشافية لمصنفها هي قلب الياء واوًا وذلك لوقوعها عينًا لصيغة (فُعْلَى)، فقال ابن الحاجب: "لا صفة واوًا، نحو قولهم: طُوبَى من الطِّيبِ، وكُوسَى من الكَيْسِ، وَلا تُقلَبُ فِي الصِّفةِ، كأنهم قصدوا إلى الفرق بين الاسم والصفة، ولكنّهم يكسرون ما قبل الياء في الصفة؛ لتسلمَ الياءُ" [3].

ويُلحظ الأسلوب الذي شرح فيه ابن الحاجب الحكم صرفيّ هو أسلوب الخبر، وهو أحد أساليب الافتراض التي لجأ إليها [4]، وكان هذا شرحًا لقولهِ: "وتقلب ياء فُعلى اسمًا... ولا تقلب في الصفة" [5]، وابن الحاجب أراد بهذا الافتراض أن يفرق بين الصفة، والاسم أي يحمل غرض تمييزي يميز الاسم عن الصفة، وإن سبب هذا الافتراض هو تجاهل الصرفيين لجانب مهم من جوانب اللغة ألا وهو التفسير الصوتي، ويُلحظ في العصر الحديث مدى اهتمام

([1]) علم الأصوات العربية: 335

([2]) شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية– الحضور، والتمثلات، والظواهر، الدكتور عادل نذير بيري الحساني، طبع دار رضوان، عمان، ط1، 1439هـ – 2018م: 161

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 776– 777

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([5]) الشافية في علم التصريف: 100

اللغويون بالجانب الصوتي، إذ تختلف رؤية الدرس الصوتي الحديث في تحليل ما حدث من تغيّرات [1].

فالصفة (طُوبَى) أجريت مُجرى الأسماء التي ليست وصفًا؛ لأنه لا توجد صفة من دون الألف واللام [2]، واشترط المبرد قلب الياء واوًا في صيغة (فُعلَى) الأسمية بقوله: "أمَّا ما كان من ذلك اسمًا فإنَّ ياءه تقلب واوًا؛ لضمة ما قبلها، وذلك نحو قولك: الطُّوبى، والكُوسى" [3]، والواضح من قول المبرد أنَّ علة قلب الياء واوًا هي وجود الضمة التي قبل الياء، ويُلحظ اتفاق المبرد مع ابن جني في علة القلب التي هي وجود الضمة السابقة، ومصداق ذلك قول ابن جني: "وإنما وجب قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضم ما قبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها كما انقلبت في (مِيزَان) الواو ياء لانكسار ما قبلها وضعفها بالسكون"[4]، فشبه ابن جني حدوث قلب الياء واوًا لكونها الساكنة وقد سبقت بضم، بحدوث قلب الواو ياءً في (مِيْزَان) لكونها ساكنة وقد سبقت بكسر، والساكن ضعيف فهو كالميت بعد الضمة التي صارت قوية بعد ضعف أو موت الياء فتأثرت الضمة تأثيرًا تقدميًّا، فتحولت بذلك إلى الواو.

ذكر ابن يعيش أن القلب قياسًا عند الأخفش "طوبى الواو فيه مبدلة من الياء؛ لأنه فُعْلَى من الطِّيب، قلبوا ياءه واوًا للضمة قبلها مع سكونها ومثله الكوسى وهو مؤنث الأكيس كالأفضل والفضلى، وهو قياس عند الأخفش، وشاذ عند سيبويه؛ لأن سيبويه يبدل من ضمة الفاء في هذا الضرب كسرة لتصح الياء مفردًا كان أو جمعًا والاخفش لا يرى ذلك" [5].

ويرى الدكتور عبد الصبور للتخلص من تتابع حركتي الضم والكسر، وذلك بحذف حركة الثانية وإطالة النطق بالحركة الأولى ينتج من ذلك ضمة طويلة [6]، يتمثل بالكتابة الصوتية:

طوبى أصلها طيبى: ط ـُ ي/ب ـَ حذفت الكسرة وأطيل نطق الضمة طوبى: ط ـُـ/ب ـَ،

([1]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب: 7- 8

([2]) ينظر: الكتاب: 4/ 364، الأصول في النحو: 267/3

([3]) المقتضب: 1/ 304

([4]) المنصف: 1/ 221

([5]) شرح المفصل: 30/10-31

([6]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 191- 192

وقد عارض الباحث سعيد محمد إسماعيل رأي الدكتور شاهين، إذ ينفي وجود تتابع للضمة ونصف الحركة (الياء)؛ لأن الضمة خلفية ونصف الحركة (الياء) أمامية ممّا يترتب عند النطق بها عسر، إذ انتقال اللسان من المنطقة الخلفية إلى المنطقة الأمامية لذا وقع القلب، وهناك احتمال آخر هو وقوع الياء في آخر المقطع الصوتي والأواخر عرضة للتغيّر والتأثير فكان للتأثير بالسابق لها نصيب في تحولها إلى ضمة قصيرة واجتمعت مع ضمة سابقة لها تكونت الواو، وهذا من باب المماثلة التقدمية [1].

ووافقه الدكتور النوري، إذ يرى علة القلب التخلص من المزدوج الهابط (ـُ ي) عبر آلية صوتية هي حذف الياء من نهاية المقطع الأول وإطالة الحركة الأولى (الضمة) أو هو قلب للحركة الطويلة (الياء) إلى حركة قصيرة كي تماثل الحركة القصيرة السابقة لها (الضمة) ممّا أدى إلى تناغم بين الصوائت المتجاورة [2].

وأما الدكتور عادل نذير فقد وافق القدماء في تعليلهم هذه القاعدة، إذ إنَّ الياء تقلب واوًا في الاسم ولا تقلب في الصفة والقلب لظاهرة صرفية أي تميز بين الاسم والصفة وخطواته صوتية على أساس الاتجاه الصرفي في التعليل الصوتي [3]، وإن قلب الياء واوًا هنا يجمع بين مستوين من مستويات اللغة "أحدهما صرفي: يتمثل في صيغة الاسم (فُعْلى)، فحتى تقلب الياء واوًا يجب أن تكون لامًا لهذه الصيغة، والآخر صوتي: يتمثل في وقوع الياء بعد ضمّة، ولعل هناك سببًا آخر خارجيًا يتمثل ببحث النظام اللغوي عن التوازن في استعمال صوتي الواو والياء"[4].

قلب الياء واوًا في لام صيغة (فَعْلَى)

ذكر ابن الحاجب أن الياء تقلب واوًا إذا وقعت لامًا لاسم، إذ قال: "كأنَّهم قصدوا إلى الفرق بين الأسماء والصفات فيما اعتلَّت لامُه بالياء فقلبوها واوًا في الأسماء، وبقّوها ياءً في الصفات، فقالوا: تَقْوَى، [وهو] من وَقَيْتُ وبَقْوَى، وهو من الياء، وقالوا: صَدْيَا ورَيَّا فلم يقلبوها؛ لأنها صفات" [5]، وجاء أسلوب ابن الحاجب الخبر وهو أسلوب يدل على الافتراض [6]، لأن

([1]) ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 154– 155

([2]) ينظر علم الأصوات العربية: 341

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 324

([4]) شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية– الحضور، والتمثلات، والظواهر: 179

([5]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 802–803

([6]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

أعطى قاعدةً صرفية تخص تفريق الاسم عن الصفة، والمسوغ والغاية من الافتراض هنا هو التمييز بين الاسم والصفة، فقُلبت الياء واوًا في الاسم المعتل آخره، وبقيت في الصفة، وبهذا افترق الاسم عن الصفة، وقد استعمل اسلوب التشبيه ليفترض تعليلًا علميًا للاعتلال الياء إذا وقعت لامًا في الأسماء.

وعلل القلب ابن الحاجب بقوله: "كان التغيير في الاسم أقرب؛ لخفَّة الأسماءِ عندهم وثقَلِ الصفاتِ، ولذلك كان أحد الأسباب المانعةِ من الصرفِ" [1]، يتبين ممّا سبق أنَّ (تَقوَى) اسم و(تقيا) صفة فهما صيغتان مختلفتان، فحدث إعلال في الاسم فقلبت ياءه واوًا لأجل التمييز بينه وبين الصفة، ويمكن كتابته كتابة الصوتية الآتية:

الصفة تَقْيَا: ت ـَ ق/ي ـَ والاسم تَقْوَى: ت ـَ ق/و ـَ

قلبت الياء واوًا إذا وقعت عينًا لاسم؛ لأنَّ الاسم أصل فتغلب الواو على بابهِ، وبقيت الياء في الصفة على زنة فَعلَى [2]، وعدَّ الافتراض هنا وسيلة صرفية تمييزية لإحداث توازن في اللغة العربية بين صوتي الواو والياء.

وأكد المبرد الصفة التمييزية بين الاسم والصفة بقوله: "أمَّا ما كان على فَعلَى من ذوات الياء، فإن ياءه تُقلب واوًا إذا كان اسمًا، وتترك ياءً على هيئتها إذا كان نعتًا" [3]، يُلحظ ممَّا سبق أنَّ هناك شروطًا لهذا القلب هي: أولها أن تقع الياء لامًا لاسم على زنة فَعْلَى، وثانيها: إنَّ وقوع الياء لامًا ممّا جعلها عرضة للتغيّر من دون غيرها، إذ إنَّ أواخر الكلمات أكثر عرضة للتغيير، وثالثها: القلب هنا لا يتطلب الخفة؛ وذلك لأنه يكون انتقال من الأخف إلى الأثقل، وجعل القلب في الأسماء من دون الصفات لخفة الأسماء فيحدثَ بذلك توازنًا [4].

أما الدكتور عبد الصبور فقد أرجع القلب إلى المأثور من كلام العرب [5]، إذ إنَّ صوت الياء وقع في بداية مقطع وهو ضعيف لا يستطيع أنَّ يمثل بداية مقطع؛ فبداية المقطع تحتاج

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 803

([2]) ينظر: الكتاب: 4/ 389، المقتضب: 306/1، الأصول في النحو: 3/ 266

([3]) المقتضب: 1/ 306

([4]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 591

([5]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 192

إلى صوت قوي، لذا أُبدلت نصف الحركة الياء بنصف حركة أقوى منها وهي الواو [1]، يُلحظ في هذا التحليل أنَّ عامل القوة والضعف جُعل الأساس في إحداث التغيير.

ذهب الدكتور جواد كاظم عناد مذهبًا مخالفًا فهو أكد على حقيقة مفادها "يمكن نسبتها إلى المغايرة" [2]، وكأن الباحث سعيد محمد إسماعيل توافق رأيه مع ما ذهب إليه الدكتور جواد كاظم عناد في رؤيته الصوتية، فجمع بين تعليل القدماء والمحدثين أي أنه جمع بين الجانب التمييزي الذي اختص به القدماء، والجانب الصوتي الحديث، فقال: "يمكن أن نبين سبب هذا القلب بالاستئناس برأي القدماء الذي جعل هذا القلب يقوم بوظيفة تمييزية بين الاسم والصفة... ويمكن أن يكون هناك سبب صوتي يتمثل في المخالفة بين الحركات في مثل هذه البنى حيث الياء أقرب إلى الفتحة الطويلة من الواو، فأراد الناطق أنَّ يخالف في حركات البنية برمتها"[3] والمخالفة التي تعني " تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، لكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الاخلاف بين الصوتين" [4].

ولم يخالف الدكتور عادل نذير القدماء في تعليله، إذ قال إنَّ: "تعليل القلب هنا لم يكن لداعٍ صوتي بل كان لداعٍ صرفي غايته تمييز بناء الاسم من بناء الصفة" [5].

([1]) ينظر: علم الأصوات العربية: 342

([2]) المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 95

([3]) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 155

([4]) دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر، نشر طبع عالم الكتب، ط 4، 1427هـ- 2006م: 384

([5]) التعليل الصوتي عند العرب: 323

المبحث الثاني: الافتراض في الإعلال بالحذف

الإعلال بالحذف له مظاهر افتراضية عدَّه تتجلى في التغيَّرات التي تصيب أصوات العلة فتحول البنية من بنية افتراضية إلى بنية منطوقة وقد تتناوب التغيَّرات بين فاء اللفظة وعينها ولامها ويمكن توضيح ذلك عن طريق الأمثلة الآتية:

حذف الواو من الفعل المثال الواوي (يَوْلِدُ، يَوْعِدُ)

ومن أنعم النظر في مظاهر الإعلال بالحذف عند القدماء يجد أنهم تكلموا عنها ولو جئنا إلى ابن الحاجب نراها واضحة منها حذف فاء اللفظة، إذا كان الفعل مثالًا من الباب الثاني الذي يحمل الوزن (فَعَل يفْعِل) نحو: وَلَدَ- يَوْلِدُ، إذ قال: "الواو من مضارع باب وَعَدَ إذا كان مكسورًا عينه لفظًا أو أصلًا حُذِفَتُ، كقولك: يَعِدُ، وأصله: يَوعِدُ ويَلِدُ، أصلُه: يَوْلِدُ؛ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ، وذلك مستثقلٌ، ومن ثم لم يبنوا من نحو: وَدِدتُ فَعَلْتُ بفتح العين؛ لأن مضارعَه كان يكونُ يَدُّ بحذفِ الواو لهذا الأصل والإدغام، فيؤدي إلى الإخلال بالكلمة بإعلالين" [1].

يُلحظ الأسلوب الذي استعمله ابن الحاجب هو الخبر؛ الذي يترتب عليه حكم صرفي وهو حذف فاء الكلمة، وذلك لوجود الواو في بداية الكلمة هو صوت ثقيل دائم التغيَر والعربية تكره البدء بصوت كثير التغيّر[2]، والغاية من الافتراض هنا تأسيس قاعدة صرفية عامة للحفاظ على اللغة عبر صياغتها في قوانين بعد التفكير المنظم المسبق بالفطرة اللغوية الموجودة في ذهن أبناء اللغة [3]، وقد استعمل ابن الحاجب لفظة (أصلُه) دلالة على تداول قديم تعرض إلى الاندثار عبر الزمن، ويمكن كتابة ما حدث صوتيًا:

الأصل المفترض يَوْعِد: ي ـَ و/ع ـِ د، وكذلك يَوْلِد: ي ـَ و/ل ـِ د حذفت الواو التي فاء الفعل، فصارت يَعِد: ي ـَ/ع ـِ د يَلِد: ي ـَ/ل ـِ د

وحمل ابن الحاجب عليه (على الفعل المثال) ابتداء الفعل بأحد أحرف المضارعة الأخرى، إذ قال: "بأخواته: نحو: تَعِدُ وأَعِدُ؛ لأنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ، ولكنَّها حُمِلَت على الياءِ؛ لأنَّها كلَّها حروف مضارعة فأُجرِيت مُجرى واحداً" [4]، وممّا تقدم نجد أنه أرجع سبب حذف الواو في

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 753، ينظر: الشافية في علم التصريف: 95

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56- 57

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 43

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 753

المضارعة، لأن حروف المضارعة حُملت على الياء فكانت سببًا للقلب وجعل سائر المضارع محمولًا على (يَعِدُ) نحو: (تَعِدُ) و (نَعِدُ) و (أَعدُ) فحذف العربي الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة كي لا يختلف بناء المضارع ويجري في تصاريفه على طريقةٍ واحدة من حذف وتخفيف.

وكذلك حمل عليه الفعل الأمر، إذ إن مجيء فعل الأمر من الفعل المضارع، فقال ابن الحاجب: "وأما صيغة الأمر فإنك تقول في يعد ويلد: عد ولد بحذف الواو _ أيضًا_ وإن لم تقع بين ياء وكسرة ولا مع ما حمل عليها؛ لأن أصل الأمر من المضارع، فلما كان المضارع أصلًا له حمل فرعه عليه" [1]، وأكد ابن الحاجب الحذف في فعل الأمر وذلك؛ لأنّ أصل فعل الأمر فعل مضارع، والواضح لمن يقرأ أفعال الأمر التي تحوي حروف علة أنَّ الحذف يقع لحروف العلة؛ لأن فعل الأمر مبني على حذف حرف علته ومن ذلك أن الحذف يقع لسببين أولهما: أن أصل فعل الأمر هو المضارع، وثانيهما: إنَّ فعل الأمر يبنى على حذف حرف العلة، ومن ذلك قول العرب في وعد (عِدْ) وقال (قل)، وسعى (اسْعَ)، أي أنَّ ابن الحاجب جعل فعل المضارع أصلًا وفعل الأمر فرعًا عليه وقضية الأصل والفرع هي قضية مفترضة لا حقيقة لها، ثم شرع في بيان الكسرة أصلية أو معترضة، إذ قال: "وكسرة أصلية ليدخُل فيه [نحو]: يسع، وأصله يَوسِع، ففتحت العين؛ لحروف الحلق، كما فُتحت في نحو: يرفع" [2].

وذهب اللغويون إلى أن كل فعل ثلاثي فاؤه واوًا حُذفت الواو من المضارع وسبب حذفها هو كُره النُطق بواوٍ بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ مثل: يَعِد ويَلِدُ وأصله المفترض يَوْعِدُ ويَوْلِدُ ومنها وَجَل يَوْجَلَ وسبب الحذف وقوعها بين كسرة وياء [3].

وقال المبرد: "واعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفعِل) سقطت في المضارع، وذلك قولك: وعد يعِد، وجَد يجِد، وسَم يَسِم وسقوطها؛ لأنها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات، وذلك أنها بين ياء وكسرة وجُعِلت حروف المضارع الأُخَر توابعَ للياءِ؛ لئلَّا يختلف الباب" [4]، وإنَّ

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 754

([2]) المصدر نفسه: 2/ 754

([3]) ينظر: الكتاب: 4/ 52-54، المقتضب: 1/ 226، المنصف: 1/ 188، 245

([4]) المقتضب: 1/ 226، ينظر: شرح المفصل: 10/ 59، شرح الملوكي في التصريف ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبع مطابع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ - 1973م: 333، التطبيق الصرفي، د عبده الراجحي، طبع دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د ط، 1404هـ - 1984م: 184، الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، طبع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق- بغداد، ط1، 1429هـ - 2008م: 322، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 109.

سبب حذف الواو هو وقوع الواو بين كسرة وياء، فحذفت الواو مع حمَلِ حروف المضارع الأخرى على الياء.

نقل أبو القاسم المؤدب عن الخليل أنَّ سبب سقوط الواو هو وقوعها بين متناقضين الفتحة والكسرة، فالواو تحذف في نحو: (يَعِدُ، يَصِلُ)؛ لأنها ساكنة وبعدها كسرة، والعرب تكره مجيء الكسرة بعد الضمة؛ لذا حذفت للكراهة مجيء الكسرة بعد الضمة الطويلة [1]، فالواو ثقيلة والياء ثقيلة والكسرة كذلك مستثقلة والفعل عادة يكون أثقل من الاسم باجتماع هذا الثقل كله في اللفظة الواحدة فكان الأولى التخفيف، ولكن لا يجوز حذف الياء؛ لأنها من أحرف المضارع فحذفها يسبب خللًا، وكذلك استكراه الابتداء بالواو لما فيه من ثقل، ولم يجز حذف الكسرة؛ لئلا يعرف وزن الكلمة، وبما أنَّ الواو أثقل من الياء لم يبقَ غيرها لتحقيق غاية التخفيف، لذا حذفت[2]، وأكد ابن عصفور أنَّ الحذف كان لأجل التخفيف، بما أنَّ أحد أسباب الحذف وقوعها بين ياء وكسرة ثقيلتين اجتمعتا مع واو ثقيلة فوجب حذف الواو[3].

ونجد البنية المفترضة (يَوْعِدُ ويَوْلِدُ) مرفوضة عند اللغويين، وسبب رفض هذه البنية هو وقوع الواو بين الياء والكسرة، فاجتمع ثقل الواو مع ثقل الياء والكسرة، لذا أوجب حذف الواو وجوبًا "وذلك أنَّ الواو مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل ممّا يُعرض في الاسم، فلمّا اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه، بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلة فلم يجز حذف الياء؛ لأنها حرف المضارع، وحذفها يُخلّ بمعناها مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبقَ إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها" [4]، وبذلك تكونت الصورة المنطوقة هي (يَعِدُ، ويَلِدُ).

وذهب الأنباري إلى تفصيل الخلاف الحاصل بين مدرستي الكوفة والبصرة واختلاف تعليلاتهم في تفسير حذف الواو من الفعل المثال، فذهب الكوفيون إلى أن حدوث الحذف هو التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وذهب البصريون إلى أن الحذف نتيجة وقوع الواو

([1]) ينظر: دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد 338هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، طبع دار البشائر، ط 1، 1425هـ – 2004م: 221– 222

([2]) ينظر: شرح المفصل: 10/ 59، شرح الملوكي في التصريف: 234

([3]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 280

([4]) شرح الملوكي في التصريف: 234– 235، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/88– 89

بين الياء والكسرة، واحتج الكوفيون أنّ الفعل على قسمين لازم ومتعدٍ، وإن كلا القسمين فاؤه واو، ولكنهما مختلفان في أنَّ أحدهما متعدٍّ والآخر لازم، ولما اختلفا وجب التفريق بينهما وذلك بحذف الفاء في المتعدي (يعد، يلد) وبقاؤها في اللازم (وجل- يوجل)؛ لأجل التفريق في حكمهما وعللوا سبب الحذف في المتعدي فقالوا المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضًا عن الواو المحذوفة، واحتجّ البصريون، بأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب، ولما اجتمعت ثلاثة أشياء ثقيلة وجب حذف أحدهما للتخفيف فحذفوا الواو ليخف الثقل [1]، تبنى ابن الحاجب رأي المدرسة البصرية.

رد المبرد على اعتقاد الكوفيين بأن سبب الحذف هو كون الفعل متعديًا، فيرى أنه لا علاقة بكون الفعل متعديًا أو لازمًا بل إن الثبوت ناتج من عدم وقوعها بين الكسرة والياء، إذ الواو هنا ساكنة مفتوح ما قبلها وجعل الفتحة من أصل البناء[2].

نجد اختلافًا في تفسير الحذف لدى المحدثين، إذ يتضح أن الدكتور عبد الجبار النايلة لا يختلف عن القدماء في تعليله، فعدّ سبب حذف الواو هو وقوعها بين الياء والكسرة، إذ هما ضدان لها فلا يحسن بقاؤها بينهما، وحُمل عليه (أوعد وتعد)، ليجري الباب كله على طريقة واحدة[3]، ولم ينل تفسير البصريين قبولًا من بعضِ المحدثين وهو أنَّ الواو حذفت من (يَعِد) لوقوعها بين ياء وكسرة في الأصل المفترض (يَوعِد)؛ لأن الحقيقة لم تقع الواو بين ياء وكسرة إنما وقعت بين فتحة وصامت هو عين البنية المحركة بالكسر، وهذا السياق الصوتي لا يُلزِم إسقاطها [4]، وذهب أيضًا إلى أنَّ الحذف حدث بدون مسوغ صوتي لسقوط الواو لهذا ترك الفعل المضارع وتأمل فعل الأمر بحثًا عن سببٍ الحقيقي للحذف، إذ يقول: "ففي الأمر من المثال مطلقًا تتخلق سياقات صوتية مرفوضة عربيًا البتة، في صيغة الأمر وحدها نجد المسوغ

([1]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباريّ (ت577هـ)، تحقيق د. جود مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور عبد رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، المسألة (115): 624 - 625

([2]) ينظر: المقتضب:1/ 228، المنصف: 188/1، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ :91/3-92

([3]) ينظر: الصرف الواضح : 341

([4]) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الأردن، 1409هـ - 1989م: 31- 32، فقه اللغات السامية كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، د ط، 1337هـ- 1977م: 26

الصوتي الحقيقي لسقوط الواو، وهذا يعني أنَّ الواو إنما تسقط أولًا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر" [1]، فعند صياغة فعل أمر من الفعل المضارع (يَوْعِدُ) نحذف حرف المضارع ويُسكن آخره فيتولد (وْعِدْ) ابتدأ بساكن، وهذا مرفوض في القوانين العربية، إذ العربية لا تبدأ بساكن، وللتخلص من ذلك تجتلب العربية الكسرة ولكن هذه الكسرة لا تخلصنا من المشكلة؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت وهنا مبتدأ بصائت، لذا وجب اجتلاب الهمزة التي للوصل، فتصبح البنية (أوْعد)، وتُعدُ هذه الصورة أيضًا مرفوضة، إذ ابتدأت بمزدوج هابط هو (اوْ) في المقطع الأول؛ لأن في المزدوج الهابط تتابعًا متضادًا هو الكسرة والواو، فنعتمد على قانون المخالفة [2]؛ لأجل إحداث تجانس بين الواو والكسرة عن طريق حذف الواو ومد حركة الكسر فتصبح (ايْعِدْ)، وبحذف الواو ذهب السبب الذي من أجله اجتلبت همزة الوصل فيحذف المقطع الأول من الكلمة فتصبح (عِدْ)[3]، نفهم ممّا سبق عند صياغة فعل أمر من الفعل المضارع (يَوْعِدُ) يمرُ بمجموعة مراحل مفترضة هي: وْعِدْ وِعِدْ إوْعِدْ إيعِدْ عِدْ.

ذهب كمال أبو ديب إلى أنَّ سبب إسقاط الواو من البناء الصرفي (يَفْعِل) الذي تكون فاؤه واو النبر؛ لأن العربي وجد عند نبر المقطع صعوبة واضحة في النطق فآل إلى الإسقاط "أما في الأفعال من الشكل (وعِد – يَعِد) فإن وضع النبر على الجزء (يَو) فيها لا يتحقق في النطق دون ثقل ظاهر؛ لأن النبر إثقال وضغط، وصعوبة تحقيقهما في نطق الجزء المذكور، والفم في وضع انفتاح لنطق (الياء) مفتوحة، صعوبة واضحة، وبشكل عفويَّ تجنب العربي الثقل بإسقاط الواو، أو بالأحرى، بنطق الفعل دون واو هكذا: يَعِدُ" [4]، والمرء عادةً عندما ينطق لفظة يضغط على مقطع واحد من مقاطعها من أجل توضيحه، وسمى الضغط بالنبر وينظر إلى المقطع الأخير وبما أنه من النوع الثالث من المقاطع الصوتية الذي هو (يَوْ) (صوت ساكن+

([1]) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 30

([2]) وهي أن الكلمة تشمل صوتين أو أكثر متماثلين كل المماثلة، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر ليتم المخالفة بين الأصوات، وتعدُ هذه الظاهرة هي من قبيل التطور التاريخي للأصوات، ينظر: الأصوات اللغوية: 194

([3]) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 73، أبحاث في أصوات العربية: 32

([4]) في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، د. كمال ابو ديب، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1974م: 293، الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 2007م: 159– 161

صوت لين قصير+ صوت ساكن) صار هو موضع النبر؛ لأن في حالة النبر نعد المقاطع من الأخير، وهذا يسبب صعوبة في النطق عندما أُريد التخفيف حذف الواو للتخلص من صعوبة النطق.

أما الدكتور الطيب البكوش فقد علل الحذف بتنافر الأصوات بين الواو والكسرة، إذ قال: "ولا شك أنَّ كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطراد: فللواو خصائص الضمة الحلقية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة؛ لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة" [1]، فهو بذلك يقترب من تعليلات القدماء ويبتعد كثيرًا عن آراء المحدثين، ويُعلل افتراض الحذف بالتخفيف: "ومع وَعَدَ يَعِد (وأصلها: يَوْعِدُ) تحذف الفاء للتخفيف وللتصحيح المقطعي، فصوتيًا يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة: فتحة، ثم حركة انزلاقية، كما يجعل مقاطع الفعل واحدة: فـ (وعد) يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة، و(يعد) يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة أيضًا" [2].

ولعل الرأي الأقرب لحذف الواو هو رأي الدكتور عبد القادر عبد الجليل، إذ قال إنَّ: "وَعَدَ إذا دخلت عليه (ياء) المضارعة، تتوالى فيه (أربع) مقاطع صوتية قصيرة، تفضي إلى عدم التجانس الصوتي، حيث تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع عن طريق تقليل عدد المقاطع، والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول لعد اخلاله في البناء الدلالي للكلمة"[3]، وتتابع الياء والفتحة والواو شكَّل مثلثًا من الصوائت غير المتجانسة وكثير ما يجنح منه العربي إلى إجراء صوتي عليه وهنا مال إلى الإسقاط للواو، إذ إنَّ التشكيل الصوتي للبنية يوعد: (ي ـَ و/ع ـِ د) في المقطع الأول اجتمع ثلاثة صوائت متنافرة فسقطت الواو لأجل التخفيف، فصار تشكيل المقطع الصوتي للبنية يعد: (ي ـَ/ع ـِ د)، ومن هنا نجد تفسير ابن الحاجب في الواقع لم يقع بعد الواو كسر بل في الحقيقة وقع تتابع صوتي ثلاثي اجتمع في مقطع واحد فأُريد التخفيف عبر إسقاط أثقل عنصر من التتابع الصوتي وهو الواو [4]، انكر الوصفيون الأصل المفترض الذي قال به الصرفيون ويعدون هذا نوعًا من الترف العقلي بل يعدَّون الأصل معوقًا لفهم اللغة وتعلم قواعدها وحجتهم في ذلك أنَّ العرب تكلمت بالكلمات كما

([1]) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط3، 1992م: 128

([2]) الصرف وعلم الأصوات: 171

([3])علم الصرف الصوتي: 413

([4]) ينظر: الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة د. كاطع جار الله الدراجيّ، طبع ونشر دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1444هـ – 2023م: 96

هي موجودة بالفعل، إذ لا توجد ضرورة لافتراض أصل ترجع له الكلمات ونقدهم للأصل المفترض "الجواب عن ذلك يقتضينا الإشارة إلى أنَّ اللغة العربية لغة اشتقاقية، وأنَّ كل مجموعة من الأسماء والأفعال ترتبط بأصل ثلاثي يتكرر في كل صيغ المجموعة وما يلحقها من زيادات ... وإذا ما نظرنا إلى مجموعات أُخرى من الكلمات التي أحد أصولها واو أو ياء وجدنا أنَّ هذه القاعدة تختل، فإذا أخذ مثالًا للفعل: وَعَدَ، يعد، ميعاد، وَعْدْ، موعدة ... إلخ وجدنا أنَّفاء الكلمة قد حذف في (يعد) وأبدل ياء في (ميعاد)، وهنا ألا يحق للدارس أنَّ يسأل عن طبيعة هذا التغير ويبحث عن سببه، ومثل ذلك كلمات كثيرة عدَّ الوصفيون البحث عن أصولها عملًا غير علمي، بل هو عمل ضارٌ بالبحث العلمي" [1]، ولعل نقدهم هذا يرفض توحيد الميزان الصرفي الذي اتخذه الصرفيون "واتجهوا نحو تعدد الأنظمة، لكي يتماشى البحث الصرفي مع المنهج الوصفي" [2].

أما الباحث سعيد محمد إسماعيل فيرجع سبب الحذف في الفعل المضارع إلى صعوبة الانتقال بين حركة الفتح صائت الواو ووقوع الواو ساكنة في نهاية المقطع الصوتي، لذا من السهل حذفها أما فعل الأمر فله رأيان، إذ قال: "الأول: وهو الأفضل أن نتعامل مع البنية بعد الحذف، ونحذف مورفيم المضارع مع حركته (يَعِد–عِدْ)، والآخر: أن يؤخذ من البنية العميقة، ويكون سبب الحذف المحاذير المقطعية، وهو تكوين عنقود فونيمي عند حذف مورفيم المضارعة يَوْعِد ---- وْعِد ---- عِدْ" [3].

أي أنَّ البنية العميقة مرت بعدّة عمليات ذهنية مفترضة تكونت عن طريقها أكثر من بنية عميقة للوصول إلى البنية السطحية، وهذه العمليات تعقد عملية الفهم لدى الدارسين، ثم أنَّ الحرف الذي سقط هو صائت، إذ الواو هو من جنس حركة الضم وتوسط في (يَوْعِد) بين صوتين بعيدين عنه فحدث تنافر وعدم انسجام بين الأصوات لذا سقط [4]، وبعد سقوط الواو حصل انسجام بين الأصوات، فصارت يعد: ي ـَ/ع ـِ د واختلف الميزان الصرفي عن البنية المفترضة، إذ (يَوعِد – يَعِد) (يَفْعِل – يَعِل)، أي الإعلال أحدث اختلافًا في زنة الفعل [5].

([1]) أبحاث في العربية الفصحى، د. غانم قدوري الحمد طبع دار عَمَّار، عمان، ط 1، 1426هـ – 2005م: 280

([2]) العربية واللسانيات قراءة ناقدة: 97

([3]) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 198

([4]) ينظر: الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية: 208

([5]) ينظر: علم الصرف الصوتي: 50

حذف الواو والياء الواقعتين عينًا في (قَوُلْتُ، بَيِعْتُ)

من الموضوعات الواردة في المدونة اللغوية حذف حرفي العلة الواو والياء عند وقوعهما عينين للفعل الماضي وإسناده إلى ضمائر المتكلم لو جئنا إلى ابن الحاجب نراه يوضح ذلك بقوله: "إذا وقعَ ما يُوجِبُ سكون آخرِ الفعلِ الماضي المعتل العين التقى فيه ساكنان، فتُحذَفُ العينُ لالتقاءِ الساكنين، ويُكسَرُ الأول إن كانت العينُ ياءً، نحو: بِعْتُ وبِعْنَ، أو مكسورةً في الأصلِ، ياءً كانت أو غيرها، نحو: خِفْتُ هِبْتُ، ويُضَمُّ في غيرِه، نحو: قُلْتُ" [1]، لو أمعنا النظر في أسلوب ابن الحاجب لوجدناه أسلوب الشرط المُصَدَّر بالأداة (إذا) نتصور حذف العين متسببًا من فرض ما يوجب سكون آخر الفعل الماضي وهو ضمائر المتكلم، إذ يُلحظ مجيء الافتراض لشرح قاعدة حذف عين الفعل الماضي الأجوف عند اتصاله بأحد ضمائر المتكلم [2]، والمسوغ للافتراض هنا التقاء ساكنين، وهذا غير مستساغ في العربية، فحذف الساكن الأول الذي هو عين الفعل، المسند إلى ضمائر المتكلم، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية.

وأصلها المفترض قَوْلَ: ق ـَ و/ل ـَ أي حركة نصف الصائت السكون في الأصل عنده عندما أسند إلى ضمير المتكلم حذفت حركة اللام، فصارت قَولْتُ: ق ـَ/و ـَ/ل ـَ/ت ـُ، يتم اسقاط قمة المقطع الثالث باتصال الضمير فتنتقل قاعدته إلى المقطع السابق، فيكون قَوَلْتُ: ق ـَ/و ـَ ل/ت ـُ، ثم يسقط المزدوج من المقطع الثاني برمته فيكون قَلتُ: ق ـَ ل/ت ـُ، ثم تستبدل الضمة بالفتحة، فصارت قَلْتُ: ق ـُ ل/ت ـُ ضم الحرف الأول للدلالة على أنَّ المحذوف الواو، وكسر الحرف الأول إذا كان يائي الأصل المفترض مثل باع: بِعْتُ: ب ـِ ع/ت ـُ أو كان مكسورًا مثل خاف: خِفْتُ، أي مرّت العملية بمراحل عند الإسناد أولها: سكون اللام، ثانيهما: حذف الساكن الأول بسبب التقاء ساكنين، وثالثهما: ضم أول الفعل الماضي إذا كان واوي الأصل وكسر أوله إذا كان يائي الأصل.

ولعل حصول الإعلال في الفعل يرجع إلى كون الفعل متصرفًا وبخلاف الفعل الجامد، إذ قال ابن الحاجب: "أن القياس: لِسْتُ بالكسر، سواء قدرت لَيِسَ أو لَيَسَ، ولكنه لمَّا كان غير

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 787

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 61

متصرف شبَّهوه بالحرف، فلم يتصرفوا فيه تصرف الفعل المتصرف، ومن ثم سكنوا الياء في لَيْسَ، ولم يقلبوها ألفًا معاملةً له معاملةَ الحروف، ولم يُعلُّوه إعلال الأفعال المتصرفة" [1].

وأما سيبويه فيرجع قُلْتُ، بِعت، خِفت إلى فَعُلْت مرت بمراحل وأنَّ أصلها المفترض قَوُلْتُ وبيعت وخِوفت حذفت حركة الفاء ونقلت حركة العين إلى الفاء، فصارت: فُعْلْتُ قُوْلْتُ، وبِيْعْتُ، وخِوْفْتُ فألتقى ساكنان فحذف الساكن الأول (الواو أو الياء)، فصارت: قُلْتُ، بِعْتُ، خِفْتُ، فصارت الضمة دلالة على أنَّ المحذوف واوٌ، والكسرة دلالة على أنَّ المحذوف ياءً؛ لأن الضمة من الواو والكسرة من الياء [2]، الضمير الذي أسند إليه الفعل الماضي هو ضمير الفاعل أي أنَّ (قُلْتُ وبِعْتُ) التاء المتصلة بالفعل تدل على أنا فعلت ذلك الفعل فالفاعل نفسه المتكلم ومصداق ذلك قول المبرد الذي يفترض سؤالًا ويُجيب عنه: "فإنَّ قال قائل: إنَّما قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة، قيل له: الدليل على أنها فَعَلت قولك: الحق قُلته، واو كانت في الأصل (فَعُلْت) لم يتعدَّ إلى مفعولٍ؛ لأن (فَعُلت) إنَّما هو فعل الفاعل في نفسه؛ ألا ترى أنك لا تقول: كرُمته ولا شَرُفته، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدي" [3]، ويمكن تمثيل ما يحدث بالآتي:

قَوُلْت: ق ـَو ـُ ل/ت ـُ سقطت حركة فاء الكلمة ونقلت حركة شبه المصوت (عين الكلمة) إلى فاء الكلمة، فصارت قُوْلْتُ: ق ـُ ل/ت ـُ التقى ساكنان الواو ساكنة واللام ساكنة للتخلص منه حذف الساكن الأول، فصارت قُلْتُ: ق ـُ ل/ت ـُ وبذلك لم يتفق ابن الحاجب مع سيبويه، وذلك راجع إلى اختلافهم في الأصل المفترض للفعل، والذي حدث سواء أكان على رأي ابن الحاجب أم على رأي سيبويه كلها لأجل التصريف، لذا لا نجده يحصل الفعل الجامد في نحو: لِسْتُ [4].

ويرى الدكتور عبد اللطيف محمد أنَّ حصول الإعلال في الفعل الماضي يعود إلى صورته المنطوقة وليست المفترضة واسند الفعل إلى ضمير المتكلم وشمل كل فعل ماضٍ أجوف (قَالَ

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 788

([2]) ينظر: الكتاب: 340/4، المقتضب: 1/ 235، المنصف: 1/ 234، شرح المفصل:71/10، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ:1/ 80، منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين: 195،الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب: 113

([3]) المقتضب: 1/ 235

([4]) ينظر: المنصف: 1/ 234

+ ت) سكن الحرف الأخير وسكونه عارض لأجل اتصاله بضمير الرفع، فصارت قَالْتُ: التقى ساكنان، فسقط الساكن الأول (حرف العلة) وهو الألف، وضم أوله تذكيرًا بالأصل المفترض وهو الواو في قَولتُ [1].

وعَدَّ الدكتور الطيب البكوش سبب سقوط الواو هو وجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين نحو: قَولَ وعند الإسناد إلى ضمير الرفع تصبح قولت: ق ـَ و/ جاءت الفتحة في المقطع المغلق والعربية تكره المقاطع المغلقة قصرت قَوَلْتُ: قَالْتُ التقى ساكنان حذف الساكن الأول الألف تقلب حركة الفاء إلى الضمة لتدل على أن الأصل المفترض واو [2] ، يمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية:

قَوَلتُ: ق ـَ/و ـَ ل/ت ـُ ، ثم صارت قالت: ق ـَ ل/ت ـُ ، ثم تحولت قلت: ق ـَ ل/ت ـُ، يُلحظ ممّا سبق أن هناك من أرجعه إلى الأصل المفترض قَولَ ومنهم من أرجعه إلى الصورة المنطوقة قَالَ التي تكون عن طريقها مقطع مديد هو (صامت + نصف صائت + نصف صائت)+ (صامت) "وبما أن المقطع غير مرغوب به في العربية حين يكون ابتداءً إلا آخرًا، وعندما يوقف عليه، لذا كان لا بد من تقصيره عن طريق عامل المخالفة الكمية لذا جاء البناء على هذه الصورة" [3]، ففي (قالت) حركة الفتحة طويلة ق ـَ ل/ت ـُ قصرت الفتحة الطويلة نظرًا لنظرية المخالفة بين الأصوات، وكون المقطع المتكون مستكرهًا في العربية صارت قَلْتَ: ق ـَ ل/ت ـُ ، ثم تستبدل المصوتات القصيرة (الفتحة بالضمة) لتميز الأصل فتصبح قُلْتُ: ق ـُ ل/ت ـُ.

وهناك من يرجعها عند الإسناد إلى الأصل المفترض قَوَلَ وبَيَعَ وعند الإسناد تصبح قُلْتُ الكتابة الصوتية توضح ذلك.

قَوَلَتُ: ق ـَ/و ـَ/ل ـَ/ت ـُ تسقط قمة (حركة) المقطع الثالث لاتصاله بضمير الرفع وتنتقل قاعدته إلى المقطع السابق له فتصبح قَوَلْتُ: ق ـَ/و ـَ ل/ت ـُ اجتمع في المقطع الثاني نصف

([1]) ينظر: المستقصي في علم التصريف ، د. عبد اللطيف محمد الخطيب نشر طبع دار العروبة، ط1، 1424هـ – 2003م: 1198

([2]) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 140– 141

([3]) علم الصرف الصوتي: 413، ينظر تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 59

المصوت ومصوت فتكون ما يسمى بالمزدوج ثم يسقط المزدوج فتصبح قَلْتُ: ق ـَ ل/ت ـُ تستبدل الضمة بالفتحة فتصبح قُلْتُ: ق ـُ ل/ت ـُ لتدل على أنه واوي الأصل[1].

لم يقبل الدكتور داود عبده قول القدماء أنَّ نقل الحركة هو لغرض التمييز بين الواوي واليائي، إذ قال: "وهذا التبرير ليس مقبولًا؛ لأن الظواهر اللغوية ليست وليدة التفكير الواعي، ولو كانت التغيَّرات الصوتية تحكمها اعتبارات كهذه، لما تساوت ذوات الواو وذوات الياء في مثل قال، باع، قائل، بائع، خِفت، بِعت" [2]، فكان من أكثر المهتمين بمسألة تحريك الفاء في الأمثلة التي أسندت إلى ضمائر الرفع واهتمامه بالبنية العميقة في تفسير التغيّرات التي حدثت على الأفعال فحولتها إلى بنية سطحية على صورة (قُلْت، وبِعتَ)، عبر تحويلهما أولًا إلى (قَوُلْت وبَيِعْتَ) ثم إلى (قُلت وبِعت) [3]، إذ فسرها أنَّ أصوات العلة المنبورة أشد مقاومة للتغيير والسقوط من غير المنبورة، إذ إنَّ النبر في (قولت وبيعت) يقع على العلة الثانية وأنَّ العلة الغير منبورة من العلتين المحيطتين بشبه العلة التي تتحول فتماثل العلة المنبورة بغض النظر عن أيهما أسبق [4].

رد الدكتور فوزي الشايب على تفسير المتقدمين بنقل حركة الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمائر الرفع بقوله: "ولكن القول بنقل (قَوَلْت) وبابها إلى (فَعُلت) و(بَيَعت) وبابها إلى (فَعِلت) يتناقض مناقضة صريحة والقانون الصرفي العام الذي صاغوه بأنفسهم وهو أنَّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، وهذا الشرط يتوافر في الصيغة الأصلية (قَوَلت وبَيَعت)، وفي الصيغة الجديدة المزعومة وهي (قَوُلت وبَيِعت)، فَلِمَ عطلت أحكام هذا القانون الصرفي مرتين، وكيف يهدمون هنا ما سبق أنَّ قرروه وأصَّلوه من قواعد وأحكام؟ ولا شيء يدعو إلى ذلك سوى محاولة إيجاد تفسير لضم الفاء وكسرها في مثل قُلت وبِعت، فكان أن وجد من ثم هذا التخريج الغريب، وهذا التفسير العجيب" [5]، وإن افتراض التغيّر الذي أصاب هذه البنية من صعب قبوله عند بعض الباحثين فوجد الدكتور فوزي طريقة لعلها سهلت عملية التقبل والفهم لافتراضات القدماء والمحدثين وهي وقوع شبه الحركة (الواو) في (قَوَلَ، وبَيَعَ) بين

([1]) ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 100

([2]) دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، طبع ونشر دار جرير، عمان، ط1، 1431هـ – 2010م: 202

([3]) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 212

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 211

([5]) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 54

حركتين قصيرتين ووجودهما في هذا الموقع يضعفهما فيسقطان وبعد سقوط شبه الحركة تلتقي الحركتان المتماثلتان وتشكلان حركة طويلة في (قَالَ وبَاعَ)، وعند الإسناد إلى الضمائر صارت: (قَالتَ وبَاعتَ) وهذا السياق الصوتي مرفوض في البنية المقطعية العربية؛ لأنه تكوَّن عنه مقطع مديد ويمكن معالجتها عن طريق تقصير الحركة لتصبح الافعال (قَلت وبعت) وتكسر فاء بِعت لتناسبها مع الياء وتضم ما عدا ذلك فتصبح (قُلت وبِعت) [1].

على أنَّ الدكتور كاظم عجيل لم يطمئن إلى هذا التفسير "لأنَّ النبر قد يقع على الثانية من دون أن يحصل تغيير أو مماثلة بين الصائتين القصيرين، من نحو: (حَولْت، وعَورْت)، ممّا يدل على أنَّ تفسير هذه الأحوال على أساس النبر أمر فيه نظر" [2].

حذف الواو والياء الواقعتين لامًا في (يَغْزُوْنَ، يَرْمِيْون)

من مواطن الحذف التي تدلنا على وجود أصل مفترض غائب هو حذف لام الفعل المعتل التي ذكرها ابن الحاجب وعدَّ من قبيل الحذف القياسي ويرجع سبب الحذف إلى التقاء ساكنين، إذ قال: "راجعٌ في التحقيقِ إلى الحذفِ لالتقاءِ الساكنين؛ لأن أصل يَغْزُون: يَغْزُوُون، فسكنت الواو الأولى لما تقدَّمَ في يَغْزُو، فحُذِفَت؛ لالتقاء الساكنين على القياس، وأصل يَرْمُون: يَرْمِيُون، فسُكِّنَت الياءُ كما سُكِّنَت في يَرْمِي، فحُذِفَت؛ لالتقاءِ الساكنين ثم ضُمَّت الميمُ؛ لتُنَاسِبَ الواو"[3]، يُلحظ الأسلوب الذي عرض فيه المسألة ابن الحاجب هو الخبر وهو أحد أساليب الافتراض[4]، ويدل على الافتراض أيضًا قوله بالقياس الذي هو وسيلة افترضوه في تفسير التغيُّر الذي حدث في البنية المفترضة [5]، ومر الأصل المفترض بمجموعة مراحل هي:

الأصل المفترض يَغْزُوُون ي ـَ غ/ز/ـُ/و ـُ و/ن ـَ، اسكن الواو الأول ليلتقي ساكنان ويحذف على أثره ليصبح يَغْزُوْن: ي ـَ غ/ز/ـُ/ن ـَ، على زنة يَفْعون والمحذوف هو اللام، وأما يرمون فأصلها يَرْمِيُون: ي ـَ ر/م ـِ/ي ـُ و/ن ـَ، اسكنت الياء الأولى ليلتقي ساكنان تحذف على أثره الياء؛ ولأن ما قبل الواو وهي للجمع مكسورًا وقد ضمت لتسلم الواو، فصارت: يَرْمُوْنَ

([1]) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 58- 59

([2]) أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي، (أطروحة دكتوراه)، كاظم عجيل سربوت محمد، الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 1439هـ ت 2018م: 200

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 810

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 107

ي ـَ ر/م ـُ /ن ـَ، يعلل سيبويه التقاء الساكنين أنَّ (يغزو ويرمي) الأصل في لامها السكون؛ لأنها لو تحركت لاعتلت بقلبها ألفًا [1].

ويرى ابن جني أنَّ الضمة في (يَرْمَيُوْنَ) تحذف ولم تنقل إلى الميم، فصارت: يَرْمَوْنَ وجب قلب الواو ياءً، فصارت: يَرْمِيْن لفظًا إلى جماعة المؤنث [2]، يلحظ رأي ابن الحاجب استبدال الضمة بالكسرة، ورأى ابن جني قلب الواو ياءً وبقاء الكسرة والواو والياء كونهما لامين فهما عرضةً للإعلال أشد من وقوعهما عينًا أو فاءً [3]، وعند الرجوع إلى الفعل الماضي فهو (رَمَى وغَزَا) من الغزو والرمي على زنة فَعَلَ مضارعه يَفْعُل يقلب في المضارع ألفًا، فصارت: (يَغْزُى ويَرْمُى) لاجتماع ثقل المثلين أي فتحة العين واللام فضلًا عن ثقل الواو والياء قلبت الألف لخفتها وأنَّه حرف ساكن لا يتحرك فيزول اجتماع المثلين، إذ الألف أقرب الأصوات إلى الياء والواو؛ لأنهما حرفا علة يخرجان من مخرج واحد ولين، فإن اتصل بهما شيء حذفت اللام لالتقاء الساكنين [4].

يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ عين الفعل لا تتحمل أي صائتٍ قبل أصوات العلة (اللام)، إذ إنَّ أصوات العلة تُعد صائتًا لعين الفعل وعند الإسناد تقصر الحركة الطويلة ثم يحذف صائت (العين) [5]، ويرى أنَّ المعتل الآخر متعلق بالبنية المفترضة (الأصل) واويًا أو يائيًا عند معالجة المعتل لا يرجع إلى البنية الأصل بل يتعامل معها كما هو منطوق؛ لأن المنطوق يختلف عن المفترض أي الصورة الواقعية للغة التي كشفها التحليل الصوتي وكشف كذلك الوهم في القرون السابقة التي لم تستعمل المنهج الوصفي في تفسير اللغة [6]، وذهب إلى أنَّ الأفعال المعتلة الآخر (الواو أو الياء) تحذف لام الفعل كما هو مقرر عند اللغويين، إذ إنَّه واقع صوتي وقد سقطت اللام "مع المزدوج بعنصرية، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو

([1]) ينظر: الكتاب: 383/4، الخصائص: 3/ 136

([2]) ينظر: الخصائص: 3/ 140

([3]) ينظر: شرح المفصل: 98/10

([4]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 335- 336

([5]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 18

([6]) ينظر: المصدر نفسه: 20

العنصر الأول من المزدوج، أي: أنَّ الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد، ولكن العين أصبحت حركتها تشابه الضمير الحركي: (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فيما لامه ياء أو واو" [1].

ويرى الشيخ مصطفى الغلاييني: "أنَّ الحذف فيهما لا للإعلال، بل للنيابة عن سكون البناء في الأمر، وعن سكون الإعراب في المضارع" [2].

أما الدكتور فوزي الشايب فلم يرضَ عن تفسير القدماء، ومنهم ابن الحاجب لمسألة إسناد المنتهي بالواو أو الياء إلى واو الجماعة، فقال: "والأمر في الحقيقة أيسر بكثير ممّا ذهب إليه القدماء والمتأخرون والتقليديون عمومًا، أما بالنسبة لـ (يدعون) ... فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة لوقوعه بين حركتين، وامتصّت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثم (يدعون) بوزن (يفعون)، أما بالنسبة إلى الناقص اليائي يرميون بوزن (يفعِلون)، فقد حصلت فيه مماثلة أولًا بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل يرمُيون ... بوزن (يفعُلون)، وترجع المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور، وهو المقطع (يو) ... وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات، وأشباه الحركات وذلك بإسقاط شبه الحركة أي (الياء)، لام الكلمة فتنضم الحركات المتماثلة، أو تمتص ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (ترمون) بوزن (تفعون)، فيكون الفعل قد مَّر إذا بالخطوات التالية: ترمِيون --- بالمماثلة ترمُيون --- بالمخالفة ترمون" [3].

ومذهب الشايب لم يصل إلى نتيجة ترضي الطموح العلمي للقارئ، وذلك نجد اعتراضًا على رأي القدماء ومنهم ابن الحاجب ومن تابعهم من المحدثين في مسألة إسناد البنية المفترضة للفعل، الأنسب على وفق المنهج الوصفي إسناده إلى صورته المنطوقة وكان الأولى أن يصل إلى النتيجة التي توصل إليها القدماء بأيسر طريق كما وصفه في بداية الأمر إلا أنه نراه يعكس الأمر تماما فنجد تفسيره للمسألة خاضت عدَّة مراحل حتى وصلت إلى تفسير

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 92

([2]) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق د. عبد المنعم خفاجة، نشر وطبع المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1414هـ- 1993م: 1/ 105-106

([3]) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 64- 65

القدماء[1]، والذي حصل للفعل المعتل الآخر بالواو عندما أُسند إلى واو الجماعة يعدُّ من باب إسقاط المد الطويل الذي تكوَّن بعد سقوط لام الفعل "فالفعل (يدعو) على وزن يفعل تسقط الواو لوقوعها بين مدين قصيرين متماثلين هما الضمتان، ثم يتكون من الضمتين مد طويل من جنسهما ترمز إليه في الكتابة بحرف الواو، وعند إسناده إلى واو الجماعة يسقط الواو، وهو سلوك تلتزمه العربية يعود إلى قانون الاقتصاد في الجهد حيث إنَّ أشباه الحركات تحتاج في نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات فيصبح الفعل: يدعون بوزن: يفعون" [2].

وكذلك الأمر في الفعل المعتل الآخر بالياء مثل: يَرْمِي والأصل المفترض (يَرْمُي) على زنة (يَفْعِلُ) تقلب الضمة كسرة لتماثل الياء، وعند الإسناد إلى واو الجماعة يحدث إسقاط الجزء الأول من المزدوج (ـِ و)، ويتكون أثر السقوط ضمة طويلة تكون قمة المقطع الثاني، هكذا يرمِيون: ي ـَ ر/م ـِ و/ن ـَ وبعد إسقاط الجزء الأول من المزدوج تصبح يرمُون: ي ـَ ر/م ـُ/ن ـَ الذي وزنه يَفْعُون [3].

وترى الباحثة فدوى محمد حسان أنَّ الفعل (غزَا ورمَى) المقصور عند إسناده إلى واو الجماعة (غزاون، رماون) يجتمع الألف والواو ممّا يكونا بنية مرفوضة في العربية لذا يلجأ العربي إلى تقصير الألف فيصبح فتحة، فصارت: غَزَون، ورَمَون وكذلك الحال مع الذي أصله المفترض ياء تقصر الصائت الطويل (الياء) إلى صائت قصير (الكسرة) وأما الذي أصله المفترض صائت طويل (الواو) فيقصر إلى صائت قصير (الضمة)[4].

يغزو + ون: ي ـَ غ/ز ـُ و/ ـُ ن، بدأ المقطع الثالث بصائت وهذا مرفوض في البنية العربية فلجأت إلى تقصير الصائت (الواو)، فصارت يَغزُون: ي ـَ غ/ز ـُ /و ـُ ن.

ما حذفت لامه

اللغة العربية لا توجد فيها لفظة مكونة من حرفين وإن جاءت لفظة بهذا العدد قالت العرب لا بد من أنَّ هناك أصلًا ثلاثيًا مفترضًا ترجع إليه اللفظة، إذ قال ابن الحاجب إنَّ: "اللام

([1]) ينظر: الحذف الصرفي في اللغة العربية(أطروحة دكتوراه)،محمد أمين أحمد نهار الروابدة، الجامعة الأردنية، 1995م: 101

([2]) المصدر نفسه: 102

([3]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 109

([4]) ينظر: أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم . د. فدوى محمد حسان (أطروحة دكتوراه)، د. فدوى محمد حسان، جامعة أم درمان الإسلامية: 117، المنهج الصوتي للبنية العربية: 88- 89

حُذِفَت في ذلك على غيرِ قياسٍ في الإعلالِ؛ إذ أصلُ يَدٍ: يَدْيٌ، ودَمٍ: دَمْيٌ، واسْمٍ: سِمْوٌ، وابْنٍ: بَنَوٌ، وأَخٍ: أَخَوٌ، وكلٌّ ذلك لا يقتضي الحذفَ، بل منه ما قياسُه [الإثباتُ، كيَدٍ ودَمٍ واسْمٍ، ومنه ما قياسُه] الإبدالُ، كابنٍ وأخٍ، لكنَّها أسماءٌ جاءتِ على خلاف القياسِ؛ لكثرتِها في كلامِهم" [1].

يُلحظ أنَّ ابن الحاجب عرض المسألة بأسلوب الخبر وهو أسلوب افتراضي الذي أفاد السامع معرفة حكم غائب عنه [2]، وهناك أمر آخر يدلنا على وجود الافتراض في هذه المسألة هو استعمال لفظة الأصل الذي أصابه الحذف الاعتباطي ويستدل على ذلك بالتصرف والاشتقاق الذين يميزان اللغة العربية، وهناك علاقة إيحائية بين الأصل المفترض والفرع [3]، والمسوغ للافتراض ثلاثية اللغة لا ثنائيّتها [4].

وعلل ابن الحاجب الحذف الذي جرى على الأصل المفترض لهذه الأسماء المعتلة اللام بأنه حذف اعتباطي وغير قياسي أي خارج عن القواعد والسنن الصرفية [5]، أي لم تكن هناك علة للحذف، إذ قال: "ومن لغتهم: أنَّ ما كان الحذف فيه لا للإعلال يُقدَّر كالمعدوم، بدليل قولهم: يد، ودم، وهَنٌ، وعَطْيٌ، وأصلها: يدي، ودمو، وهنو، وعطيي، فإنَّهم أعربوه على ما بقى منه لمّا كان حذفه تخفيفا، ولو كان المحذوف للإعلال لم يكن كذلك" [6]، يُلحظ من النصوص السابقة أن أصل اللام المحذوفة هو حرف المد أو اللين، وهذا الحرف إمَّا أنَّ يكون يائيًا أو واويًا، ولا يوجد سبب للحذف سوى التخفيف ونجده أرجع الكلمة إلى أصلها المفترض مستعملًا أسلوب الخبر في عرض العلة من ذلك، والغرض من ذلك صياغة قانون عام [7].

فكل ما كان ثنائي الصورة فهو ثلاثي الأصل المفترض، إذ قال الخليل: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ودم وفم" [8]، وقد ذهب أهل

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 811

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 57

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 160- 162

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 45

([5]) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 1/ 577 ، شرح الشافية لمصنفها: 1/ 131

([6]) شرح الشافية لمصنفها: 1/ 165

([7]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([8]) العين: 1/ 50

اللغة مذهب الخليل في هذه المسألة، ومنهم سيبويه في معرض كلامه عن الأسماء الثنائية قال: "اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل فإنك فيه بالخيار" [1]، فسيبويه جعل لك الخيار أنْ تبقي الاسم الثنائي على وضعه، أو أنَّ ترجع الاسم الثنائي إلى الثلاثي المفترض، ففي معرض كلامه عن الأصل المفترض أرجع دم إلى دمي ودموي وكذلك يد أصلها أما يدي أو يدوي أي إنَّ اللام المحذوفة إمَّا أنَّ تكون واوًا أو ياءً [2].

وأكد المبرد أنَّ ما كان ظاهره على حرفين يرجعُ إلى أصل ثلاثي مفترض، والمحذوف منه هو لام الكلمة بقوله: "فما كان من الأسماء على حرفين فنحو: يد، ودم ... وما لم نذكر فحكمه حكم هذا، وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حُذف إلا حرفَ لين، أو حرفًا خفيًا كحرف اللين" [3].

وإنَّ اللغويين القدماء، ومنهم ابن جني رفض فكرة وجود اسم ثنائي وهذا دفعهم إلى افتراض أصل ثلاثي للأسماء التي ظاهرها مكون من حرفين وتمسكوا بأنَّ "الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي" [4]، فالأسماء التي أصولها المفترضة ثلاثية كبقية الأسماء إلا أنَّ الحرف الثالث حذف للتخفيف "لأن الحرف الثالث – ولاسيما إذا كان أحد حروف اللين – كثيرا ما يطرأ عليه التَّغيير، أو الحذف، فإذا احتيج إليه أرجعوه في حالة الإضافة، أو التثنية، أو الجمع، أو التصغير" [5].

أما المحدثون فاختلفوا في أصول بنية اللغة العربية، إذ نجدهم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: القائل بالأصول الثنائية عرفها الأب مرمرجي الدومنكي، إذ قال: "الثنائية هي النظرية: القائلة بأنَّ الأصول في العربية – وكذلك في أخواتها السامية – ليست الألفاظ

([1]) الكتاب: 3/ 357

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 358

([3]) المقتضب: 1/ 362

([4]) الخصائص: 55/1

([5]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ – 1958م: 188

ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أنَّ تُرد إلى الثنائيات" [1]، فذهب إلى أن الثنائية هي الأصل في اللغة العربية واللغات السامية والثلاثية هي فرع من الثنائية، إذ قال: "مذهبنا غير مألوف بين علماء العربية؛ ألا وهو مذهب الثنائيين المعاكس لمذهب الثلاثيين وطريقتنا طريقة (الألسنية السامية)، أي علم مقابلة الألسن السامية بعضها ببعض"[2]، هذا يدلُّ على مقارنة اللغات السامية فيما بينها ومن ضمنها اللغة العربية، وكيف انتقلت اللغات من الأصل الثنائي إلى الثلاثية.

ذهب برجشتراسر إلى أن الأسماء (أب، دم ، أخ، يد) هي في الأصل ثنائية، فقال: "إنَّ الأخ والابن من الأسماء القديمة جدًا التي مادتها مركبة من حرفين فقط، لا من ثلاثة أحرف"[3].

يرى الدكتور إبراهيم السامرائيّ أنَّ اللغة العربية مكونة من الأصل الثنائي، وهو يحمل المعنى وأنَّ الأصل الثلاثي جاء في مرحلة متأخرة عن الثنائي الأصل، إذ قال: "تؤدي المعاني وهي بحرفين، وما الحرف الثالث الذي لصق بها كسعًا إلا لإكمال الأثنين وصيرورتها على ثلاثة، وهذه المرحلة الثلاثية متأخرة بالنسبة للأولى، والفرق بين المرحلتين بعيد جدًا" [4].

ويرى عبد الله العلايلي أنَّ الأصل الثلاثي المفترض في الأسماء العربية نشأ عن الثنائي الصورة، بقوله: "إنَّ المعلات صور مصححة عن الثنائي الصوتي، وأنَّها أصل للثنائي المضعف، وهو الثنائي المخفف كدم، ويد، أب وذلك؛ لأنها إنْ كانت ثنائية ساكنة فلا معنى لتحريك الآخر، وهي تعتمد على أقل ما به تتم الكلمة، وعليه فلم يبقَ إلا أن تكون منفصلة عن معل مما تكون به متخلفة بالنسبة إلى موضع اللغة" [5].

الفريق الثاني: القائل بالأصول الثلاثية منهم الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنَّ اللغة العربية ثلاثية الأصول متفق عليها أغلب العلماء إنَّ "مذهب الثلاثية في أصل البنى اللغوية

([1]) المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، الأب أ.س. مرمرجي الدومنكي، طبع مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، 1937م: 6

([2]) المصدر نفسه: 6

([3]) التطور النحوي للغة العربية: 51

([4]) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي مطبعة العاني، بغداد، د ط، 1386هـ – 1966م: 117

([5]) مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي المطبعة العصرية، مصر، د ط، د ت: 134–135

أمر يتفق عليه الباحثون قديمهم وحديثهم، إلا نفر ممّن وقف على مثل هذه الوحدات الثنائية، فراح ينادي بأصل العربي الثنائي، وهو متجه لا يمت إلى واقع العربية التاريخي وأخواتها الساميات بأدنى صلة" [1]، وإنّ الثنائي الصورة لا تعتد بها العربية ولا يخرج من اتخذ هذا المذهب من افتراض محض "وعلى كل حال فإنَّ مثل هذا المذهب ليس إلا محض افتراض ليس له سند مكين من الواقع، ولا فائدة فيه؛ لأن هذه الألفاظ الثنائية أسماء كانت أم أفعالًا ليس لها وجود يعتد به في العربية التي تكامل نضجها واستوى كيانها منذ أكثر من خمسة عشر قرنا" [2]، وإنَّ جاءت بعض الكلمات ثنائية وقد يختفي خلفها أصل ثلاثي سابق لها "وخلاصة الرأي في الثنائية، وأنها وإن وجدت في بعض الكلمات السامية، فإننا لا يصح أنَّ نعدها الأصل الأول لهذه اللغات" [3].

أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنَّ الصرفيين قرروا أصل اللفظة العربية ثلاثية أصول مفترضة وإن كانت ثنائية المنطوق لكن الأصل المفترض لها هو ثلاثي مثل: دم، ويد والأصل يدي، ودمو [4]، وهذا الافتراض للأصول الثلاثية يناسب اللغة العربية، لأنَّ اللغة العربية تتميز بصفة الاشتقاق؛ لأنَّ الاشتقاق يكون أكثر متانة في ثلاثي منه في الثنائي فضلًا عن السنن الصرفية كالتكسير والتصغير التي لا يمكن تطبيقها على الثنائي لذا الافتراض يتآلف مع الخصائص والسنن الصرفية، والاشتقاق يتعرض لكل من الأصل والفرع [5]، ويترتب على ذلك اختلاف في المقطع الصوتي.

يَدٍ: ي ـَ /د ـ ن/ تكونت من مقطعين أولهما قصير والثاني مقطع طويل مغلق ويسمى (مزيد للوقف) وأصلها المفترض يدي: ي ـَ د/ي ـ ن، تكونت الكلمة من مقطعين طويلين مقفلين الثاني يسمى (المزيد)، وكذلك دَمٍ: د ـَ/م ـ ن وأصلها المفترض دمو: د ـَ/م ـُ ، وكذلك أب: ء ـَ/ب ـُ ن أصلها المفترض أُبوٌ: ءـُ ب/و ـُ ن.

([1]) علم الصرف الصوتي: 53

([2]) حروف الزيادة (بحث)، د. أحمد عبد الستار الجواري مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 3، م 39، بغداد، 1988م:66

([3]) فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1420هـ– 1999م:301

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 52

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 153

حذف حركة آخر الفعل المضارع

حذف الحركة أو ما تسمى بنصف الصائت، ويخص هذا الحذف حالات معينة من الفعل المضارع، إذ إنَّ اللام لضعفها تتعرض للتغيّر إضافة إلى كثرة الاستعمال، ويُلحظ أن أصوات العلة لها حضور مميز في التعاملات الصوتية الشائعة، إذ قال ابن الحاجب: "إذا وقعت الواو مضمومًا ما قبلها، والياء مكسورًا ما قبلها وجبَ تسكينُهما في حال الرفع، وتسكين الياء في حال الجر، ولا تقع الواو في حالِ الجرِّ؛ لأن ذلك مرفوضٌ في الأسماء –على ما تقدم–، فلذلك يُقال: يَغْزُو ويَرْمِي، والغَازِي والرَّامِي، ومررتُ بالغَازِي والرَّامِي" [1]، ويُلحظ أنَّ ابن الحاجب قد استعمل أسلوب الاشتراط القولي، وهو أحد أساليب الافتراض المتصدر بالأداة (إذا) الشرطية غير الجازمة مردفًا بفعل القول الذي نسبه إلى شخص مجهول[2]، والمسوغ للافتراض هو السمة المنطقية المؤثرة في تفكير اللغويين، ممّا أدى إلى اختلاق نظرية العامل على نحو افتراضي ليضبط الصنعة، إذ نبهوا إلى أن العامل ليس من العلل الحقيقية الفاعلة [3]، والواو ساكنة مضموم ما قبلها أو الياء ساكنة مكسور ما قبلها؛ لأن الضمة من الواو والكسرة من الياء أي يُعد تتابع ضمتين أو كسرتين فأُريد التخفيف بالإسكان لكراهة ذلك [4]، فهذا التوالي لنصف الصائت ثقيل من حيث الأداء الصوتي، وهذا لا ينسجم مع طبيعة اللغة العربية، لهذا نجد العلماء تجنح للافتراضات ليحدث تناسب وانسجام عند النطق، ولذا سُكنتا الياء والواو في حالة الرفع وسكنت الياء في حالة الجزم فقط، تتابع في (يغْزُو) الضمة والواو وفي (يَرمِي) الكسرة والياء ممّا يشكل كراهة في النطق عند العربي، وتأثير صوتي على البنية.

وقال سيبويه: "اعلم أنَّ الواو في (يَفْعُلُ) تعتل إذا كان قبلها ضمة، ولا تقلب ياءً ولا يدخلها الرفع كما كرهوا الضمة في (فُعُل)... فالأضعف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه... وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم؛ لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها" [5].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 807

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([3]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب: 6

([4]) ينظر: الكتاب: 4/ 114– 115

([5]) الكتاب :4 / 382

وعُلل الحذف بأنَّ الفعل المعتل اللام لا تحرك لامه بالضم للثقل تشبيها لها بالاسم المنقول بل أثقل منه [1]، والحذف هنا بسبب الثقل الناتج من الواو والياء؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين ومع الياء بمنزلة ياء وواو وذلك مستثقل [2]، فسُكنت اللام نتيجة الثقل، فصارت يَغزُوْ ويَرمِيْ، ومصداق ذلك قول الرضيّ: "إنما سُكن الواو في نحو يغزوْ... لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة، وإذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله، فخفف الأخير، وهو الضمة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وكذا تُسكن الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقل من ثقل الأول... نحو هو يَرْمِي"[3]، وأشار الرضيّ إلى أثر الحركة التي تسبق الحرف وتزيده ثقلًا ممّا أضطر إلى حذفها.

والدرس الصوتي الحديث يعدُّ الحركة فونيم ومصداق ذلك قول الدكتور سلمان حسن العاني: "إنَّ الحركات القصيرة الثلاثة فونيمات كسائر الفونيمات وقد تمد لتؤلف نظائرها الطويلة الثلاثة، والفرق بين حركة قصيرة، وأخرى طويلة هو تقريبًا مضاعفة القصيرة أو أكثر" [4].

وذهب الدكتور الطيب البكوش إلى أنَّ الحذف حدث للواو في (يغزُوُ) ثم أُدغمت الضمة مع الضمة السابقة لها [5]، وأما (يَرْمِيُ) فقد وقعت الياء بين كسرة وضمة فغلبت حركةُ العينِ على حركةِ اللامِ فحصل إدغام بصفة تأخيرية [6].

وإنَّ ما حصل للأصل المفترض حتى وصل إلى صورته المنطوقة في حالة الفعل المضارع المرفوع (يغزُوُ، يَرمِيُ) إلى مرحلتين هما: مرحلة الحذف ومرحلة الإشباع يغزو ي ـَ غ/ز ـُ و، يرمي ي ـَ ر/م ـِ ي، فالضمة المحذوفة، ثم تأتي مرحلة الإشباع [7].

([1]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، د. عبد الاله نبهان، طبع المستقبل بيروت، ط1، 1416هـ - 1995م: 2-28- 29

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 342

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 182

([4]) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، مراجعة د. محمد محمود غالي، طبع النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط 1، 1403هـ - 1983م: 115

([5]) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 54

([6]) ينظر: المصدر نفسه: 55

([7]) ينظر: بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م: 75

وقد أرجع الدكتور فوزي الشايب سبب التغيّر الحاصل إلى مبدأ المخالفة الصوتية، إذ قال: "وفي المخالفة بين عنصري المزدوج التزمت العربية التخلص من شبه الحركة، أي الواو والياء، إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية... وسلوك العربية في التضحية بشبه الحركة يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد"[1].

إنَّ تقصرَ الحركةِ الطويلة وذلك بالنظر إلى الأصل المفترض للفعل المضارع الناقص، إذ إنَّ آخره نصف حركة [2]، وعندما يُقصر صوت العلة الطويل إلى نظيره القصير يُقصر إلى نصفة تقريبًا لذا كان المحدثون على درجة عالية من الدقة عندما رمزوا للمصوت الطويل بحركتين وإلى المصوت القصير بحركة واحدة [3]، وإنَّ صائتي الواو والياء توالت وحركتهما وهذا ثقيل أُريد التخفيف بحذف نصف الصائت الذي موقعه أخر الفعل الذي على زنة يَفْعُلُ توالت القمم الصائتة، منها استخف عند العرب ومنها ما استثقل فكرهوه، ثم حذف أحد القمم المتوالية للتحقيق الأداء الصوتي المنسجم وذلك بتأثير نصف الصائت في الصائت [4]، يَغزُوُ ي ـَ غ/ز ـُ /و ـُ ، تألفت قمة المقطع الأخير مزدوج حذفت واتحد نصف الصائت (و) مع قمة المقطع السابق فكون صائت طويل، فصارت: (ي ـَ غ/زـُ)، إذ المقطعية الصوتية العربية ترفضه، حذفت قمة المقطع الأخير سببه التوالي الحركي المتماثل ممّا يصعب النطق به لثقله، إذ الضمة بعض الواو [5].

وقد أجمل الدكتور عادل نذير آراء السابقين، واقترح افكارًا تعلل المظاهر الصوتية للإعلال بالحذف التي خالف فيها ما جاء في المدونة الصرفية هي: [6]

([1]) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : 409

([2]) ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 173

([3]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع، د. صباح عطيوي عبود، طبع الرضوان، عمان، ط1، 1435هـ – 2014م: 233

([4]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 331

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 332– 333

([6]) ينظر: المصدر نفسه: 336– 337

1–قاعدة حذف المزدوج في حالة الرفع: يغزُوُ ي ـَ غ/ زـُ /و ـُ يحذف المزدوج الصاعد /و ـُ / مع إطالة الصائت القصير / ُ/ قمة القطع الثاني زـُ، فصارت: ز ـُ ، فصار التشكيل المقطعي: ي ـَ غ/زـُ.

2–قاعدة اتحاد المصوتين في حالة الرفع: يَغْزُوُ ي ـَ غ/زـُ/وـُ الواو ضعف قاعدة المقطع الأخير، فسقطت، ثم اتحد الصائتان السابق له واللاحق وهما من الجنس نفسه (الواو)، فصار التشكيل المقطعي البنائي: ي ـَ غ/ز ـُ .

3–قاعدة اتحاد المزدوج في حالة الرفع: يَغْزُوُ ي ـَ غ/زـُ/و ـُ حذف قمة المقطع الأخير /ُ/ تخفيفًا، فانكسرت البنية المقطعية وبقت القاعدة بمفردها، ممّا كون مزدوجًا هابطًا / ُ و/ ثم جاز الاتحاد؛ لأن القاعدة وقمتها من الجنس نفسه فَوَلد اتحاد قمة طويلة/ ُُ/ لقاعدة المقطع الثاني: ي ـَ غ /ز ـُُ .

وهذا التغيير خاص بحالة الرفع للفعل المضارع الناقص، فجاء الحكم بهذا التغيّر انطلاقًا من اختفاء الضمة في المكتوب فحُكم عليها بالحذف، وعُلل الحذف باستثقال الضمة على الواو والياء لذا سكنوا الآخر [1].

أما الدكتور صباح عطيوي عبود فيرى أن ما حدث في الفعل (يرمي) يتمثل في: "تحول الياء الأخيرة من مصوت إلى صوت مد، إذ أصله المفترض (يَرْمِيُ)، وبعد إسقاط الضمة تخفيفًا من المقطع الأخير/ي ـُ/ بقيت القاعدة منفردة، وهذا انكسار في البنية المقطعية لا بد له من علاج، فأُلحقت بالمقطع السابق ليتحول من مقطع قصير إلى طويل مغلق/م ـِ ي/ ثم حدث اتحاد، فتحول إلى مقطع طويل مفتوح" [2].

يغزو عند الكتابة الصوتية لها ي ـَ غ/زـُ /وـُ ، المقطع الاخير هو مزدوج، إذ تتابع صوتي علة في نفس المقطع فسكن صوت العلة (الواو) فتجاور الضمة في المقطع الثاني مع الواو في المقطع الثالث ليتحد مكون صائت طويل، فصار البناء المقطعي: ي ـَ غ /زـُُ .

([1]) ينظر: صواته الفعل الناقص في العربية، (رسالة ماجستير)، عبد الرزاق اشتيوي، جامعة اليرموك، 2017م: 54

([2]) المقطع الصوتي في العربية، د. صباح عطيوي عبود، نشر وطبع الرضوان، عمان، 1435هـ – 2014م: 52

المبحث الثالث: الافتراض في الإعلال بنقل الحركة

سنتناول في هذا المبحث المظاهر الافتراضية التي تخص الإعلال بنقل الحركة، أو حذف الحركة، والتسكين، ونتناول التغيَّرات التي أصابت أصوات العلة في البنية المفترضة إلى أن وصلت إلى البنية المنطوقة، وكيف تعامل معها ابن الحاجب، وكيف فسرها، وسوف نوضح ذلك من عبرَ الأمثلة الآتية:

نقل الحركة في الفعل المضارع (يَقُوْمُ، يَبِيعُ)

ذكر ابن الحاجب أن الإعلال بنقل الحركة يتم عن طريق صياغة الفعل المضارع من الفعل الماضي الأجوف، إذ إنَّ الواو والياء تُعل بنقل حركتهما، وجاء في شرح الشافية لمصنفها: "وهو بابٌ آخر من الإعلال، وقد تقدم ذكره حين اعْتُرِضَ به على ما قُلِبَت فيه العينُ ألفًا" [1]، وكان هذا القول شرحًا لما جاء في شافيته: "وتُسَكَّنَانِ وتُنْقلُ حركَتُهُما في نحو يَقُوْمُ، ويَبِيْعُ؛ لِلَبسِه بباب يَخَافُ، ومَفْعُلٌ، ومَفْعِلٌ" [2]، ويُلحظ أسلوب الافتراض بنقل حركة حرف العلة الواقع عينًا إلى الساكن الصحيح قبله (الفاء) نحو: يَقُوْمُ ويَبِيْعُ؛ لأجل الإعلال هو أسلوب الخبر، والمسوغ للافتراض عدم التباسه بوزن صرفي آخر.

والأصل المفترض في (يَقْوُمُ ويَبْيِعُ) على زنة يَفْعُلُ ماضي قَوَمَ وبَيَعَ وإعلال الفعل المضارع المعتل العين حملًا على إعلال الفعل الماضي أي حمل الأصل على الفرع، إذ إنَّ المضارع من الماضي أي أصله ولما اعتل الماضي المعتل العين بالتسكين حمل عليه الفعل المضارع، نرى هذا النوع من الافتراض يخص بالفعل الأجوف [3].

ولم يكن ابن الحاجب أول من فسّر هذه المسألة بل هناك من سبقه، وأولهم سيبويه، إذ قال: "فإذا كان الحرف الذي قبل المعتل ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن" [4]، وقد علل سبب نقل الحركة في ما اعتلت عينه إلى كثرة الاستعمال، إذ قال: "إنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعرَّى منها ومن الألف أو من بعضهن،

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 784

([2]) الشافية في علم التصريف: 102

([3]) ينظر: الكتاب: 4/ 242، الممتع الكبير في التصريف: 293، الصرف الوضح: 341

([4]) الكتاب: 4/ 345، ينظر: الأصول في النحو: 3/ 279، شرح المفصل: 10/ 66، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 144

فلما أعتلت هذه الأحرف جُعلت الحركة التي في العين محولة على الفاء، وكرهوا أن يُقِروا حركة الأصل حيث اعتلت العين" [1]، إذ نقل المصوت من الأصل المفترض إلى الصورة المنطوقة، وكذلك افتراضهم ماضي الأفعال يقوم ويبيع: قَوَمَ وبَيَعَ لتحركها بالفتح وانفتاح ما قبلها هروبًا من اجتماع الحركات المتجانسة قلبوا الواو والياء ألفًا [2]، يمكن تمثيل ما حصل بالكتابة الصوتية:

قَوَمَ: مضارعه يَقْوُمُ ي ـَ ق/و ـُ/م ـُ، على نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة، فصارت: يَقُوْمُ ي ـَ/ق ـُ/م ـُ، على زنة يَفُعْلُ.

وأُعِلَّ الفعل المعتل (قَامَ يَقوم) حملًا على الفعل الصحيح، إذ قال ابن جني: "فلما جاء المضارع أعلوه إتباعًا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحًا والآخر معتلًا، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وسكنوهما، فصار: يَقُوْل ويَبِيْع ويطول...، فأما من ذهب إلى أن (يَقُوْلُ، ويَبِيْعُ) ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء فنُقِلت إلى ما قبلهما فسكنتا، فغير معبوءٍ بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سُكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح فَلِمَ تستثقل فيهما الحركة" [3].

ويرى الرضيّ أنّ الصورة المفترضة مرَّت بمرحلتين إلى أن وصلت إلى الصورة المنطوقة، إذ إنَّ إسكان عين الفعل (حرف العلة)؛ لأن وزن الكلمة يعرف من حركة عينها ثم نقلت حركة حرف إلى الساكن الذي قبله، وهذا الإعلال خاص بالفعل من دون الاسم لثقل الفعل وشرط في الساكن المنقول إليه الحركة أنَّ يكون متحركًا في الأصل المفترض [4]، والإعلال على رأي ابن الحاجب مر بمرحلة واحدة وهي المرحلة الثانية، وقد يكون نقل الحركة طلبًا للخفة والانسجام والتوافق الصوتي، ويمكن إرجاعه إلى الاقتصاد في الجهد العضلي وأثر نصف الصائت على حروف العلة والثقل الذي ينتجه الصائت على حروف العلة، فأثر نقل الحركة واضح.

وأما المحدثون فقد ذهبوا إلى أن ما يحدث في أمثلة هذا الافتراض هو من باب حذف صوتي العلة (الواو والياء)، ويعوض ذلك زمن النطق بحركتهما، ومنهم الدكتور عبد الصبور

([1]) الكتاب: 4/ 339

([2]) ينظر: المنصف:1/ 247

([3]) المنصف: 1/ 247- 248، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 293

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 144/3، الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 102

شاهين، إذ يرى في يقوم يسقط الصائت الواو، وذلك لكراهة اجتماعه مع حركة من جنسه الضمة، وعندما تسقط الواو تبقى الضمة فقط، وذلك يخلُ بوزنه الصرفي وايقاعها الصوتي فيلجأ إلى تعويض الواو المحذوفة بأن يطال صوت الضمة فتصبح يقوم: ي ـَ /ق ـُ/م ـُ [1].

وكذلك الحال مع (يَبْيِع) على زنة يَفْعِلُ يسقط الصائت الياء لاجتماعها مع الكسرة، وهذا التركيب مستكره في العربية بعد الحذف يبقى نصف صائت (الكسرة)، وهذا ممّا يُحدث خللًا في الإيقاع الصوتي، فيعوض المحذوف بطول الحركة، إذ الذي حدث ليس نقلًا بل هو إسقاط، وتعويض، فيقال يَبيع: ي ـَ/ب ـِ/ع ـُ [2]، وعلى هذا الرأي يكون المسوغ إنَّ "اللغة تكره أنَّ تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة طويلة هذا من الناحية الصوتية، أما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي تكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة، جزءً من المقطع الطويل" [3].

أمّا الفعل (يَقُوْل) فأن أصله المفترض قبل الإعلال يَقْوُل: ي ـَ ق/و ـُ/ل ـُ سقطت الواو لاجتماعها مع حركة من جنسها وأطيل النطق بحركة الضم فأصبحت يَقُولُ: ي ـُ/ق ـُ/ل ـُ، وكذلك الحال مع يَبِيْعُ أصله المفترض يَبْيِع ي ـَ ب/ي ـِ ع، وبعد الإعلال صارت: يَبِيْعُ ي ـَ/ب ـِ/ع ـُ، وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه ابن الحاجب من نقل حركي.

أنكره الدكتور عبد القادر عبد الجليل الإعلال بنقلِ الحركةِ في هذه المسألة، ويرى أن ما حصل هنا لا يمت إلى الواقع الصوتي والبناء بأية صورة، وإنَّ الفعل (يَقُوْل) أصله المفترض عند الصرفيين (يَقْوُلُ)، إذ نقلت حركة العين إلى الفاء ومثله الفعل (يَبِيْعُ) أصله المفترض (يَبْيِعُ) وهذا تعليل غير منطقي؛ لأن "الواو والياء صائتان طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرك بالصوائت الطويلة، ولعل هذا الخطأ متأت من رسم صورة الحروف والحركات، ومن فعل كينونة الكتابة العربية، إذ لا توجد،

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 198، فقه اللغات السامية: 42

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 198

([3]) المصدر نفسه: 198

من الأساس، حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة؛ لأنه لا يحق لتلك الحروف أن تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة" [1].

إنَّ الغاية والمسوغ لافتراض الإعلال بنقل الحركة الذي لجأ إليها الدكتور عبد الجبار لحصول الإعلال بنقل الحركة هي: "فرض أن حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة، وأن الحرف الصحيح أولى بها منه، فنقلت حركة الواو إلى الصحيح قبلها" [2]، أي الواو في يقُوم والياء في يبيع نقلت حركتها إلى الصحيح الذي قبلهما هو القاف والباء؛ لاستثقال الحركة على أحرف العلة.

أمَّا الدكتور ديزيره سقال فترى بأنه لم يحصل تغيّر حركي في هذه الأفعال بل ما حصل تغيّر في التشكيل المقطعي، إذ ما حصل هو حذف الواو أو الياء، فالتكوين المقطعي في الأصل المفترض مكون من (مقطع طويل + مقطع قصير + مقطع قصير) وبعد الإعلال تغير التكوين المقطعي، فصار(مقطع قصير + مقطع طويل + مقطع قصير)، أي المقطع الأول مغلق صار مفتوح [3]، وخطوات اللغويين القدماء لا تعتمد على قواعد صوتية للبنية المقطعية إنما أجهدوا أنفسهم في افتراضات وصفية حتى تتفق مع قواعدهم عبر قياسهم شيء على شيء آخر [4]، وقولهم الإعلال بنقل الحركة غير متفق مع النظرة الصوتية الحديثة، إذ ما حدث حذف للواو والياء من (يقول ويبيع) وعوض عنهما بإطالة الحركة التي اتحدت مع الحركة السابقة مكونة حركة طويلة [5].

أما الدكتور الطيب البكوش فقد اختلف عن المحدثين، إذ يرى أنَّ الواو أو الياء تدغمان في حركتهما إذا سبقا بحرف ساكن فتكون حركات طويله [6].

فالواو في (يقول) والياء في (يبيع) متفق عليهما عند القدماء والدرس الصوتي الحديث أنهما أصوتا مدٍّ أي مشبعان بحركة من جنسهما، لذا وجب عدم تحركما "لذلك كله أرى أنَّ

([1]) علم الصرف الصوتي: 416- 417، ينظر: المهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 1432هـ – 2011م: 320، دراسة الصوت اللغوي: 393

([2]) الصرف الواضح : 340

([3]) ينظر: الصرف وعلم الأصوات : 168

([4]) ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 95

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 199 ، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 125

([6]) ينظر: التصريف من خلال علم الأصوات: 141

الذي حدث هو إسقاط لحرف المد الواو، لوجوده في موضع تكره العرب، ثم نتج بعد إسقاطه أن مدت حركة العين، أي أشبعت فأصبحت صوت مد طويلًا، وبذلك يصبح ما آل إليه الفعل بعد ذلك: يقول بوزن يفول لا بوزن يفعل كما نص عليه القدماء" [1].

أما الدكتور جواد كاظم عناد فذهب إلى أنَّ الذي حدث لم يكن نقلًا للحركة بل سقط أحد جُزْءَي المزدوج، ونقل للصامت وترتب على السقوط ابتداء المقطع بمصوت ونقلت قاعدته إلى المقطع السابق ثم اطيل زمن النطق بقمة المقطع الثاني لتعويض الذي سقط [2]، وعدَّ بتفسيره هذا موافق لتفسير الدكتور عبد الصبور شاهين.

والواو والياء صوتان ضعيفان، إذ إنَّهما صوتي علة في الفعلين (يَقُوْل ويَبِيْع)، وسبب إعلالهما في الماضي ثم نُقل الإعلال إلى المضارع وعندما تحركا بحركة من جنسهما وهذا يثقلهما لذا نقلت حركتهما إلى الساكن الذي قبلهما "وإن مدار نقل حركة الواو والياء في الإعلال بالنقل، يدور حول رسوخ صفة الضعف لهما في ذهن الناطق بعد أن ضعفتا في صيغة الماضي وأعلتا فيه، إذ رسخ في الذهن أنَّها ضعيفة، فتعامل معها على وفق ما هو راسخ في ذهنه، لا وفق ما هي عليه حقًا" [3].

اختلف المحدثون عن القدماء في تفسير هذه الظاهرة، إذ عدّ القدماء ما حصل نتيجة للتخفيف في النطق، وذلك بحملها على الماضي أو استثقال الحركة على الحرف المعتل، وعللوا بكثرة الاستعمال، أما المحدثون فقد اختلف تصويرهم منهم من عدها إطالة النطق بحركة بعد حذف أحرف العلة نتج عنه اختلاف في المقاطع الصوتية، ومنهم من عدّها من باب إدغام صوت العلة مع حركته، ومنهم من جعل ضعف الواو والياء في ذهن الناطق سببًا في الإعلال، وهذه التصورات كلها ذهنية افتراضية.

اسم المفعول من الأجوف (قَوَلَ، بَيَعَ)

هذه المسألة الثانية من مسائل الافتراض بنقل الحركة عند الصرفيين مغزاها صياغة اسم المفعول من الأجوف مثل: (قَوَلَ، وبَيَعَ) القياس فيه أن يكون (مَقوُول، ومَبْيُوع) لكن هذا القياس يعدّ بنية عميقة مخالف للمنطوق، إذ إنَّ المستعمل (مَقُول، مَبِيع)، وما حصل يفسره ابن

([1]) الحذف الصرفي في اللغة العربية: 85

([2]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات 114- 115

([3]) موانع الإعلال في العربية: 120

الحاجب، إذ يقول: "مثله في نقل حركة العين إلى ما قبلها، فيجتمعُ ساكنين: العين وواو مَفْعُولٍ، فتُحْذَفُ عند سيبويه واوُ مَفعُول، فيبقى مَقُوْلٌ على لفظهِ، وتُقْلَبُ الضمَّةُ في مَبِيعٍ كسرة؛ لتصحَّ العينُ التي هي ياءٌ على أصله، وعند الاخفش المحذوف منهما العينُ، ويبقى مَقُوْلٌ على حالهِ، وتُكْسَرُ الفاء في ذوات الياء، فتقلب واوُ مَفْعُولٍ ياءً للكسرة قبلها؛ قصدًا إلى الفرق بين ذواتِ الياءِ وذواتِ الواوِ" [1]، وعرض ابن الحاجب الحكم بأسلوب الخبر، إذ أفاد القارئ حكمًا لم يكن على علم به والأصل المفترض مقوُول ومَبيوع [2]، والغاية من الافتراض هنا هي تنافس العلماء في اظهار القدرة اللغوية في معالجة قضايا اللغة، فضلًا عن تسهيل تلك القضايا على المتعلمين [3].

اختلف اللغويون فيما حدث، فسيبويه يرى أنَّ مقوُول: م ـَ ق/و ـٌ/ل ـُ نُقلت حركة العين (الواو الأولى) إلى الساكن قبله، فصارت مَقُوْوْل: م ـَ/ق ـٌ/ ـٌ ل، اجتمع ساكنان فحذف واو مفعول (الثانية)، فصارت مَقُولُ: م ـَ/ق ـٌ ل، وأما مَبْيُوع: م ـَ ب/ي ـٌ ع، فنقلت الحركة إلى الساكن الذي قبله اجتمع ساكنان حذف واو مفعول، فصارت مَبُيعُ: م ـَ/ب ـُ ي ع قلبت الضمة في المقطع الثاني إلى كسرة لمناسبتها مع حرف العلة الياء، فصارت مبِيعُ: م ـَ/ب ـِ ع، أمّا الأخفش فيري ما حدث مقوول: م ـَ ق/و ـٌ ل نقل حركة العين (الواو الأولى) إلى الساكن قبله، فصارت مَقُوْوْل: م ـَ/ق ـٌ/ ـٌ ل اجتمع ساكنان فحذف الواو الأولى (العين)، فصارت مَقُوْل: م ـَ/ق ـٌ ل، أما مبيوع: م ـَ ب/ي ـٌ ع، فنقلت الحركة إلى الساكن الذي قبله اجتمع ساكنان حذف الساكن الأول (الياء)، فصارت مَبُوْعُ: م ـَ/ب ـٌ ع، تقلب الواو ياءً وتكسر فاء الفعل (الباء)، فصارت مبِيعُ: م ـَ/ب ـِ ع،

ويعلل ابن حاجب سبب خلافهم في المحذوف، إذ قال: "أمَّا مخالفة سيبويه فلأنه إذا اجتمعَ ساكنان، والأوَّلُ منهما حرفُ لينٍ، حَذَفَ الأوَّلَ، وخالفَ أصلَه هاهنا فحذَفَ الثاني، وأمّا مخالفة الأخفش أصلَه فلأنَّ الفاء إذا وقعت مضمومةً، وبعدها ياءٌ أصلية باقية قَلَبَها واوًا؛ لانضمام ما قبلها، محافظةً على الضمَّةِ، وقد قلب الضمَّةَ هاهنا كسرة مراعاةً للعين التي هي ياءٌ مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر وكأنَّ كلَّ واحد منهما حافظ على أصله من وجهٍ (آخر)، فراعى

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 784- 785

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث:57

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 54

سيبويه أصله في أنَّ الياء التي هي عينٌ إذا انضم ما قبلها قُلِبَتَ الضمَّةُ كسرةً، فلمَّا رأى الفاء في مَبِيع كُسِرَت غَلَبَ على ظنِّه أنِّ الكسرَ لأجل الياء، فرأى أنَّ المحذوفَ واوُ مَفْعُولٍ، وراعى الأخفش أصلَه في أنَّ الياء الأصليَّة لو بقيت لانقلبت واوًا؛ لانضمام ما قبلها على أصله، فرأى أنَّ الكسرة للفرق بين ذوات الواو وذواتِ الياءِ، ورأى أنَّ حذف الياء الأصلية أولى؛ لأنه قياس التقاء الساكنين" [1]، عرض ابن الحاجب أسلوب الشرط [2] مع اختلاف أدواته، فمرة يستعمل الأداة (إذا)، ومرة أخرى (لو التفصيلية)، إذ إنَّ الموضع هنا موضع جدل بين اللغويين، ولكل منهما حجة في إثبات مذهبه أيهما أولى بالحذف، وعُلل مذهب الأخفش القياس عند التقاء ساكنين يحذف الساكن الأول.

سيبويه يشبه هذا الإعلال بإعلال ما كان على زنة (فُعِلَ)، إذ يقول: "ويعتلُّ مفعول منهما كما اعتل فُعِلَ، لأن الاسم على فُعِلِ مفعول، كما أنَّ الاسم على فَعَلَ فاعل" [3].

عدّ ابن جني رأي الأخفش هو القياس وعلل ذلك بوجوه عدَّة هي الأول: إنَّ واو مفعول جاءت تحمل معنى الصيغة، أما العين فبنائية ولا ريب أنَّ الحفاظ على المعنى أولى، والثاني: إنَّ العين اعتلت بالقلب في مثل: (قال وباع وقيل وبيع)، واعتلت بالتسكين واعتلت هنا بالحذف كي يكون العمل من وجه واحد، والثالث: إنَّ الأصل في التقاء الساكنين إذا كان حرفا مد أن يحذف الساكن الأول منهما ولا ينتقل إلى الثاني في الإجراء إلا لمانع من التصريف في الأول[4].

وأما الرضيّ فاختار مذهب الخليل وسيبويه، إذ قال إنَّ: "الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضًا يحصل الفرق بين الواوي واليائي ولو حذف الأول لالتبسا" [5].

وأما بنو تميم فيُتمُّون اسم المفعول من ذوات الياء، وفي ذلكَ يقولُ ابنُ الحاجب: "وكَثُرَ التصحيحُ في بنات الياء لخفة الياء عندهم، فقالوا: مَبْيُوْعٌ ومَطْيُوْبٌ مَغْيُوْمٌ" [6].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 785- 786

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58

([3]) الكتاب: 4/ 348، ينظر: الأصول في النحو: 335/3، المنصف: 287/1، اللباب في علل البناء والإعراب: 360/2، الصرف الواضح: 340

([4]) ينظر: المنصف: 1/ 289- 290

([5]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 147

([6]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 786

وذكره سيبويه بقوله: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع" [1]، وتمَّوا الياء؛ لأن الياء وحركة الضم أخف من الواو وحركة الضم فاستكرهوا اجتماع الواو مع الضم[2]، وما زالت هذه لهجة مستعملة، وسيبويه لم يسمع من العرب من أتم ذوات الواو، والمبرد ذكر جواز الإتمام ذوات الواو في الضرورة أي ليس ممتنعًا [3].

ونقل ابن جني تصحيح اسم المفعول من الواو ونسبه إلى بني تميم، إذ قال: "ربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولًا منها على أصله؛ وإنَّ كان (أثقل منه من) الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه" [4]، والقياس الصحيح أنَّ يأتي اسم المفعول على زنة مَفْعُول، ومصداق ما ذكره ابن عصفور بقوله: "وأمَّا اسم مفعول فإنه يأتي على وزن "مفعول" على قياس الصحيح، نحو مَبْيُوع، ومَقْوُول، فيُعل حملًا على فعله فتُنقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير مَقُوْل، ومَبُيْوْع فيجتمع ساكنات: واو مَفْعُول والعينُ، فتُحذَف واو مُفعُول، فيُقال: مَقُولٌ في ذوات الواو، أما مَبُيْوُعٌ فإنه، إذ حُذِفت واو مَفعُول قُلبت الضمة التي قبل العين كسرةً، لتصحّ الياء فتقول: مَبيعٌ" [5].

أما المحدثون فلهم قراءات في تفسير التحولات إسقاطًا كان أو حذفًا، إذ لم يقبلوا ما وصفته المدونة الصرفية القديمة، وذلك وصفهم لا مكان له في الدراسات الحديثة، ومن هذه القراءات محاولة برجشتراسر، إذ قال: "وللواو والياء انقلابات غير الاتحاد، منها أنهما في بعض الحالات، حذفتا إذا وقعتا بعد ساكن نحو مقُول بدل: مقْوُول، ومَخِييط التي أُبدلت من مَخْيُوط ...، وحذفت الواو والياء في الأمثلة المذكورة، ممّا يشبه التخالف؛ وذلك أن حركة الواو فيها كلها هي الضمة وحركة الياء هي الكسرة، فيتتابع حرفان مثلان" [6].

ويُلحظ أنَّ الحذف هنا نتيجة تَشابه بتوالي الأمثال، ولم يفسر الواو في مخيوط كيف تحولت إلى ياء في مخييط حتى صارت من باب توالي مثلان، أو ما يشبه توالي مثلين هما الواوان في ذوات الواو والياءان في ذوات الياء ويحذف أحد المثلين.

([1]) الكتاب: 348/4

([2]) ينظر: الكتاب: 4/ 349، المنصف :1/ 283

([3]) ينظر: المقتضب: 1/ 240

([4]) الخصائص: 1/ 261

([5]) الممتع الكبير في التصريف: 296

([6]) التطور النحوي للغة العربية: 48

فسر الدكتور عبد الصبور شاهين سقوط الواو، أو الياء في الاجوف عند صياغة اسم المفعول منه يجتمع هنا حركة الأصل (عين الكلمة)، وحركة الصيغة ممّا يحدث تضارب بين الأصوات أي تكون مزدوج ممّا يوجب إعادة للتشكيل المقطعي على أساس القمة الطويلة (الواو أو الياء) بسقوطهما من دون أدنى زيادة والصيغة المطلوبة من الفعل هي تحكم في الشكل المقطع الصوتي لذا تحدث صور مقطعية فالتحويل في صيغة مقول حدث هكذا:

مقوول: م ـَ ق/و ـُ ل، فصارت بعد إعادة التشكيل المقطعي مَقُول: م ـَ/ق ـُ/ل، أما الأجوف اليائي فيكون على نفس الوتيرة إلا أن الضمة الطويل تقلب كسرة طويلة لأجل التمييز بين واوي الأصل ويائيه [1]، فالتحول يحدث مَبْيوع: م ـَ ب/ي ـُ ع تنقل الحركة، فصارت مَبُوع م ـَ/ب ـُ ع تقلب الواو ياءً، فصارت مبيع م ـَ/ب ـِ ع.

ويرى الدكتور حازم علي أن افتراض صياغة اسم المفعول من الأجوف مَرَّ بمرحلتين، هما: مرحلة التصحيح ومرحلة انكماش الصوت المركب [2].

أما الدكتور الطيب البكوش فقد تفرد بقوله: "الواو مضمومة بعد حرف، فإنها تُدغم كالعادة في حركتها، ونظرًا إلى أنَّ الحركة هي ضمة طويلة، فإنَّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنما قد حُذفت" [3]، ولعل قوله هذا ينافي قواعد الإدغام، إذ الواو لا يمكن تصور زيادة طولها بالإدغام والكتابة الصوتية لا تلحظ وجود الإدغام.

تبنى الدكتور فوزي الشايب رأي الأخفش في أنَّ المحذوف عين الفعل لا واو صيغة مفعول، ولكن نجده يختلف معه في المراحل المتبعة، فيرى أنَّ واو مفعول في (مبيوع) تقلب ياءً فتماثل الذي قبلها فتصبح (مبييع)، ثم تأتي نظرية المخالفة بين الحركة وشبهها فنتخلص من شبه الحركة الياء فتصبح مبيع، وأما مقوول فالمماثلة متوفرة نسعى إلى المخالفة، إذ قال: "والأمر عندنا أيسر بكثير ممّا ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة للواوي مقوول كل ما يحصل هو مجرد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد عن طريق إسقاط الصامت فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بـ واو مفعول بالفاء، فتصبح (مَقُول) بوزن مَفُول ...، أما بالنسبة

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 200

([2]) ينظر: دراسة في علم الأصوات، د. حازم علي كمال الدين، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ – 1999م: 158

([3]) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 155

لليائي (مبيع) وأصله (مبيوع) فالذي يحصل أولًا هو عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فتتحول الكلمة بذلك من (مبيوع) بوزن (مفعول) إلى (مبييع) بوزن (مفعيل)، ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد بإسقاط الصامت أي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة (مبيع) بوزن مَفيل" [1].

ونحتاج إلى تفسير كيفية حدوث مماثلة بين الواو والياء في الفعل الأجوف اليائي ، "هل هي قاعدة مطردة بين الحركة وشبه الحركة؟ أم أنها تتشكل بالصورة المطلوبة، وتوظف حسب الحاجة، فتارة تكون بلا تعويض كما هي الآن، وأخرى تكون بالحذف والتعويض ونحن نرى أنه في بناء اسم المفعول في الأجوف اليائي أو الواوي يلتقي صوتا مد طويلان داخل سياق لغوي شبيه في تكونه بالمضارع المعتل عند إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وفي مثل هذه الحالة تعمد العربية إلى التخلص من هذا الوضع عن طريق حذف أحد هذين المدين، وأرى أنَّ المحذوف هو من بناء الكلمة لا الذي جاء لمعنى المفعولية أي الصوت الأصيل، بمعنى أنَّ المحذوف عين الفعل لا واو مفعول فيؤول الوزن بعد الحذف إلى (مَبُوع) في الأجوف اليائي و(مَقُوْل) في الأجوف الواوي، ثم تعمد العربية لأسباب تمييزية من ناحية كما يقول الطيب البكوش أو لتحقيق المغايرة بين واوي الأصل ويائيه" [2].

أما الدكتور جواد كاظم عناد فيرى سقوط الواو أو الياء من الصيغة المفترضة، إذ تتضمن الصيغة مزدوج صاعد بصورة (و ـُ) في مقوول أو واوي الأصل وبصورة (ي ـُ) في مبيوع أو يائي الأصل ويمثل هذا المزدوج كراهة فلجأ العربي إلى التخفيف، وذلك بإسقاط الجزء الأول من (و ـُ) والجزء الثاني من (ي ـُ) مراعاة أصل البنية المفترض هكذا:

مقوول: م ـَ ق/و ـُ ل، مبيوع: م ـَ ب/ي ـُ ع ، يترتب على الإسقاط مقاطع ابتدأت بقمة (حركة)، وهذا في العربية لا يكون فكان أن نقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي ليتقوم بها المقطع هكذا: مقول: م ـَ/ق ـُ ل، مبيع: م ـَ/ب ـِ ع، لذا لم يحدث التقاء ساكنين، ولم يحصل نقل للحركة كل ما حصل هو نقل للصامت [3].

([1]) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 74

([2]) الحذف الصرفي في اللغة العربية: 154

([3]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 112- 113

وبعد إسقاط الجزء الأول أو الثاني من المزدوج الصاعد، ويمكن تفسير ما حدث بالاعتماد على التشكيل الصوتي، وهو ظهور المزدوج الصاعد (و ـُـ، ي ـُـ) الذي تستثقله العربية "يبدو أنَّ وجود الضمة حركة طويلة وقمة لمقطع هي السبب وراء هذا الثقل، بما عُرف عن ثقل هذه الحركة، لهذا سعت العربية في هذا الموضع إلى التخفيف بحذف الضمة الطويلة، وتغليب المد في نصف المصوت (الواو، والياء) كحالة من التعويض عن الحركة الطويلة، تجنبًا لتشكيل مقطع مزيد في درج الكلام" [1].

وسمع بعض العرب من يقول بإتمام صيغة مفعول، ونسب إلى بني تميم، ومن المحدثين من فسره تفسيرًا تأريخيًا تمثل بقايا ركام اللغة، واستدلوا على شيوعها باللهجات الحديثة الدارجة، وما اللهجات الحديثة إلا امتداد للهجات القديمة نحو: مقوول ومبيوع ومصوون [2].

وعدَّ الدكتور إبراهيم أنيس إتمام الصيغة من القياس الخاطئ لدى الأطفال "قاس الطفل التميمي صيغة اسم مفعول من الأجوف على صيغته من الصحيح؛ لأن الأفعال الصحيحة هي الكثرة الغالبة في اللغة" [3]، ولم يثبت اختصاص هذا القياس بلهجة الأطفال، ويبدو إرجاعه للثقل الناتج من التقاء الواوين، وحركة الضم فخفف بحذف أحدهما، بينما استخف مع ما كان أصله يائي لذا جاء على صورته الأصلية [4].

([1]) الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة: 225

([2]) ينظر: فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983م: 44، المنهج الصوتي للبنية العربية: 200، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 183

([3]) في اللهجات العربية: 163

([4]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 197

الفصل الثاني

الافتراض في الإبدال

المبحث الأول: إبدال الهمزة

المبحث الثاني: إبدال الصامت من الصامت

المبحث الثالث: إبدال الصامت من الصامت

الفصل الثاني

الافتراض في الإبدال

توطئة:

الإبدال لغةً:

تنبه اللغويون إلى ظاهرة الإبدال في مطلع الدراسات المبكرة لارتباطه بالقرآن الكريم ووجوده فيه قبل معالجتهم ودراستهم، وقد ألف العلماء كثيرًا من المصنفات في هذا المجال، ومن طرق العرب في كلامهم إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض نحو: (مدحه ومدهه) (فرس رفل ورفن) [1]، وعرفه ابن منظور: "أبدل الشيء من الشيء وبدله: اتخذ منه بدلًا وأبدلت الشيء بغيره وبدله الله من الخوف أمنا، وتبديل الشيء تغيره وإن لم يأتِ ببدل، واستبدل الشيء بغييره تبدله به، إذا أخذه مكانه، والمبادلة: التبادل والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر" [2].

الإبدال اصطلاحًا:

عرفه ابن الحاجب بقوله: "جعل حرف مكان حرف غيره، ويُعْرَفُ بأمثلةِ اشتقاقه كتُراثٍ فإن أمثلة اشتقاقه: وَرِثَ ووارث ومَورُوث [ومِيراث]، فإذا قيل: تُراث عُلِمَ أن التاء مبدلةٌ عن الواو، وكذلك قولهم: أُجُوهٌ، فإنه جمع وجهٍ، وتصرفاته من الواو، فدلَّ على أن الهمزة عن واو"[3].

ويعدّ الإبدال من ميزات اللغة العربية، ونجده في أول كتاب وصل الينا هو كتاب سيبويه، إذ قال فيه: "باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفًا في حرف" [4]، ومقصد سيبويه من هذا النص أن هذا باب حروف الإبدال التي أطلق عليها حروف البدل واشترط عدم إدغام حرفٍ في حرفٍ.

وإن الإبدال هو إقامة حرف مقامه، وقد وضعت مسوغات للإبدال ومن أبرز من تكلم في هذا المضمار ابن يعيش بقولهِ: "أن تقيم حرفًا مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة

([1]) ينظر: الصاحبي في فقه العربية مسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، طبع مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1414هـ – 1993م: 209

([2]) لسان العرب (مادة بدل): 11/ 48

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 812

([4]) الكتاب: 237/4

واستحسانًا وربما فرقوا بين البدل والعوض، فقالوا البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالعوض" [1]، الواضح من تعريف ابن يعيش للإبدال، إذ عدَّ إقامة حرفِ مقام حرفِ إبدالًا، وأدرج مسوغات ذلك الإبدال على النحو الآتي، (ضرورة، وصنعة، واستحسان) فربما قصد بالضرورة هو ضرورة ترك الثقل عن طريق إبدال حرفًا مكان حرفِ سعيًا وراء الجهد الأقل[2]، وقصد بالصنعة وهو أسلوب من أساليب البلاغة لتحسين الكلام[3]، وأَتْبَعَه بالاستحسان ومقصد الاستحسان هو استحسان المتكلم والسامع معًا، وبعض علماء اللغة حاولوا عقد تشابه بين البدل والعِوض من حيث إنَّ العِوض ينوب عن المعوض كما ينوب البدل عن المبدل منه.

أما المحدثون فقد فرقوا بين الصوت والحرف بخلاف القدماء فالصوت هو الأثر المسموع الذي ينتجه الجهاز النطقي وينتقل بواسطة وسط ناقل إلى الإذن كي يحدث أثرًا سمعيًا، وأما الحرف فلا يُنطق إنَّما يفهم في إطار نظام من الحروف أي الرمز الكتابي للصوت [4]، وإنَّ الحرف له حالان حال ذهني وحال نُطقي فمثال ذلك حرف الواو إذا نظر إليه الناظر أدرك ذهنيًا أنه واو وإذا نطق بها أصدر صوتًا دالًا عليه، وبهذا الأمر يكون الصوت أشمل وأعم؛ لأنه شمل الحركات الصغيرة، لوجود أثر سمعي لها، فيمكن استبدال كلمة (صوت) بكلمة؛ (حرف)، وعلى هذا يكون تعريف الإبدال هو استبدال صوت بصوت آخر في لفظة ما، وذلك لتأثره بالأصوات القريبة منه [5]، يتبن ممّا سبق أنَّ الناطق بحرفِ ما هو يدركه ذهنيًا ثم ينطق به مصوتِ وكأن المسألة تتمحور حول إمكانية الإتيان بالصوت أي صوت الحرف أو الإتيان بالحرف ذاته، فالصوت يعدُ بدلًا من الحرف.

وعرفه محمد علي الخوليّ بقوله: "تغير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما" [6]، الواضح من قولهِ أنَّه اكتفى بصوت الحرفِ وعدَّ الإبدال هو

([1]) شرح المفصل، ابن يعيش: 7/10

([2]) ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق إبراهيم محمد، طبع دار الأندلس، ط1، 1980م.

([3]) ينظر: خطاب الطبع والصنعة رؤية نقدية في المنهج والأصول، د. مصطفى درواش، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د. ط، 2005م.

([4]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، طبع عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1430هـ – 2009م: 66، 74، الأصوات اللغوية: 9

([5]) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 30

([6]) معجم علم الأصوات، محمد علي الخولي، طبع مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1402هـ – 1982م: 9

إبدال صوت حرفِ بصوت حرفِ آخر من دون أن يأبه بشكل ذلك الحرف الذي يُرسم في الذهن، ويُفسر التطور الصوتي من باب الإبدال أو تباين اللهجات احيانًا، إذ كل صورتين تعطي نفس المعنى ناتجة عن إبدال تكون أحدى الصورتين أصل، والآخرى فرع، والعلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه تعللها التقارب في المخرج أو الصفة [1]، إذ تتأثر الأصوات فيما بينها فتتغيّر وينتج انسجام صوتي يسمى عند المحدثين بقانون المماثلة استدعاء صوتين مغايرين إلى التماثل أو الاقتراب [2]، فالمماثلة قد تكون تامة عندما يكون الصوتان المتجاوران متقاربين في الصفة والمخرج وهنا يلجأ أحيانًا إلى قانون المخالفة من أجل تخفيف الجهد العضلي [3]، وهذا التأثر أو الانسجام الناتج من الأصوات المتجاورة على نوعين إما تأثر رجعي، فيتأثر الأول بالثاني وإما تأثر تقدمي فيتأثر الثاني بالأول والتأثر الرجعي اشتهر في اللغة العربية أكثر من التأثر التقدمي [4].

والإبدال يكون على نوعين: أحدهما يكون الأصل فيه مفترضًا لا يثبت في النطق مثل: سماء أصلها سماو، ومِيزان أصلها مِوْزان ويسمي هذا الإبدال المطرد، القياسي، الواجب، والثاني: يكون فيه كُلّ من الأصل والفرع مستعملًا [5].

وهناك علاقة بين الإبدال والإعلال وهي علاقة عموم وخصوص، فالإبدال يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات سواء أكان في الصوامت أم في الصوائت، وأما الإعلال فهو خاص يشمل التبادل بين الصوائت فحسب [6]، قد يوجد أحدهما في الكلمة من دون أنَّ يوجد الآخر، ويمكن أنْ يميز بأنَّ الإعلال تكون قواعده في الغالب قياسية، وأما الإبدال فتكون معظم قواعده سماعية [7].

([1]) ينظر: من أسرار العربية: 59

([2]) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة زهراء الشرق، ط2، 2000م: 42

([3]) ينظر: الأصوات اللغوية: 196

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 169

([5]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد طبع مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2011م: 325

([6]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 167

([7]) ينظر: التطبيق الصرفي: 156- 157

المبحث الأول: إبدال الهمزة

يختص هذا المبحث بالهمزة، فصوت الهمزة من الأصوات العربية التي تميّز بظواهر صوصرفية عدَّة واحتلت مكانًا واسعًا في كتب القدماء والمحدثين ونكاد لا نجد كتابًا يخلو من ذكرها، وأنها كثيرة التغيّر، لذا نجد العلماء يختلفون في صورتها ومخرجها وصفاتها فجعل ابن الحاجب مخرجها من أقصى الحَلْقِ [1]، أما سيبويه فعدَّها نبرة في الصدر فحينئذ تكون أبعد الأصوات مخرجًا [2].

وطبيعة الهمزة عند المحدثين أنَّها صوت يخرج بعد حبس الهواء وذلك لانغلاق الوترين ثم انفتاحهما بصورة انفجار مصاحب لصفة الهمس، فهو صوت حنجري انفجاري أو ما يسمى بوقفة حنجرية [3]، واختلفوا في علاقتها مع الأصوات فتارة يجعلونها صوتًا صامتًا مستقلًا وتارة يجعلونها من ضمن أصوات العلة والعلاقة التي تجمعها بينهما وهي ذهنية تكمن في ذهن الناطق فهي مفترضة أي ليست حقيقية [4]، وما يفرقها عن أصوات العلة، بأنَّها صامت مستقل، وأصوات العلة حركية انتقالية حينئذ لا توجد علاقة بينها وبين أصوات العلة [5]، فصوت الهمزة من أعقد الأصوات التي واجهها الدرس الصوتي القديم والحديث، وتوسعت آراء العلماء في تفسيرها، لذا أفردنا لها مبحثًا خاصًا نحاول عبره أن نخرج بتفسير واضح.

إبدال الهاء من الهمزة في نحو: وأرقت وأرحت، إياك

تكلم اللغويون على هذه الظاهرة ومنهم ابن الحاجب، إذ قال: "الهاء تُبدل من الهمزة... في: هَرَقْتُ [هَرَحْتُ] وهيَّاكَ ولَهِنَّكَ، وأصله: أَرَقْتُ وأَرَحْتُ وإِيَّاك" [6]، نتصور أنَّ هناك افتراضًا ويدلّ عليه لفظة (أصله) أي هناك أصل غائب عن الاستعمال اللغوي، فالافتراض جاء هنا لشرح قاعدة إبدال الهمزة من الهاء بأسلوب الخبر [7]، والمسوغ من الإبدال هنا صوصرفي، إذ لو لم

([1]) ينظر: شرح الشافية لمصنفها:2/ 841

([2]) ينظر: الكتاب: 3/ 548

([3]) ينظر: مناهج البحث اللغوي، د. تمام حسان، طبع مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1990م: 97

([4]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 363، والقراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التوجيه الصوتي: 34– 35

([5]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 172

([6]) شرح الشافية لمصنفها:2/ 822

([7]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

يحدث لكان وزنه الصرفي غير موجود في العربية أي بناء مجهول، إذ قال ابن الحاجب: "يُحكم بأنَّ أصلَه: أَرَاقَ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أنَّ يكون وزنه هَفْعَلَ، وهو بناء مجهول"[1]، والافتراض هنا واضح، إذ بَيَّنَ الحكم مستعملًا أسلوب الشرط وأداته (لو) التي يدل امتناع الجواب لامتناع الشرط فلا يقع أبدًا وجوابها فعل مضارع منفي (لم يكن)، امتنع استعمال هراق؛ لعدم وجود بناء هَفْعَلَ في العربية [2]، والغاية من الافتراض هنا هي صياغة قاعدة صرفية عامة وشاملة مع إمكان دراستها دراسة صرفية [3].

وجعل سيبويه سبب الإبدال طلب الخفة، إذ قال: "أما هرقت وهرحت فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذَف استثقالًا لها، فلمّا جاء حرف أخف من الهمزة لم يُحذف في شيء ولزم الألف في ضارب، وأجرى مجرى ما ينبغي لألف أفعلَ أن تكون عليه في الأصل" [4]، ويلحظ ممّا سبق أن الأصل المفترض أرقت وأرحت الهمزة في أول الكلمة ثقيلة النطق؛ لشدتها، والهاء صوت رخو مهموس، لذا عدلت العرب عن الهمزة، واستعملت الهاء؛ لخفتها وأنَّ مخرجيهما على رأي القدماء من أقصى الحلق [5]، وفي العلم الحديث مخرج الهمزة من الحنجرة أي من فتحة المزمار [6]، ومخرج الهاء من أقصى الحلق، فعند النُطق بها يظل المزمار منبسطًا، فلا يتحرك الوتران الصوتيان معها [7]، وإن كلا من الهمزة والهاء عند النُطق بهما يأخذ الوتران الصوتيان وضعًا يسمح بمرور الهواء إلى الخارج، وذلك؛ لأنّ "أصوات الهمزة والألف والهاء أحادية الأداء، إذ إن المسؤول عن الأثر سمعي فيها جميعًا؛ الكيفية التي يتخذها الوتران الصوتيان من الهواء الخارج من الرئتين، إذ يكونان في وضعية يسمحان فيها للهواء بتحريكهما، ومن ثم حمل تلك الذبذبة إلى الخارج" [8]، بصرف النظر عن كون مخرجها من أقصى الحنجرة أو من الحلق فأنهما متقاربان في مخرجها فحصل إبدال بينهما.

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 813

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة ضوء علم اللغة في الحديث: 60

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 41

([4]) الكتاب: 4/ 285

([5]) ينظر: الكتاب: 4/ 433، سر صناعة الإعراب: 1/ 61

([6]) ينظر: الأصوات اللغوية: 87

([7]) ينظر: المصدر نفسه: 86

([8]) شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية– الحضور، والتمثلات، والظواهر: 78

وقال الرضيّ: "أقول: يقال هنرت الثوب: أي أنرته، وهَرَحت الدابة أي أرَحْتها، وحكي اللحياني: هَرَدْت الشيء: أي أردته، أُهَريده، بفتح الهاء، كهرقته أهَريقه" [1].

فالهمزة والهاء صوتان متقاربان من حيث المخرج، والإبدال بينهما كان شائعًا في لهجة طي "ويبدو أنَّ الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق جعلهم يقلبونها هاء لتداني مخرجيهما إلاَّ أنَّ قبيلة طيء متوغلة في البداوة" [2]، فكان الأشبه أنَّ تحافظ على الصوت الشديد المجهور؛ لأنه أوفق لطبيعتها، إلا أنَّه لا يبعد أنَّ يكون الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقَّة؛ لضعف أو علة بحيث آثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الانفجاري[3].

لو طبق نظام الميزان الصرفي في هذا الإبدال لاجتمع ساكنان في (أهرقت) والصواب أنَّ يكون وزنها أفعل ولم يجز تمثيل الميزان على أصله المفترض؛ لزم أنَّ يكون وزنه أهفلت؛ ويلزم تسكين الفاء، والواقعة قبلها هاء وهي ساكنة أيضًا على هذا الأمر يجتمع ساكنان [4].

والدرس الحديث اختلف في أي منهم أصل الهاء فمنهم من عدَّها من باب التوهم، إذ قال الدكتور إبراهيم السامرائي: "أقول: والفعل هراق جاء منه بالبدل: أراق، ثم جاء منه هرق فكان الهاء على توهم الأصالة" [5].

أما الدكتور عبد القادر عبد الجليل فذكر أن صوت الهاء تجتمع فيه صفتان صفة الصامت وصفة الصائت بقوله: "صوت حنجري احتكاكي- مهموس، مرقق، تجتمع في هذا الصوت صفتا الصامت والصائت، فالصامت؛ لأنه يُحدِث عند إنتاجه في نقطة معينة احتكاكًا، نتيجة لضيق المجرى الهوائي، ولولا هذا النوع من الحفيف (الاحتكاك)، لعدَّ هذا الصوت من فصيلة الصوائت، أما صفة المماثِلة للصوائت فذلك؛ لأنَّ كمية الهواء المارَّة عبر الحنجرة لا تلقي اعتراضًا في الفم، وأنَّ اللسان، والتجاويف الداخلية للفم، عند نطق هذا الصوت تكون في حالة تماثل حين إنتاج الصوائت، وأنَّ ليس له نقطة محددة يمكن أنَّ ينطلق منها" [6]، إذ مخرج الهاء

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 222- 223، ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 552

([2])الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 117

([3]) الأصوات اللغوي: 91

([4]) ينظر: المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبع دار الحديث القاهرة، د ط، د ت: 41

([5]) العربية تأريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، طبع مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1413هـ - 1993م: 183

([6]) علم الصرف الصوتي: 89- 90

يلي مخرج الهمزة، والهاء أيسر نطقًا من الهمزة، ويأخذ الناطق أسهل السبل، والهمزة في الدرس الحديث صوت مجهور، وفيها صعوبة في النطق؛ لأنها حنجرية، عند نُطقها تُسد فتحة المزمار على مستوى الوترين الصوتيين حيث يكون الانطباق كاملًا [1].

يرى الدكتور محمد حسن أنَّ الإبدال سببه التخفيف اشتراكما في المخرج، إذ قال: "أُبدلت الهمزة في هذه الكلمات هاء للتخفيف يفسر ذلك اشتراكُهما في المخرج (تجانس)" [2]، ولم يختلف عنه الدكتور جواد كاظم عناد في أنَّ منطقة إنتاج الهاء والهمزة واحدة "ينتمي هذان إلى المنطقة الخامسة أي أصوات الحلق والحنجرة وهما، في الواقع، ينتميان إلى مخرج واحد هو الحنجرة، فهما متجانسان، بذا تحقق التقارب في أقصى حالاته، فلا غرابة، إذاً في ما حدث بين هذين الصوتين من إبدال، ولكن يلاحظ أيضًا من أجل المقارنة، أنَّ هذين الصوتين لا يُدغم أحدهما في الآخر" [3]، يمكن توضيح ذلك عن طريق الكتابة الصوتية:

الأصل المفترض: أرقت ء ـَ/ر ـَ ق/ت ـُ أُبدلت الهمزة هاء، فصارت: هرقت هـ ـَ/ر ـَ ق/ت ـُ .

إبدال بين الواو والياء والهمزة

نتصور افتراضًا بإبدال الواو أو الياء همزةً يتجلى في مظاهر وضعها اللغويون قد يكون إبدالًا واجبًا أو جائزًا أو شاذًا وتحمل في طياتها أصولًا مفترضة ذهنية لم تستعمل في البنية اللغوية المنطوقة، ويحدث الإبدال بين الواو أو الياء، ويتنوع موقعه في الكلمة بين أول الكلمة ووسطها وطرفها كالاتي:

إبدال الهمزة واوًا في (أوَدِم، وأُوَيْدِم)

من مواطن إبدال الهمزة التي تكلم عنها اللغويون القدماء ومنهم ابن الحاجب هي إبدال الهمزة الثانية واوًا، بقوله: "قُلِبَت الثانية واوًا، كقولهم في تصغير آدَمَ: أُوَيْدِم، وأصله: أُؤَيْدِمٌ، كرهوا اجتماع الهمزتين، فقلبوا الثانية واوًا، وكذلك أَوَادِم – جمع آدَمَ وأصله أَآدِمُ على أَفَاعِلُ،

([1]) ينظر: علم الأصوات، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1420هـ – 2000م:179، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، د ط، د ت.: 117

([2]) المختصر في أصوات اللغة العربية (دراسة نظرية تطبيقية)، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، ط4، 1427هـ – 2006م: 83

([3]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 347

كرهوا اجتماع الهمزتين، فقلبوا الثانية واوًا" [1]، جاء الافتراض هنا لشرح قاعدة إبدال الهمزة الثانية واوًا، وبما أنَّ القاعدة شاملة جاء أسلوب ابن الحاجب الخبر فأفاد المتلقي حكمًا لم يكن عارفًا به [2]، والغاية للافتراض هنا تخفيف النُطق، إذ الناطق يجد صعوبة في نُطق همزتين متتاليتين معًا، وقُلبت واوًا لمسوغ الاطّراد اللغوي، الذي ينص على أنَّ "إذا اجتمعت الهمزتان في كلمةٍ فإن كانت الثانيةُ ساكنةً وجب قلبها حرفًا من جنس حركةِ ما قبلَها، كآدمَ، اِيْتِ، أُوْتُمِنَ"[3]، وحركة الهمزة الأولى هنا الضم فقلبت الهمزة الثانية واوًا.

ولم يكن ابن الحاجب أولَ من تكلم عن هذه المسألة، فسبقه كثير من اللغويين أولهم سيبويه، إذ قال: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحققا" [4]، لذا فإنَّ الهمزة الثانية من (آدم) تُبدل "وإذا جمعتَ آدَمَ قلت: أوادم، كما أنَّك، إذ حقرت قلت: أُوَيْدِمُ؛ لأن هذه الألف لمّا كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أَنفس الحروف، فأرادوا أن يكسِّروا هذا الاسم الذي قد ثبت فيه هذه الألف صيَّروا ألفه بمنزلة ألف خالد" [5]، ويفهم ممّا سبق إذا اجتمعت همزتان في بداية الكلمة وكانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة قلبت الهمزة الثانية واوًا نحو: جمع آدَم على أُوَادِم وتصغير آدَمَ على وأُوَيْدِم وذلك للتخلص من الثقل الذي سببه اجتماع الهمزتين؛ لأن الهمزة "نبرة في الصدر تُخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقُل عليهم ذلك، لأنَّه كالتهوع" [6].

ويرى المبرد أنَّ إبدال الهمزة الثانية من (آدم) وجمعها، إذ قال: "أمَّا ما كان في كلمة؛ فنحو قولهم: آدَم، جعلوا الثانية ألفًا خاصة؛ للفتحة قبلها، وقالوا في جمعه: أَوادِم" [7].

اختلف المحدثون فيما بينهم، إذ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ إبدال الهمزة واوًا غير مسلم به؛ لأن اللغة تعدَّ (أوادَمَ) جمع آدمَ وبعد إسقاط الهمزة الثانية فتكون على مثال (خاتم

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 737/2

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56- 57

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 734

([4]) الكتاب: 3/ 549

([5]) المصدر نفسه: 3/ 552

([6]) المصدر نفسه: 3/ 548

([7]) المقتضب: 1/ 295، ينظر: الأصول في النحو:2/ 403، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 307، الممتع الكبير في التصريف: 1/ 243، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 57

وطابع) حين يجمعان على (فَوَاعِل) يقال: خَوَاتِم وطَوَابِع وكذلك الحال مع أوَادِم فالواو فيها واو الصيغة ليست بدل عن الهمزة الثانية، وكذلك تصغير (آدَم) على (أُوَيْدِم) فقد اتصلت ضمة التصغير بفتحة العوض، فتكونت الواو [1]، ولعل تفسيره في الجمع صحيح فهو من قبيل حذف الهمزة، فأين الإبدال في التصغير؟ بل تكونت الواو نتيجة انزلاق بين الضمة والفتحة، أي سقطت الهمزة الثانية، ولعل سبب سقوطها هو صعوبة النُطق بهمزتين متتاليتين، مع بقاء حركة الهمزة الساقطة، فتتابع صوتا الضمة والفتحة اللذان نتج عنهما الواو.

ويرى الدكتور كاطع جار الله أنَّ (أوادم) يختلف تشكيلها الصوتي عن (أؤيدم) وذلك لاختلاف وزن المفرد "أَأْدَمُ (أَفْعَل) = أَأَادَمُ (أفَاعَلُ) وتشكيل الجمع هو: أ ـَ/أ ـَ/د ـِ م ـُ ؛ لثقل تتابع المقطعين المنبورين في صدر الجمع عُمد إلى التخفيف فسقطت الهمزة الثانية فتشكل المقطع الغريب (أ ـَ ـَ) ابتداء، وهنا لم يجز التخلي عن أحد الصائتين للتخلص من غرابة المقطع؛ لأن الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة كلاهما علامة للجمع وبحذف أحدهما يختلُّ بناء الجمع فاضطروا إلى الحفاظ عليهما معًا وذلك بالتوفيق بينهما عن طريق اجتلاب الواو اللينة واسطة بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة فيصبح الشكل: أ ـُو ـَ/د ـِ/م ـُ " [2].

أما في حالة التصغير (أ ـُ/أ ـَ ي/د ـِ/م ـُ) فقد سقطت الهمزة للتخفيف، فصار (أـُ ـَ ي/د ـِ/م ـُ) فتكون مقطع غريب في اللغة العربية؛ لأن فَقَدَ قاعدته ولا يمكن حذف الفتحة والضمة فهما علامتا التصغير فلجأ الناطق إلى اجتلاب صوت اللين الواو؛ ليكون وسطًا بين ضمة التصغير فتحته وأصل التشكيل في التصغير(أـُ ـَ ـَ ي/د ـِ/م ـُ)، والمقطع الأول غريب من نوعه؛ لوجود ثلاثة صوائت متتابعة هي: ضمة التصغير، وألف المفرد، وفتحة التصغير، وعلامتا التصغير لا يمكن حذفهما واكتفوا بحذف ألف المفرد، ثم تكونت الواو نتيجة الانزلاق بين الضمة والكسرة [3].

ويبين الباحث سعيد محمد إسماعيل أنَّ الذي حصل في (أَوَادِم) من قبيل النقلات الصرفية فوزنها (فَوَاعِل) الفاء تقابل الهمزة الأولى ونصف الحركة الواو تقابل الهمزة الثانية، فسقطت الهمزة الثانية وحل محلها واو الصيغة، أما الذي حصل في (أُؤَيْدِم)، فإن الإبدال يعود إلى تباين

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 183- 184

([2]) الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة: 285

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 285- 2287

في الحركات والانتقال من الضمة إلى الفتحة فوجد صعوبة في النُطق، فأراد المتكلم تقريب مسافة الانتقال، فعمد المتكلم إلى قلب الهمزة الثانية إلى نصف الحركة، وإحداث مخالفة بين الهمزتين اللتين لا يفصل بينهما إلا حركة قصيرة هي الضمة، فقلب المتكلم الهمزة إلى نصف الحركة لما بينهما من تداخل فونيمي [1]، يمكن توضيح ما حدث عن طريق الكتابة الصوتية:

أَآدِم: ء ـَ/ء ـَ/د ـِ م ؛ لصعوبة النطق بمقطعين متتاليين مهموزين حذفت الهمزة الثانية وعوضت عنها بواو الصيغة، فصارت: أَوَادِم: ء ـَ/و ـَ/د ـِ م، أما أُؤَيْدِم: ء ـُ/ء ـَ ي/د ـِ م، فأُبدلت الهمزة الثانية واوًا، فصارت: ءـُ/و ـَ ي/د ـِ م.

إبدال الواو من الهمزة في أول الكلمة نحو: أول، أواصل

من مواطن الإبدال التي تحدث عنها ابن الحاجب إبدال الواو همزةً إذا وقع في أول الكلمة فعندئذ يجتمع واوان وتحركت ثانيهما، إذ قال: "إذا اجتمع واوان متحرِّكتان في أوّل الكلمة أُبدلت الأولى التي هي فاء همزة، فتقول في جمع واصل: أواصل وأصله: وواصل؛ لأن الواو الأولى هي الفاء في واصل والواو الثانية هي الألف أُبدلت [واوًا كما أُبدلت] في ضوارب، فاجتمعت واوان على الوجه المستكره، فوجب قلب الأولى همزة، وتقول في تصغيره: أُويصل، وأصله: وويصل فالواو الأولى هي الفاء والثانية ألف وصل أُبدلت واوًا مثلها في ضويرب، فوجب قلب الأولى همزة" [2]، ويُلحظ الافتراض هنا جاء ليفسر قاعدة إبدال الواو همزة مستعملًا أسلوب الشرط متصدر بأداة (إذا)، والشرط في نطاق الإمكان والإبدال هنا لا يحصل إلا في حال اجتماع واوين؛ لأن جواب الشرط متسبب عن افتراض فعل الشرط ولعل سبب الإبدال تجاور الواو والألف الذي هو أقرب الأصوات إلى الهمزة [3]، والمسوغ للافتراض هو اجتماع واوين في بداية الكلمة، مستكره في العربية، لذا قُلبت الواو الأولى همزةً، فالافتراض هنا عالج التغيّرات التي طرأت على أصل بنية الكلمة، ثم سُوغت هذا التغيَّرات على وفق قاعدة إبدال الواو همزةً[4].

([1]) ينظر: القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 139 – 140

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 748– 749

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث: 60، 186

([4]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب: 8

أما (أوَّل) فتعالج مثل: (أواصل)، إذ يبدل الواو الذي في البنية المفترضة همزةً، إذ قال ابن الحاجب: "والأوَلُ جمع الأُولى أن أصله: واو وواوُ ولام فإذا جُمعت الأُولى، وفاؤُها واوٌ وعينها واوٌ، وجمعها على الفُعَلِ، وجب أن يُقال: إنَّ أصله وُوَلٌ، فوجبَ قلب الأولى همزة لذلك"[1]، يُلحظ مجيء الافتراض ليبين قاعدة اجتماع واوين في أول اللفظة وشرحه ابن الحاجب بأسلوب الاشتراط القولي المتمثل بـ (إذا) الشرطية المتبعة بفعل القول المنسوب إلى الغائب وجواب الشرط متوقف على حصول الشرط [2].

ويرى سيبويه أنَّ الغاية من الإبدال الخفة: "إذا التقت الواوان أولًا أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطردًا" [3].

وعلل المبرد قلب الواو همزة في جمع وتصغير (وَاصل) بالهروب من ثقل تتابع واوين في بداية الكلمة، إذ قال: "وإنَّ التقت في أول الكلمة واوان ليست إحداهما للمد لم يكن بُدُّ من همز الأولى، إذ كنت مخيرًا في همز الواو إذا انضمَّت، وذلك قولك في تصغير واصل: أُوَيْصَل، وكان أصلها: وُوَيصِل؛ لأن في واصل واوًا وألف فاعِل تبدل في التصغير واوًا، تقول في ضارب/ : ضُويرب" [4]، ويمكن كتابتها كتابة صوتية:

واصل: وـَ/ص ـِ ل وجمعها أواصل: ء ـَ/وـَ/ص ـِ ل والأصل المفترض وواصل: وـَ/وـَ/ص ـِ ل وتصغيره أويصل ء ـُ/و ـَ ي/ص ـِ ل والأصل المفترض وويصل: وـُ/وـَ ي/ص ـِ ل.

انتخب العكبري التفسير الصوتي لدى مُجَوَّدي القرآن، إذ قدر الواو بضمتين وبما أنَّه اجتمع واوان أي تتابع أربع ضمات فثقل النطق، وهذا ما جعل الناطق يميل إلى إبدال الواو الأولى همزة تخفيفًا، إذ قال: "إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى منهما همزةً نحو: (الأولى) وجمع (واصل) وتصغيره: (أواصل) و (أُوَيْصل) وإنَّما كان كذلك؛ لأن الواو مستثقلة لكونها خارجة من عضوين وهي مقدرة بضمتين، فالواوان في تقدير أربع ضمات، ثم هما من جنس واحد، والنطق بالحرف بعد مثله شاق على اللسان حتى أوجب ذلك الإدغام إذا أمكن، وهنا لا

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 749

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([3]) الكتاب:4 / 333

([4]) المقتضب: 1/ 232، ينظر: الخصائص: 2/ 90، الصرف الواضح: 331

يُمكن؛ لأن المدغم الأول يجب أنَّ يكون ساكنًا، والأول لا يمكن إسكانه فعند ذلك هرب إلى حرف آخر وهو الهمزة لما ذكرنا من قبل" [1]، فالواو الذي في الأصل المقدر أُبدل همزةً لأجل تخفيف النطق المستثقل، لوجود واوين متتاليين وانضمام الواو في التصغير [2].

وأمّا ابن مالك فقد بنى فرضيته على أنَّ إبدال الهمزة واوًا لأجل التآخي بين الهمزة وأصوات اللين شرطه أنَّ تكون الواو الثانية صوت مد مزيدة أو مبدلة، ويعني المد أنَّ يكون الصوت ساكنًا وبعده ضمة، ففي (أويصل) تصغير (واصل)، والأصل المفترض (وُوَيْصِل) فالواو الأولى فاء اللفظة مضمومة والثانية متحركة وهي مبدلة عن ألف فاعل، إذ قال: "فاستثقل تصدير واوين فأبدل من أولاهما همزةً؛ لأن الهمزة إنَّ لم تواخي الواو فهي مواخية لأختها وهي الألف من حيث إنَّها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أولًا ... وكانت الأولى أحق بالإبدال؛ لأن الهمزة لا تغير إذا كانت أول بخلافها، إذ كان غير أول" [3]، وتعليل ابن مالك للإبدال بوجود مناسبة صوتية بين الهمزة والواو وهذا ما يُفهم من لفظة (تواخي)، وقوله هذا فيه نظر، إذ الدرس الحديث لا يرى جامعًا بين الواو والهمزة لا في المخرج ولا في الصفات، فالهمزة وقفة حنجرية والواو صوت انطلاقي، شبيه بالحركة شفوي وعلى هذا لا يوجد أي قرب بينهما فلا يجوز أنَّ نقول الهمزة بدلًا عن واو في هذه الصيغ الصرفية لتباعد بينهما [4].

وقد علل الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ سبب الإبدال يعود إلى كون اللغة العربية كرهت البدء بحركات يصعب نطقها فجرى العربي إلى نبرها [5]، ويُلحظ التركيب المقطعي لهذه الكلمات متكونًا من تتابع حركي متقارب، والمتمثل بشبه الحركة (الواو) والحركة القصيرة التابعة له (الضمة)، ثم شبه الحركة (الواو) والحركة القصيرة التابعة له (الفتحة)، وهذا التتابع ثقيل على لسان الناطق [6]، فالفتحة مجانسة للضمة، وهذا التماثل بين الحركات أثقل من تنافر

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 295- 296، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 1/ 221

([2]) ينظر: شرح المفصل: 10/ 10

([3]) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي النحوي (ت 672هـ)، تحقيق محمد عثمان، طبع مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1430 هـ – 2009م: 101- 102

([4]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د. فوزي حسن الشايب، طبع عالم الكتب الحديث، الاردن، ط 1، 1425هـ – 2004م: 340

([5]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد الصبور شاهين، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت: 92

([6]) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 56

الحركات؛ لأن التنافر ينماز بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية[1]، وتعاقب المزدوجان في أواصل وأول أي تتابع مقطعين مفتوحين قاعدة كل مقطع هي جزء من المزدوج والنطق بها غير شائع، إذ أضيف بينًا على نسيج اللفظة اضطر معه إلى حذف الجزء الأول من المزدوج الصاعد (وَ) ونبر (همز) موضعه [2]، والإبدال حدث لأمرين أولهما: طلبًا للمخالفة بين الحركات فالضمة حركة مرتفعة يرتفع معها اللسان إلى أعلى مدى من تجويف الفم، والفتحة حركة منخفضة ينخفض معها اللسان أدنى مستوى من قاع الفم، وثانيهما: موقعيه الواو المبدلة، إذ جاءت في أول الكلمة وهو موضع يفترض فيه القوة والارتكاز، وتحتاج الأصوات فيه إلى درجة عالية من الوضوح، وهذا لا تستطيع الواو أن تحققه بل الهمزة تحققه أفضل؛ ولهذا لا توجد غرابة في الإبدال هنا [3]، وقد يعزى سبب الإبدال إلى المخالفة الصوتية فحسب، وذلك لتجاور صوتين متماثلين في كلمة واحد يحتاج إلى جهد عضلي، ولتسهيل الجهد بإبدال أحد الصوتين صوتًا آخر [4] .

وقد ذكر الدكتور عبد القادر عبد الجليل تعليل الإبدال في ما كان على زنة فَوَاعِل نحو: أَوَاصِل، وذلك بقوله: "ولعل في هذه الشواهد رؤية صوتية تكمن في أنَّ الواو الأولى صوت انتقالي متبوع بصائت قصير، والواو الثانية صوت انتقالي متبوع بصائت طويل، وكلا الصائتين من جنس واحد وأصلهما (الفتحة)، ممَّا يؤدي إلى تركيب حركي مزدوج القيمة، وهذا يتطلب صوت الهمزة، بغية تصحيح المسار الصوتي، وتحقيق عامل النبر الوظيفي" [5].

أما الدكتور كاظم عجيل فيرى أنَّ الواوين في بداية الكلمة ليست واوين إنما هي واو وحركتها (المزدوج) والأمر راجع إلى صعوبة النطق؛ لذا سعت العربية إلى التخلص من هذه الصعوبة والتعويض عن الواو بالهمزة [6]، ويُفهم من حالة تكون المزدوج هنا يتطلب عند النطق

([1]) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 61 – 62

([2]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 82، 85

([3]) ينظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني (بحث)، د. ابو أوس إبراهيم الشمسان، طبع مجلس النشر العلمي، الكويت، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 1423هـ – 2002م: 41

([4]) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 64

([5]) علم الصرف الصوتي: 427 – 428

([6]) ينظر: التعليل الصوتي لمسائل الهمزة في كتب علم الأصوات الوظيفيِّ، د. كاظم عجيل الجبوري، طبع مؤسسة الصادق الثقافية، العراق، بابل، ط1، 2021م: 79

انتقال اللسان من صائت إلى نصف صائت ثم يرجع للنطق الصائت نفسه فعملية إرجاع اللسان للنطق بهذا صوت مرة أخرى يتطلب جهدًا عضليًا.

إبدال الهمزة من الواو والياء في: (كساء، رداء)

من مواطن إبدال الواو والياء همزةً التي تحدث عنها ابن الحاجب هي وقوع الواو لامًا للكلمة وقبلها ألف زائد، إذ قال: "كرهوا الواو والياء متطرفتين بعد ألف زائدة، فقلبوهما همزة"[1]، وكان هذا شرحًا لقوله: "وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائد نحو: كِسَاءٍ ورِدَاء"[2]، ويُلحظ مجيء الافتراض هنا ليبين إبدال الواو والياء همزةً وعرض المسألة بأسلوب الخبر، إذ إنَّ المقام إعطاء حكم عام هو متى وقعت في طرف الكلمة وقبلها ألف أُبدل[3]، والمسوغ للافتراض هو كراهة النُطق بحرفي العلة (الواو أو الياء) نهاية الكلمة، وقبلها ألف زائدة، فتجاهل الصرفيون التفسير الصوتي، وسببه يعود إلى تحكيم المنطق العقلي في المنطق اللغوي الصوتي، فأدى إلى ضعف التعليل والاضطراب [4]، في الحقيقة أُبدل الواو والياء همزةً بعد قلبها الفًا، وإنَّما حدث الإبدال بعد تقدير أنَّ الألف التي قبلها كالمعدومة، وهذا إنَّما يقوى إذا كانت الألف زائدة؛ لأنه تقدير الزائد كالمعدوم أقرب من تقدير الأصلي كالمعدوم لذلك أُبدلت في كساء ورداء، ودليل الإبدال رجوعها إلى أصل مقدر[5]، وسبب الإبدال هو التقاء ساكنين فوجب التحريك، فكان أقرب الأصوات للواو هو صوت الهمزة فأُبدل إليها، ثم أن وقوعه في طرف اللفظة الذي يكون عرضة للتغيير أكثر من غيره، وإنَّ ما قبله مفتوح ولا يفصل ما بينهما إلا الألف الزائد[6].

الأصل: كساو: ك ـِ/س ـَ و قلبت الواو الفًا فأصبحت كِسَاْ: ك ـِ/س ـَ ـَ التقى ألفان وكلاهما ساكنان فأُبدل الساكن الثاني إلى أقرب الأصوات له وهو صوت الهمزة، فصارت كساء: ك ـِ/ س ـَ ء.

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 801

([2]) الشافية في علم التصريف: 106

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([4]) ينظر: تقويم المنهج الصرفي (أطروحة دكتوراه) رزاق جعفر عبد الحسين، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1429هـ – 2008م: 126

([5]) ينظر: الكتاب: 3/ 349 ، الايضاح في شرح المفصل: 2/ 465

([6]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 348

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد عدَّ الواو والياء صوامت ضعيفة وليست انصاف صوامت، إذ قال: "يجب أنَّ يطلق عليها صوامت ضعيفة؛ نظرًا لسكونها، وليس أنصاف صوامت كما يطلق عليهما غالبًا؛ لأن هذه التسمية لا تصدق على صامت يكون أصلًا من أصول الكلمة" [1]، إذ يُلحظ أنَّ أصل الكلمة منتهية بواو مسبوق بألف مد، ما يسمى بالمزدوج (فتحة طويلة + ضمة) ينشأ عند النطق بهما مجتمعين واو من الناحية السياقية للكلمة، أما من الناحية الصوتية ما هي إلا انشطار المزدوج وسقوط الضمة وبقاء الفتحة الطويلة [2]، وأرجع الإبدال أيضًا إلى كون الواو في نهاية الكلمة ولاسيما في حالة الوقف فأن العربي لا يقف على الحركة في مثل: كساو فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت، هو الهمزة، التي تستعمل هنا قفلًا مقطعيًا، تجنبًا للوقف على مقطع مفتوح [3]، الكتابة الصوتية توضح ذلك:

كساو: ك ـِ/س ـَـ ـُ أُريد قفل المقطع الصوتي فقفل بصوت صامت وهو الهمزة، للتخلص من الوقوف على المقطع المفتوح المتكون من قمتين، وهذا غير موجود في المقاطع اللغة العربية، لذا أُبدلت صوت الهمزة فأصبح: كساء: ك ـِ/س ـَ ء، أو من أجل تصحيح نهاية المقطع، إذ لا توجد علاقة بين الواو والهمزة، وإنَّ وجود الألف والواو في نهاية المقطع ما هي إلا (فتحة طويلة+ ضمة) [4].

أما الدكتور عادل نذير فذهب إلى أنَّ الدكتور شاهين قد طوع المظهر الصوتي تطويعًا كي ينفي القيمة الوظيفية للهمزة وتبقى الحاجة الأدائية فقط عندما رأى انتهاء اللفظة (آو) ينتهي به التحليل الصوتي إلى المزدوج (ـَ و) ممّا يجعله مقطعًا مغلقًا لا مفتوحًا [5]، إذ العربية لا تستسيغ المقطع المفتوح في حالة الوقف، واحتراز الدكتور شاهين يراه استاذنا الدكتور عادل نذير: احترازًا أوقعه في المحذور؛ لأن إحالته كلا الواو والياء إلى مصوتات قصار استدعاء، لمّا يوجب الإقفال بالهمز يجعل من (كساو) مشتملًا على مقطع بقمتين، إذ هذا يخالف طبيعة

([1]) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 43- 44

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 81

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 177

([4]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 81

([5]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 285

المقاطع الصوتية في العربية [1]، وعدَّ بذلك رأي الدكتور عادل مخالفًا لمّا ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين، إذ لا تكون الواو في (كساو) هي طرف في الانزلاق، بل هي صورة الانزلاق التي نشأت من تجاور الفتحة الطويلة والضمة "أي أنَّ الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو إذا لم يحدث هذا الانزلاق نتيجة الفصل بين الحركتين – بسكتة مثلًا– لم تُنتج الواو، أو الياء" [2].

أما الدكتور جواد كاظم عناد فعدَّ صورة المزدوج الهابط (ـَ و) في كساو غير متحققة في العربية، وما حدث هو إسقاط الواو وتعويض الهمزة موضعها [3]، وهذه التعليلات كلها مفترضة.

بناء فوعل من وَارَى

من أساليب العرب في شرح المسائل الصوتية الصرفية هي صياغة كلمة على بناء معين من باب التدريب وإعمال العقل أو ما تسمى بـ (مسائل التمرين الرياضية)، إذ قال ابن الحاجب "وقعت الواو الثانية فيه ساكنة، كبنائك فُوعِلَ من وَارَى، تقول: وُورِيَ، وهو الأكثر، وأُورِي بقلب الواو همزة" [4].

ودليل الافتراض القياس، إذ بنى ابن الحاجب لفظة غير معروفة من لفظة معروفة على وزن معروف، إذ بنى وَارَى على فُوعِلَ فجاز لك احتمالان إما أن تقول: وُورِيَ ورجحه، أو تقول: أُوْرِيَ أُبدلت الواو الأولى همزةً، والهدف من الافتراض الدربة والمران وإعمال العقل؛ لأن نتج من ذلك شكل غير واقعي مفترض بعيد عن الطبيعة الصوتية والكتابية للفظة [5]، يمكن كتابتها صوتيًا.

كلمة وَارَى: و ـَ/ر/ـَ عند بنائها على فُوعِلَ تصبح وُورِيَ: و ـُ/ر/ـِ/ي ـَ تقلب الواو الأولى همزةً فتصبح أُوْرِيَ: ء ـُ/ر/ـِ/ي ـَ

وعلل ابن الحاجب الإبدال في ثاني الاحتمالين "تقلب الواو على وجه الجواز لا اللزوم إذا كانت مضمومة مفردة، أو واقع بعدها واوٌ ساكنة، كوجوه ووُوْرِيَ؛ لأنه ليس استثقالها ساكنة

([1]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 287

([2]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 30

([3]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 83

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 749

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 37

كاستثقالها متحركة" [1]، فكلتا الحالتين موجودة في (وُوْرِي)، إذ الواو الأولى مضمومة وبعدها حرف ساكن جاز لك إبدال الواو الأولى همزة طلبًا للخفة وذلك لثقل اجتماع واوين، في أول الكلمة أو "وإنَّ شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل، لأنهما أثقل من الواو والضمة"[2]، ونفهم ممّا سبق أنَّ الواو الأولى مضمومة والثانية ساكنة غير أصلية، إذ إنَّها صوت مد مبدل عن ألف لذا جاز إبدال الواو الأولى همزة [3].

أما المحدثون فلم يختلفوا عمّا ذهب إليه القدماء في عدّ القلب جائزًا؛ لأن الواو الثانية ليست من أصل الكلمة بل عارضة جاءت نتيجة بناء الفعل على زنة فُوعِل أي لم يجتمع واوان في بداية الكلمة بل واو واحدة متلوه بضمة الطويلة وتحركت الواو بحركة من جنسها (ضمة طويلة) وهي حركة الصيغة البنائية، ولقد تحملت اللغة ثقل التجانس لعروضه وقله وروده [4]، ولا يستساغ في اللغة العربية البدء بحرف وحركة من جنسه، إذ تتوالى حركات متشابهة فالضمة بعض الواو [5].

إنَّ سلوك العربية العام في المخالفة بين اجتماع الواو والضمة الطويلة ما يسمى بالمزدوج، فتكون المخالفة هنا في التضحية بشبه الحركة، راجعة إلى قانون الاقتصاد في الجهد؛ لأن أشباه الحركات تحتاج عند نُطقها إلى جهد عضلي أكبر من الحركات، إذ إنَّ الحركات ما هي إلا نفس طليق، فضلًا على أنَّ الحركات أبين في السمع من أشباه الحركات [6]، وهذا الافتراض يصور الإبدال هروبًا من تتابع حركي، من أجل وظيفة النبر فهو مطرد في لهجة هذيل [7]، ويعزى الإبدال إلى الظواهر لهجيه بين القبائل الذي يخلق نوعًا من الارتباط الذهني مفترضًا لا يستند إلى حقيقة [8].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 749

([2]) الكتاب: 4/ 333

([3]) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 307، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 76/3

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 178- 179

([5]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 79

([6]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 409

([7]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 129، الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، أنجب غلام نبي بن غلام محمد، مملكة السعودية، 1410هـ – 1989م: 115

([8]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 84- 85

وبما أن ووري الواو الثانية غير أصلية بل عارضة مبدلة عن ألف مد فهي لم تبدأ بواوين بل بواو وحركتها أي المسألة مسألة حذف وتعويض والإبدال هنا متعلق بصعوبة نطق المزدوج؛ لذا سعت العربية إلى التخلص منه والتعويض عنه بالهمز[1]، ولعل السبب وراء إبدال الواو همزةً، كونه مستساغًا في لهجة ما، وصعوبته في لهجة أخرى فأبدلت همزة، وقد اتفق المحدثون على صعوبة النطق بواوين مجتمعتين لذا كان الإبدال جائزًا.

بناء قَرَأَ على زنه فِعَلّ

ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ بناء الفعل قَرَأَ الثلاثي المهموز اللام على وزن رباعي هو (فِعَلّ) تجتمع فيه همزتان آخر الكلمة تُبدل ثانيهما، إذ قال: "وإذا بنيت مثل: سِبَطْرٍ من قَرَأَ قلت: قِرَأْيٌ، وأصله: قِرَأْءٌ، وجب قلب الثانية ياء لاجتماع الهمزتين. قُلتُ: ولو قيل: قِرَأْوٌ لكان أولى؛ لأن الهمزة الثانية في الكلمة إذا كانت متحركة إنما تُقلب ياءً في نحو: جاء وأَيِمَّة، وتقلب واوًا فيما عداه" [2]، استعمل ابن الحاجب أسلوب الاشتراط القولي الذي تصدرته الأداة (إذا) واتبعه فعل القول، وهو أحد أساليب الافتراض [3]، إذ وضح ابن الحاجب بناء فعل ثلاثي مهموز اللام من فعل رباعي صحيح على زنه فِعَلّ وهو بناء تألفه العرب، ولكن لم يُسمع بناء الفعل قَرَأَ عليه، ويسمي سيبويه هذا النوع من المسائل بـ (التصريف)، والغاية منه إعمال الفكر وتدريبه فيما هو غير وارد في اللغة، والتمرين عليه؛ ليحصل على تمكن وينال ملكة فيما هو موجود ومستعمل في اللغة فعلًا [4].

الفعل قَرَأَ ق ـَ/ر ـَ/ء ـَ عند بنائها على زنة فِعَلٌ أصبحت قِرَأْءٌ: ق ـِ/ر ـَ ء/ء ـُ ن اجتمعت همزتان في بداية الكلمة قلبت الثانية ياءً، فصارت قِرَأْي: ق ـِ/ر ـَ ء/ي ـُ ن.

ويرى المبرد تصحيح الهمزة التي آخر الكلمة بقلبها ياءً، إذ إنه لا تلتقي همزتان في آخر الكلمة، إذ قال: "فإذ قلت من قرأت مقل (قِمَطْر) قلت: (قِرَأْيٌ) فاعلم، تصحّح الياء؛ لأنه لا تلتقي همزتان" [5]، ولعل سبب الإبدال هنا اجتماع همزتين في آخر الكلمة، ولا تجتمع همزتان

([1]) ينظر: التعليل الصوتي لمسائل الهمزة: 78– 79

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 893

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([4]) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثيّ، طبع مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ – 1965م: 24، الافتراض الصرفي: 37 – 39

([5]) المقتضب: 1/ 301

في كلمة واحدة محققتين، ومن ذلك بناء قَرَأَ من قِمَطْر يكون قِرَأْيْ أُبدلت الهمزة الثانية ياءً [1]، وعلى هذا الرأي أُبدلت ياء ولم تُبدل واو لوقوعها رابعة وهو موضع يغلب فيه وقوع الياء على الواو تشبهًا بـ (جائي) اجتمعت همزتان وأُبدلت الثانية منهما ياء [2]، ولا يمكن الإدغام هنا وذلك؛ لأن الهمزة ثقيلة على اللسان، ما أنَّ اجتمعت حتى أُبدلت مع شرط عدم وجود مانع للإبدال، ولم يكن هنا مانع يمنع إبدالها ياء فأُبدلت [3]، ومن يرى إبدال الهمزة واوًا لاستحقت الواو أنَّ تصير ياء مثل: قرأي وأصلها المفترض: قِرأْأ [4].

واعترض الجاربرديّ على كلام ابن الحاجب الذي يرى أنَّ الهمزة تقلب واوًا فيما عدا جاء وأيمة بقوله: "سهو لما عرفت؛ ولأن ما ذكره حكم الهمزتين المتحركتين، وما نحن فيه ليس كذلك"[5]، وأكد أنَّ الواقع اللفظي للهمزتين يخالف ما ذهب إليه ابن الحاجب من حيث إن الهمزة الأولى هنا ساكنة والثانية متحركة في حين أنَّ ابن الحاجب شبه همزتي (قِرَأْء) بهمزتي (أئِمَّة) المتحركتين.

أجاب اليزدي على اعتراض الجاربرديّ بقوله: "فمستدع لخلاف مقصوده؛ لأن الهمزتين المتحركتين إذا كان حكمهما في غير جاء وأيمة أنَّ تقلب الأخيرة واوًا فعلى تقدير تسليم هذا الحكم تكون الثانية من الهمزتين ساكنة أوّلاهما بقلبها واوًا أولى؛ لأن المتحركتين ثقلهما أكثر من ساكنة فمتحركة" [6]، ويتضح ممَّا تقدم أنَّ همزتي (أئِمَّة، وجاء) تخالفان القاعدة التي تنص على أنَّ كل همزتين متحركتين تقلب الثانية منهما واوًا في حين أنَّ (أئِمَّة) قلبت الهمزة الثانية منهما ياءً مخالفة لما ذكر ، وأكد ابن الحاجب على التخيير بين قلب الهمزة المتحركة (الثانية) واوًا أو ياءً، بقوله: (قِرَأْو لكان أولى).

وممّا لا شك فيه أنَّ صوت الهمزة مستكرة في العربية، وذلك لطبيعتها وصفاتها التي تتماز بها، فهي أبعد الأصوات مخرجًا وأشقها نطقًا، وطريقة إنتاجها تمر "بمراحل ثلاث قطع النفس،

([1]) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 314

([2]) ينظر: المنصف: 2/ 252 – 254

([3]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 2/ 485

([4]) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: 110

([5]) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، الجاربرديّ، طبع عالم الكتب، ط3، 1404هـ – 1984م: 1/ 369

([6]) شرح الشافية، الخضر اليزدي أتمة 720هـ، دراسة وتحقيق حسن أحمد الحمدو العثمان، د ط، 1416هـ – 1996م: 2/ 620 – 621

الانطباق، الانفجار" [1]، وإنَّ عملية تحقيقها تحتاج إلى جهد عضلي ممّا يجعلها أصعب الأصوات إخراجًا ولا بد أنَّ ينحى بهذا الصوت جادة التسهيل بإبداله صوت آخر وحالة هذا وهو مفرد كيف بتكراره في كلمة واحدة [2]، والتي لزم إبدالها صوت آخر هي الثانية دائمًا؛ لأن الإبدال هو هروب من ثقل النطق وجاء ثقل من الهمزة الثانية، فكانت هي موضع التغيير دائمًا[3].

ويرى الدرس الصوتي الحديث أنه لا يوجد إبدال للهمزة الثانية بل هو سقوط الهمزة الثانية والتعويض عنها بحركة قصيرة، هنا التعويض مجرد تعويض موقعي للمحافظة على إيقاع البنية، وتعدَّ المحافظة على الإيقاع جوهر العمليات الصرفية للبنية العربية [4]، وعلى هذا الرأي وجود عوض ومعوض والقول بالإبدال أولى لوجود اختلاف بين المصطلحين فالإبدال وضع حرف مكان حرف، أما التعويض فهو وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه[5]، ولكن الدكتور عبد الصبور شاهين لم يراع هذا الفرق واستعمل التعويض بدلًا عن الإبدال وهذا لا ينسجم مع شرط الصوتين المتبادلين، الذي ينص على أن يكون هذان الصوتان من جنس واحد، إما من جنس الصوامت أو من جنس الصوائت "ولكن من البعد أن يصبح الصامت حركة، أو أنَّ تصبح الحركة صامتًا، نظرًا للتباين في طبيعتها" [6]، وهنا يُلحظ تناقض في كلامه، إذ عوض الهمزة الثانية وهي صامت بشبه حركة وهي الياء.

صياغة اسم الفاعل من (قَامَ وبَاعَ)

إن الإبدال في صياغة اسم الفاعل من (قام، وباع) يرجع إلى أن الفعل الماضي المعتل العين بالواو أو الياء أُبدل حرفي الواو والياء همزةً، إذ قال ابن الحاجب: "والواو والياء إذا وقعتا في نحو: قايم وبايع من المعتل فعلُه قُلبت همزة، كقولك: قائم وبايع، ولم يقلبوها ألفًا إمَّا لتحقُّقِ

([1]) علم الصرف الصوتي: 178

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 178

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 182

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 183

([5]) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، طبع دار عمار، ط1، 1407هـ – 1987م: 5 – 6

([6]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 168

السكون قبلها بالألفِ الزائدِ وإمّا لما يؤدي إليه من اختلاط الأبنية مع الغُنيةِ، فقلبوها همزة" [1]، وإنَّ المسوغات في إبدال الهمزة من الواو والياء في (قَايمَ، بَايعَ)، هي أنَّ الياء أو الواو تكون مسبوقة بسكون أفاد ألف زائدة وخشيةِ اختلاف الأبنية أبدلوا الياء أو الواو همزةً، فصارت: (قائم، وبائع)، والمسوغ للافتراض هنا معالجة الأوضاع الطارئة لبنية الكلمة والتي هي صياغة اسم الفاعل على أصلها الذي هو الفعل الماضي [2]، وجاء الافتراض هنا لشرح قاعدة صياغة اسم الفاعل من الفعل معتل الوسط بحرفي (الواو، أو الياء)، على وفق أسلوب الاشتراط القولي الذي تتصدره الأداة (إذا)، المتبوعة بفعل القول [3]، أي وقوع الواو أو الياء في عين الفعل عند صياغة اسم الفاعل منه أُبدلت همزة أي يكون مهموز العين، وأصله المفترض (قوم، وبيع) على زنة فَعَلَ واعتل بالإبدال؛ لأن العرب كرهوا الحذف، أو الإسكان حتى لا يلتبس بغيره فهمزوا الواو أو الياء لوقوعها بعد ألف، فصارت: (قائم، بائع)[4]، والافتراض هو أمر غائب عمّا نقوم بعرضه لثبات قاعدة ما ومصداق ما افترضه اللغويون في مسألة إبدال الواو، أو الياء في (قَاوِم، بَايِع) همزةً.

وتابع المبرد سيبويه، إذا يرى أنَّ البنية العميقة تحولت إلى بنية منطوقة عن طريق خطوتين الأولى: قلب الواو والياء ألفًا، والثانية إبدال الألف همزةً، إذ قال: "فلمّا التقت ألفان والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: قال فحركت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا حُرِّكت صارت همزة، وذلك قولك: قائل، وبائع" [5]، ولم تبدل ألفًا لأمرين أحدهما: سكون الحرف الذي قبلها (ألف صيغة اسم الفاعل) الذي هو زائد على أصل الكلمة وعين الفعل في صيغة الماضي ألف، فاجتمع ألفان (قاام، وباع)، إذ لا يمكن النطق به للتخلص من ذلك، إمّا بحذفه أو تحريكه، ولم يجز الحذف لئلا يعود إلى الفعل (قام)، فحركت الألف الثانية (العين) تشبيهًا لها بحركة الراء في ضارب، لذا قلبت إلى أقرب الأصوات إلى الألف هو الهمزة؛ لأن الألف إذا تحرك أُبدلت همزة أو لشبه الاسم بالفعل المضارع صارت قائم

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 773

([2]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب: 8

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([4]) ينظر: الكتاب: 4/ 348

([5]) المقتضب: 1/ 237

وبائع والأصل المفترض على هذا الرأي قاوم وبايع [1]، والآخر: اختلاطه بالأبنية الصرفية الأخرى.

الأصل المفترض قايم: ق ـَ/ي ـِ م بايع: ب ـَ/ي ـِ ع أُبدلت الياء همزة أصبحت

قائم: ق ـَ/ء ـِ م بائع: ب ـَ/ء ـِ ع

أما موقف الدرس الحديث فمخالف لمَّا ذهب إليه ابن الحاجب، ومن المحدثين الدكتور عبد الصبور شاهين بنى فرضيته على وجود الهمزة في وسط الكلمة يتضمن أصلًا مفترضًا مبدلًا عن واوٍ أو ياءٍ، يرجع ذلك إلى أنَّ الألف حاجز غير حصين بين فاء الكلمة وعينها، ويلحظ أنَّ المقطع الصوتي الثاني في الأصل المفترض يبدأ بحركة طويلة بعدها حركة قصيرة ممّا يتكون مزدوج والمزدوج يضعف البناء المقطعي للكلمة، لذا تسقط الواو أو الياء، ويأتي بالهمزة محل المحذوف، وهذا الإبدال مجرد تصحيح المقاطع الصوتية لا مسوغ آخر له [2]، وعند الرجوع في التحليل إلى المزدوج المقطعي الذي كان سببًا في ترك الواو والياء واللجوء إلى الهمزة، إذ ما حدث هو تتابع الحركات الألف عبارة عن حركتين وبعد سقوط الواو أو الياء تبقى حركتهما، فصار ثلاث حركات متتابعة لذا جاء بالنبر(الهمزة) للتخلص من تتابع الحركات وتخفيف النطق[3]، على هذا الرأي فأن التعويض مجرد تعويض موقعي لا علاقة له بالقرابة الصوتية بين الأصوات يتبين بالكتابة الصوتية.

قاول: ق ـَ/و ـِ ل سقطت الواو وبدأ المقطع الثاني بحركة حصل تتابع لثلاث حركات: ق ـَ/ـِ ل المقطع الثاني غير مستساغ في العربية، لذا جيء بالهمزة للتخلص من تتابع الحركات، وصعوبة النطق، فصارت قائل: ق ـَ/ء ـِ ل.

وقع الدكتور عبد الصبور شاهين في اختلاط بين التنظير والتطبيق فهو يرى في التنظير نبر (همز) بداية المقطع الثاني للتخفيف الثقل الناتج من توالي الحركات المكروه في البنية العربية، وفي التطبيق يفصل الكسرة عن الواو؛ ليستقيم ادعاء البدء بالكسرة ليخلص إلى النبر أو الهمزة في مثل: قاول ويمكن رسمه في الصورة المقطعية قاول: ق ـَ/و ـِ ل [4].

([1]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 72، شرح المفصل: 10/ 66، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 174

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 177

([3]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 88

([4]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 362

واختلف الدكتور أحمد الحمو عنه، إذ يرى ما يوجد مكان العين في اسم الفاعل (قائم، قائل، بائع) هو الكسرة فقط ولا يوجد شيء غيرها، وبإمكاننا أنَّ نكتب أسماء الفاعل على الشكل الآتي (قا ـِ ل) بدلًا من قائل، و(قا ـِ م) بدلًا من قائم، و(با ـِ ع) بدلًا من بائع وهذا لا يعني عدم وجود الهمزة هنا إلا أنَّ وجودها ليس ناشئًا عن إبدال الواو أو الياء في الأصل المفترض (قاول، قاوم، بايع) بل راجع إلى سببين أولهما: أن الهمزة تقوم بوظيفة الفصل بين مصوتين متتابعين الألف الطويلة والكسرة القصيرة، وثانيهما: وجودها؛ لأن المرء لا يمكنه النطق بمصوت منفرد من أي صامت سابق له من دون أنَّ يبدأ بنطق الهمزة أي سببه فيزيولوجي [1].

وذهب الدكتور جواد كاظم عناد إلى عدّها مقطعًا ممتادًا بعد سقوط الواو، أو الياء هو (ق ـَ ي ل) انتهى المقطع بصامتين وهذا غير مستساغ بالعربية ولاسيما أنَّ أحد جزئي القاعدة الثانية جزء من مزدوج، للتخلص من ذلك بتحويله إلى مقطعين أحدهما طويل، والآخر قصير عبر فصل بين جزء المزدوج بالهمزة، فصارت قائل: ق ـَ/ء ـِ ل، وبائع ب ـَ/ء ـِ ع [2]، ممّا يدل على أن هذه الخطوات التحويلية للوصول للبنية المستعملة هي مفترضة.

وبنى الدكتور صباح عطيوي عبود فرضيته في الإبدال إلى الطبيعة المقطعية في العربية، إذ إنَّها تميل إلى المقاطع المغلقة وتستكره توالي المقاطع المفتوحة على عكس الاستقراء الناقص الذي قام به المحدثون عبر بعض النصوص اللغوية القديمة [3].

إبدال الهمزة في: (صحائف، مطايا، خطايا)

إبدال الياء التي تقع في الجمع همزةً على زنة مفاعل، إذ قال ابن الحاجب: "وأصله مطايي؛ لأنه جمع مَطِيَّة، قُلبت الياء همزة، مثلها في صَحَائِفَ، وكذلك رَكَايَا، ووقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد فَكُرِه وقوع الهمزة بين حرفي العلّة وفي الجمع المستثقل مع أنَّ مفرده ليس كذلك فيُرَاعى، فقلبوا الياء ألفًا والهمزة ياءً، فقالوا: مطايا وركايا" [4]، فكان هذا شرحًا لقوله: "وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد الف في باب مساجد، وليس مفردها كذلك ألفًا، والهمزة ياءً نحو مطايا وركايا" [5]، ونجد ابن الحاجب شرح قاعدة إبدال الياء والواو ألفًا والهمزة

([1]) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 182

([2]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 88

([3]) ينظر: المقطع الصوتي في العربية: 94

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 805

([5]) الشافية في علم التصريف: 107

ياءً مستعملًا أسلوب الاشتراط القولي المتكون من أداة الشرط وفعل القول وهو أحد الأساليب الافتراض التي استعملها اللغويون [1]، والمسوغ للافتراض هو معالجة التغيرّات الطارئة على البنية [2]، أي حالة جمع البنية، والجمع أثقل من المفرد ففي الجمع الذي أصله (مَطَائِيُ) وقعت الهمزة بين ألف الجمع والياء، فقلبت الياء ألفًا والهمزة ياءً، فصارت: مطايا.

وسيبويه يفرق جمع مطايا عن صحائف بأنَّ الهمزة غير موجودة في اللغة المنطوقة بل موجودة بالأصل [3]، ونقل سيبويه عن الخليل تفسيره إبدال الواو والياء همزة في موضع سكونها في المفرد ومجيئها بعد ألف الجمع فالتقى ساكنان، ولذلك حركتا وأُبدلتا همزة، "سألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة معَاوِن ومعايش، إذا قلت صحائِف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأني إذا جمعت مَعَاوِن ونحوها، فإنَّما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدول، وهذه الحروف لمّا لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حالٍ وقد وقعت بعد ألف، ولم تكن أقوى حالًا ممّا أصله متحرك ... فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء ... وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصله الحركة أجدر أنَّ تغير إذا همزت ما أصله الحركة" [4].

ويفهم ممّا سبق أنَّ صَحَائِف ورَسَائِل مفردها صَحِيفة ورسالة لمّا جُمعت فكانت ألف الجمع موقعها ثالثة شبهت ياء صحيفة بألف رسالة وذلك يسبق كل منهما سكون فجرت مجرى الألف وذلك؛ لأن أصوات اللين هنا ليست أصلها حركات بل هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات وإذا وقعت بعد ألف الجمع همزت.

يُلحظ في الأمثلة السابقة التي تُبدل فيها الواو والياء في الأصل المفترض همزةً اختلاف موقع الهمزة بين أول الكلمة ووسطها وطرفها واختلفوا بوجود علاقة بين الهمزة وأحرف العلة، إذ مرة تعد حرف عله ومرة تعدَّ شبيه بالعلة ومره أخرى هي حرف صحيح أرجعه إلى الفهم الخاطئ لطبيعة الصوت، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين لا توجد علاقة مطلقة بين الهمزة والياء وخطأ القدماء والمحدثين الذين جعلوا إبدال الهمزة ياءً من باب الإعلال، فلا توجد علاقة

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([2]) ينظر: الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب: 8

([3]) ينظر: الكتاب: 392/4

([4]) الكتاب: 4/ 356، ينظر المنصف: 1/ 326

صوتية بين صوتي الياء والهمزة كي يحدث الإعلال [1]، بل هو من باب الإبدال، والمسوغ للإبدال وجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه وقد تكون بقرب المخرج، أو بالصفات التي تحملها الأصوات [2].

الحقيقة الصوتية لا تؤيد الإبدال بين أحرف العلة والهمزة؛ لأنهما بعيدان من جانبي المخرج والصفات [3]، وفرضيته تقول لا يحدث الإبدال بين الأصوات إلا على أساس القرابة الصوتية ولا توجد قرابة صوتية بين الهمزة الواو، أو الياء، أي معدومة قد يكون هنا مجرد تعويض أو مجرد حفاظ على سلامة المقطع الصوتي، إذ المقطع الصوتي خاضع لنظام عند الذين يهمزون[4].

عدّ الإبدال من باب المخالفة الصوتية، وهناك محاولات تفسر حدوث التغيير اختلف المحدثون فيها:

إذ ذهب الدكتور حسام النعيميّ إلى أنَّ بين أصوات المد أو العلة وصوت الهمزة قرابة لكن هذه القرابة غير موجودة في الواقع بل هي ذهنية مفترضة، إذ قال: "قرابة صوتية ذهنية، فقد أَلف العربي التحول من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو: بئر ومؤمن ورأس وألف العربي الذي يحقق الهمزة سماع صوت الواو والياء والألف في موضع الذي يهمزون ... فتكون نوع من العلاقة الذهنية عند العربي بين الهمزة، وهذه الأصوات، سواء أكان ممن يهمز أم ممن يسهل؟ فلمّا تكونت عنده صورة لفظية مكروهة هي الواو المكسورة، فكان أمامه أنّ يأتي مكانها بحرف صامت ... وكان الصامت المرتبط في ذهنه بالواو والياء في حلول بعضها في موضع بعض هو الهمزة فانتقل إليها" [5]، أما في صحائف فابتعد حين ذهب إلى أنَّ تحقيق الهمزة فيها من القياس الخاطئ، إذ قال: "وأرى أنَّه يمكن أنَّ يقال أنَّ الهمزة ههنا كان نوعًا من القياس الخاطئ، وإنَّ يكون الأصل في هذا الخطأ قد وقع في ما كان بالياء كصحيفة حيث جمعت صحايف وسمعت من العرب الذين عرفوا بتسهيل الهمزة فظن الذين يحققون أنَّ الياء

([1]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 77

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 73

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 173

([4]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 88

([5]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 363

تقابل الهمزة عندهم كما في بير فيهمزوا ما كان مثل صحائف، وقاسوا عليها لنحو عجوز ورسالة يحمل على هذا القياس الخاطئ" [1].

ويُلحظ من قوله بالقياس الخاطئ مبني على الظن هو أحد مصاديق التي تدل على الافتراض والظن، وقوله هذا ينبأ أنَّ الأصل المفترض مر بمرحلتين قبل الوصول إلى البنية المنطوقة: الأولى: هي الظن أنَّ الياء تقابل الهمزة عند الذين يحققون الهمز، والأخرى: قياس الألفاظ على هذا الظن الخاطئ نحو: رسائل ويريد أنَّ وجود كلمات أخرى تشترك في الوزن الصرفي (مَفَاعِل)، وكل ما قاله المحدثون في الهمزة إنَّما هو من القياس الخاطئ يُعدُّ افتراضًا.

ويطالعنا رأي الدكتور جواد كاظم عناد الذي يحاول عن طريقه إثبات أنَّ هناك علاقة ذهنية بين حروف العلة والهمزة، وإنَّ هناك ظواهر متشابهِ أدى تشابها إلى خلق نوع من العلاقة المسببة للارتباط الذهني: "ولقد اتاحت لهم هذه النظرة، وهم يَصُغَون القواعد، أنَّ يتأملوا عددًا من الظواهر اللهجية التي يُغزى تتابعها، أو تشابهها بخلق نوع الارتباط الذهني الذي قد لا يستند إلى حقيقة موضوعية أو ركيزة علمية حاشا هذا التتابع أو التشابه" [2]، وإنَّ إبدال صوت من صوت آخر أثر التتابع والتشابه خلق نوعًا من الاقتران الشرطي الذهني عند اللغويين، ثم نشأ من الاقتران تصور وتخيل، ثم أنَّ المهموز يرجع إلى اجتراح صور مقطعية خاصة توجب الإبدال لتكون مستساغة على وفق قواعد اللغة العربية [3]، وإذا كانت الهمزة في وسط اللفظة تحقق في صوره وصورة أخرى تشكك في حكم وجوب الإبدال.

اعترض الدكتور كاظم عجيل على جعل الإبدال هنا من القياس الخاطئ "والحق أنَّ اللغة لا تخضع إلى الظن عند الناطقين بها، لكن الإنسان يميل إلى ما هو أخف ويترك ما يراه ثقيلًا على لسانه، وأنَّ هذه الصيغ التي ضربها التغيُّر، وجعلها ظاهرة مطردة في العربية تجعل في كلام دكتور النعيمي نظرًا؛ فليس من المقبول أنَّ تكون كل هذه الصيغ مبنية على الظن والقياس الخاطئ" [4].

([1]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 364

([2]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 34-35

([3]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 86-87

([4]) أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي: 67، ينظر: التعليل الصوتي لمسائل الهمزة: 85

أما خطايا جمع خطيئة فتحدث فيها خطوات عدَّه فسرها ابن الحاجب، إذ قال: "أصل خطايا خطائي، وجب قلب الياء همزة على القياس في مثلها، فصار خطائئ، هذا مذهب الجماعة، والخليل يوافق في أن الأصل خطايئ ولكنه يقول: قلبوا اللام إلى موضع الياء، فصار وزنه فَعَالِي كراهة اجتماع الهمزتين، ومن ثم قال: (خلافًا للخليل)، وإذا كان أصله على ما قررناه، قلبت الأولى همزة على القياس اجتمعت همزتان، الأولى مكسورة، فوجب قلب الثانية ياءً، فصار خَطَائِي، ثم أُعل إعلال القاضي، فصار خطائي، وقياس ما وقعت الهمزة فيه بعد ألف باب مساجد وبعدها ياءٌ أن تُقلب ياءً مفتوحةً، فتنقلبُ الياء (ألفاً)، فصار خَطَايَا" [1]، ويُلحظ الافتراض هنا جاء ليبين حكم إبدال الياء التي قبل الآخر همزةً، ومعالجة وقوع الهمزة بعد الألف الجمع، إذ الهمزة عارضة، لذا كره العربي النطق بهمزتين مجتمعتين بينهما ألفًا مستعملًا أسلوب الخبر[2]، وعدَّ ابن الحاجب بذلك موافقًا للخليل في جعل خطائي: أصلًا مفترضًا لـ (خطايا)، ويمكن تمثيل الخطوات المفترضة.

خطايئ: خ ـَ/ط ـَ/ي ـِ ء، (أبدلت الياء الهمزة)، فصارت خطائئ: خ ـَ/ط ـَ/ء ـِ ء، (اجتمعت همزتان الأولى منهما مكسورة فوجب إبدال الثاني ياء للتخلص من التقاء همزتين)، فصارت خطائِي: خ ـَ/ط ـَ/ء ـِ ي، (أعلت إعلال قاضي)، فصارت: خطائِي: خ ـَ/ط ـَ/ء ـِ ي (القياس وقعت الهمزة بعد ألف الجمع وبعدها ياء تقلب الياء مفتوحة ألفًا)، فصارت خطايا: خ ـَ/ط ـَ/ي ـَ.

فالهمزة على مذهب الخليل غير عارضة للجمع، إذ إنَّ الهمزة التي موقعها لام الكلمة وحصل لها قلب مكاني، فصارت عين للكلمة وعلى هذا يوضح ابن الحاجب ذلك، إذ يقول: "فإن زعم أنها غير عارضة على مذهب الخليل من حيث كانت الهمزة التي هي لام أُوقعت موقع العين، ووزنه فوالع فلم تقع الهمزة عارضة. فالجواب من وجهين؛ أحدهما: أنَّ المذهب في ذلك غير مذهب الخليل، وهو المختار، فبنى عليه. والثاني: لو سلم أنَّ المذهب مذهب الخليل لكان يجب أن يُقَال: خَطَاءٍ؛ لأن الهمزة حينئذ غير عارضة على ما قرروه، لأن أصله: خطايئ على وزن فَعَايِلَ، فقلبت الهمزة إلى موضع الياء، فصار خَطَائِيُ" [3]، ولم يختلف الخليل في

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 737- 738

([2]) ينظر: الكتاب: 3/ 553، الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 806

الأصل المفترض إلا أنه يوجد قلب مكاني فحصل اختلاف في الخطوات، إذ قال: "وكرهوا أن يترك على إحدى الهمزتين فيكون مثل قولك (جائي)؛ لأن تلك الهمزة زائدة وهذه أصلية" [1]، ويمكن توضيح البنية المفترضة:

خطايئ (حصل قلب مكاني للكلمة للتخلص من اجتماع همزتين)، فصارت: خطائي ثم تستمر باقي الخطوات الافتراض خطاءي – خطاءا – خطايا.

واختلف في وزن خطايا جمع خطيئة قال البصريون: فَعَائل ومنهم الخليل، وذهب الكوفيون إلى وزنها فَعَالَي وحجة الكوفيين بما أن الهمزة وقعت قبل الطرف بحرف فإنهم يجرون ما قبل الطرف إلى الطرف في الإبدال أي تُبدل كل ياء وقعت آخر الاسم، وقبلها ألف زائدة همزةً، ثم أُبدلت الكسرة فتحة، فصارت: خطاءا نتج همزة بين ألفين ونظرًا لقرب الهمزة من الألف فأبدلوا الهمزة ياءً للتخلص من اجتماع الأمثال، فصارت: خطايا ووزنها فَعَالَي، وقيل أُبدلت لكثرة الاستعمال، وقد احتج البصريون أن خطايا جمع خطيئة وزنتها فَعِيلة وجمع فعيلة فَعَائل، وعند إبدال الكسرة فتحة، فصارت: خطاءا وعند إبدال الهمزة ياءً رجعت الكلمة إلى أصلها وأصل الهمزة الأولى ياءً وهذه الياء زائدة ففضلوا الأصلي على الزائد فلم يجعلوه ملحقًا من حيث التغيير بالزائد [2].

وتباين قبول الافتراضات الأوائل لدى العلماء المحدثين فذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى: أن خطايا وما يشبهها على زنة (فَعَالَي) مرت بمجموعة من التغيّرات والمراحل المفترضة حتى وصلت إلى صورتها، المستعملة، إذ عذب الصرفيون أنفسهم والدارسين في تصوير المراحل المفترضة وجعلَ هذه المراحل تخضع لملاحظتين هي الأولى: إنَّها جمع خطيّة المشددة الياء عند الذين لا ينطقون الهمزة، والثانية: إنَّ جمعها على زنة فَعَالى لكي نتخلص من الخطوات المفترضة [3]، إذ هذه الخطوات كلها متخيلة في الذهن توصف بالتعسف والتعقيد، وأتبع الدكتور عبد الجبار النايلة الدكتور عبد الصبور شاهين في جعل هذه الافتراضات التي اتبعها الصرفيون مرفوضة لديه، إذ قال: "وقد أتعب الصرفيون أنفسهم وأتعبوا غيرهم بهذه الافتراضات فلا وجود للهمزة في كلمات مثل: (قضية، مطية، هراوة) ولا في تصاريفها، وأما

([1]) العين: 4/ 292

([2]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسألة (119): 647– 648

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 180– 181

(خطيئة) فيمكن عدُّها مخففة الهمزة، على طريقة من يخفف الهمزة من فصحاء العرب" [1]، وعند جمع الكلمة تخيل العلماء القدماء سلسلة من الافتراضات لوصول الصورة المفترضة إلى الصورة المستعملة، فتعين هذه الافتراضات تصور صحيح لصياغة أبنية المفردات العربية، فتبدل الهمزة المتطرفة ياءً فرار من التقاء همزتين [2]، وكل تحول من التحولات التي حصلت في سبيل الوصول إلى البنية المنطوقة قياس يتبعه الصرفيون إذن الأبنية مراتب قياسية تسير على وفقها كي تتكشف الصورة المنطوقة، وهذه المراتب عند اللغويين أصول وكل مرتبة تتبع المراتب السابقة لها وتعدّها أصل ممّا يفسر الأصل الأقرب للكلمة وكذلك الأصل الأبعد لها[3].

أما (مطايا) جمع مطية فتنطبق عليها الخطوات المفترضة نفسها في خطايا لكن خطايا مبدلة عن ياء ومطايا مبدلة عن واو وبين عبد الجبار النايلة الخطوات المفترضة التي أجريت على الأصل حتى صارت بهذا الشكل المنطوق والمتعارف عليه، إذ قال: "وأما مطية فلامها ياء للعلة منقلبة عن واو فتكون: مطية وأصل جمعها: مطايو... فقلبت الواو ياءاً لتطرفها إثر كسرة، فصارت: مطايي قلبت الياء الأولى همزةً، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصارت مطائَي، ثم قلبت الياء ألفًا، فصارت مطاءا: ثم قلبت الهمزة ياءا، فصارت مطايا، فالقلب والابدال جرى كالآتي: مطية: مطايو... مطايي... مطائي... مطائى... مطاءا ... مطايا" [4]، وقد أتعب الصرفيون أنفسهم والمتعلمون وذلك؛ لتصورهم هذه الافتراضات.

([1]) الصرف الواضح: 329

([2]) ينظر: التطبيق الصرفي: 162

([3]) ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 18

([4]) الصرف الواضح: 329

المبحث الثاني: إبدال الصامت من الصامت

لا بد قبل البدء بهذا المبحث أنَّ نفسر ماذا نعني بالصامت، وهو كل صوت "يُنطق عن طريق عضو، أو أعضاء تعيق تيار الهواء، وهذه الإعاقة تكون جزئية، أو كاملة" [1]، وفي العربية الصوامت سبعة وعشرون صامتًا يبدأ بالهمزة وينتهي بالهاء، وشاع هذا المصطلح في الدراسات الحديثة وهو ما يقابل الصوت الساكن عند العلماء المتقدمين، إذ في رأي المحدثين الساكن هو ما يقابل المتحرك، لذا فهو لا يعبر عن طبيعة الصوت، أو وظيفته بصورة حقيقية فوجد الأنسب استعمال مصطلح الصامت [2].

والإبدال من هذا النوع مبني على المقاربة بين الأصوات، وتأثير بعضها في بعض ووصف تقريب الصوت من الآخر، أو تجنيس الصوت بعد القلب [3]، وعن طريق الإبدال يقل الجهد العضلي، أو تسهل عملية النُطق، فيحصل بذلك تقارب للأصوات في الصفة، أو المخرج، أو كليهما، إذ الناطق يستسيغ ما هو متقارب، ويبتعد عمّا هو متنافر، ونُعنى بالإبدال الذي فيه أصل مفترض، ويخضع للقواعد مطَّردة مثل: صيغة افتعل [4] .

إبدال الطاء من التاء في صيغة افْتَعَلَ

الإبدال من المظاهر الصوتية ولا سيّما المصاحب لتاء الافتعال، إذ يساعد المتكلم على نُطق بعض الأصوات بيسر وسهولة، إذ قال ابن الحاجب: "تُبدَلُ الطاء من التاء لزومًا في نحو: اصطبر وهو ما وقعت فيه تاء الافتِعَال بعد الصاد" [5]، ويُلحظ أن ابن الحاجب قد استعمل أسلوب الخبر وهو أحد أساليب الافتراض، إذ إنه أعطى حكمًا عامًّا [6]، وهو تجاور صوتي الصاد والتاء في صيغة افتعل تُبدل التاء طاء، والمسوغ هو تجاور التاء المهموسة الصاد وهي من أصوات الإطباق صعُب النُطق وثُقل عليهم فأبدلوا التاء صوتًا قريبًا من الصاد وهو الطاء، والغاية من الافتراض هنا تخفيف النُطق، وعلل ابن الحاجب الإبدال بقوله:

([1]) تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى، د. جواد كاظم عناد، نشر وطبع تموز، ط1، 2011م: 10 ، ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 135

([2]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 79

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 230/3

([4]) ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 74

([5]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 826

([6]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

"اصطبر يُعلَمُ بأنَّ الطاء عن التاء؛ لئلا يلزم بناء افطَعَلَ" [1]، أي الغرض من الإبدال صوصرفي؛ لأنه إذا لم يحدث الإبدال يُلجأ إلى أستعمال بناء صرفي مجهول لا تعرفه العربية.

وعدَّ سيبويه الإبدال من أجل التخفيف، فقال: "وقالوا في مُفْتَعِلُ من صَبْرَتُ: مُصْطَبِر، أرادوا التخفيف في حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني قرب المخرج، وصارا في حرف واحد، ولم يجز إدخال الصاد فيها ... فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف بالصاد وهي الطاء، وليكون عملهم من وجه واحد" [2].

أصل اصطبر: اصتبر جاورت التاء الصاد قلبت طاءً اصبحت اصطبر، وفُسر: إذا وقعت فاء افتعل أحدى أصوات الإطباق (صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء) تبدل التاء طاء وذلك نحو: اصطبر واضطرب واطرد واظطلم، إذ يكون تقريب من دون قصد الإدغام وعلة الإبدال أن صوت التاء مهموس غير مستعلٍ كُرِهِ تجاوره بصوت مضادٍ ومنافٍ له فمخرجهما واحد [3].

ويلحظ ممَّا سبق وجود أصل مقدر (اصطبر)، ثم حدث إبدال لأمور عدَّة أولها: لئلا يخرج إلى بناء صرفي مجهول هو (افطَعَلَ)، إذ في رأى ابن الحاجب العربية لا تألف هذا البناء، وثانيها: إرادة التخفيف لوجود ثقل في نطق الأصل الغائب، ويقترب الإبدال هنا من قانون توفير الجهد الأقل [4]، الذي نادى به المحدثون، وثالثها: إرادة تجنيس الأصوات، وتقريبها التي نادى بها ابن جني وجعلها علة الإبدال، إذ قال: "والعلة في أن لم يُنطق بتاء (افتعل) على الأصل، إذ كانت الفاء أحد ... الأطباق أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأنَّ يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف" [5]، ورابعها: أُبدل الصوت بأشبه الأصوات له أي هناك علاقة بين المبدل والمبدلة منه، أي فكرة إتفاق الأصوات، إذ التاء مهموسة، ومخفتة فقربوها إلى أقرب أصوات الإطباق منها هو الطاء، إذ كلاهما من مخرج واحد، وليكون الصوت متفقًا [6].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 813

([2]) الكتاب: 467/4

([3]) ينظر: الخصائص: 2/ 141، شرح المفصل: 10/ 46-47

([4]) قانون الجهد الأقل حسبت تعريف اللغوي الأمريكي (ونيتي) بقوله: "كل ما تكشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق" ، دراسة الصوت اللغوي: 374.

([5]) المنصف: 2/ 324- 325

([6]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 217/1- 218

ورفض الرضي أن يكون وزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء، فوزن (اضطرب) (افْطَعَل) لا (افْتَعَل)، وعبر عن رفضه بقوله: "وهذا مما لا نُسلم، بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ ... قال في الشرح: إنما لم يُوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل، قلنا: هذان حاصلان في فَحَصْد وفي فُزْدُ ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي فأنه بمت بعده والمكرر فأنه بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازَّيَّن وادَّارك على وزن افَّعَّل وافَّاعَلَ، وقولك قَرْدَد وقَطَّع واطَّلَبَ على وزن فَعْلَل وفَعَّلَ وافَّعَلَ؛ لكان أولى وأعم" [1].

وأبدل الناطق التاء طاءً من دون أصوات الإطباق الآخرى؛ لاشتراكما في المخرج، والإبدال يقوم على الإشتراك في المخرج أو الصفة أو كليهما، الأمر يكشف عن حالة نطقية فالذي يميز التاء أنَّها صوت مخفت ضعيف، وأصوات الإطباق قوية فلا تتناسب التاء معها فضلًا عن استعلائها، ولئلا لا يحدث انتقال من الضعيف إلى القوي، ومن المرتفع إلى المنخفض، إذ إنَّ فاء صيغة افتعل ساكنة أي عدم وجود الفاصل المتمثل بالحركة، (المصوت القصير) بين الحرفين، لذا عُدلَ عن الأصل المفترض ليكون العمل من جهة واحدة من حيث النطق [2].

وبعض المحدثين اعترضوا على أن الإبدال في هذه المسألة حدث لمجرد تجاور صوت مهموس وصوت مطبق وذلك أنَّ واقع اللغة لا يؤيد أنَّ كل صوت مهموس يأتي بعد صوت مطبق ساكن يجب فيه الإبدال؛ لأن العرب قالت: يَظْهَرُ ويَطْفَحُ، والهاء والفاء مهموسان، إذ يرى الدكتور حسام النعيمي: "أن الأمر لا يتعلق بصفة الهمس التي في التاء وحدها، إنما بصفة الشدة التي فيها أيضًا مع قرب مخرجهما من الحروف التي أُبدلت معها" [3]

أما الدكتور داود عبده فيرى أنَّ أصل صيغة (افْتَعَلَ) (اتْفَعَلَ)[4]، أي الصوت الأول يقبل التغيَّر، إذ قال: "الصوت الذي يلفظ أولًا هو الذي يتغيّر مماثلة للصوت الذي يليه وليس العكس" [5]، ولم تبقَ التاء مع حروف الإطباق لعل السبب تنافرهما، إذ يؤدي إلى ثقل وعدم اتزان؛ لإن "الطاء حرف قوي متمكن؛ لجهره وشدته وإطباقه واستعلائه، والتاء حرف مهموس

([1]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 1/ 19

([2]) ينظر: الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية: 76 – 77

([3]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 348

([4]) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 137

([5]) دراسات في علم أصوات العربية: 137– 138

فيه ضعف، والقوي من الحروف إذا تقدمه الضعيف مجاورًا له جذبه إلى نفسه إذا كان من مخرجه؛ ليعمل اللسان عملًا واحدًا في القوة من جهة واحدة" [1].

ويرى الدكتور فوزي الشايب وجود أصل مفترض في الصيغة ثم عدل عنه، ومصداق ذلك قوله: "فأصل صيغة (افتعل) كما نص على ذلك المحققون من علماء الساميات هو(اتفعل) ويرجع القلب في هذه الصيغة؛ أي تحولها من اتفعل إلى افتعل إلى تجاور التاء مع الأصوات الصفيرية كما في اتسند واتشدَّ، وهو تتابع الانفجاري، والصفيري مستثقل ليس في العربية وحدها، بل هو كذلك في اللغات عامة، وطلبًا للخفة حدث قلب مكاني بين التاء وبين الأصوات الصفيرية، فتحولت بذلك الصيغ من اتسند إلى استند، ومن اتشدَّ إلى اشتد، ثم جاء القياس فعمم هذا القلب مع جميع الأصوات طرداً للباب على وتيرة واحدة" [2].

لم يحدث إدغام الصاد في التاء، بل حدث إبدال لعدم التجانس والانسجام بينهما، إذ الصاد تتصف بالصفير والإطباق، والتاء صوت شديد مهموس [3]، ولم يختلف المحدثون عن القدماء، سوى أنهم وصفوا الإبدال بالتأثير أو التقريب أو المماثلة.

ومن القائلين بالمماثلة الصوتية مالمبرج، إذ قال: "ومن صيغ الافتعال التي تبنى على المماثلة التقدمية [4]، ما تكون فاء الفعل فيه صوتًا مطبقًا مخفمًا، مثل: صبر، واصتبر، ثم اصطبر ... والذي حدث في هذه الصيغ كلها هو أن الصامت الأول (الصاد، أو الضاد، أو الطاء، أو الظاء) قد أثر بتفخيمه في التاء بعده، فأعداها، وحولها إلى صوت مفخم هو الطاء، فصارت: اصتبر: اصطبر" [5]، ولعل سبب الإبدال هو التماثل بين صفات الأصوات، وذلك أنَّ فاء (اصتبر) صوت مطبق ينماز بالقوة في صفته، وجاوره صوت التاء وهو صوت ضعيف فأثر الصوت القوي في الصوت الضعيف فحاول سحب صوت التاء إلى الخلف ليتم تجانس

([1]) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق مكتب قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث، مؤسسة قرطبة، ط1، 2005م: 146

([2]) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 465

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 356

([4]) التأثر التقدمي: عندما يتجاور صوتان لغويان يتأثر الصوت الثاني بالأول مثلا هنا تأثرت التاء بالصاد فحولتها إلى صوت مطبق مثلها، ينظر: الأصوات اللغوية: 169

([5]) علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، طبع مكتبة الشباب، د ط، د ت: 146، ينظر: الأصوات اللغوية:170

بين الصفة والمخرج، ومصداق ذلك ما نص عليه الدكتور حسن عبد الغني الأسديّ من أن: "يتم الإبدال عبر المماثة الصوتية بوجود صوت بعدها يمتلك صفة قوة أمام صفته، فيكتسب هذه الصفة فيتحول إلى مقابلة في الصفة في مخرجه، يعني ذلك أيضًا محافظة واضحة على النقطة المخرجية، واعتدادًا بها في التمايز الصوتي" [1]، والتأثير الصاد في التاء في (اصتبر) تأثيرًا جزئيًا، وذلك لوجود تباين بين الصاد والتاء في الصفة وتقارب في المخرج، فأُبدلت طاء كي يتم تماثل الصفات أيضًا [2].

ويرى بعض المحدثين أنَّ الإبدال حدث للتقارب بين الأصوات، ومنهم المستشرق جان كانتينو، إذ قال: "فإذا كانت التاء متصلة بحرف من حروف الإطباق أي الضاد والصاد والظاء أُبدلت طاء على سبيل التقريب من ذلك اصطبر وأصله اصتبر" [3]، إذ الغرض من كل درجات التأثر الصوتي هو التقارب، والتيسير عملية النطق فضلًا عن الاقتصاد في الجهد المبذول أثناء عملية التحقيق النُطق [4].

أصل اصطبر هو اصتبر: ء ـِ ص/ت ـَ/ب ـَ/ر ـَ، وقعت التاء في بداية المقطع الصوتي فلم تمنح القوة المقطعية فأُبدلت التاء طاء صارت: اصطبر ء ـِ ص/ط ـَ/ب ـَ/ر ـَ فأن ما قاله جرامونت لم يعمل هنا "حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف (بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي) هو الذي يكون عرضه للتأثر بالأخر" [5]، إذ إنَّ الصوت الأقوى قد يخضع للأضعف، الهدف منه الانسجام الصوتي، إذ اتساق الأصوات بعضها مع بعض بحيث إذا تجاور صوتان متنافران يؤدي نطقهما إلى حدوث ثقل، فلا بد من تغيير أحدهما ليسهل نطق الكلمة فمن العسير على اللسان أن ينطق بصوتين متجاورين وهما بطبيعتين مختلفتين.

([1]) مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي مقاربة لسانية، د. حسن عبد الغني الأسدي نشر وطبع دار المدينة الفاضلة، العراق، ط1، 2014م: 106- 107

([2]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 356، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 35

([3]) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمان، طبع الجامعة التونسية، 1966م: 53

([4]) ينظر: علم الصرف الصوتي: 429

([5]) دراسة الصوت اللغوي: 372

إبدال الدال من التاء في صيغة افْتَعَل

تتحقق هذه الحالة إذا كانت فاء الافتعال أحد الصوتين (الزاي، والذال)، فجاورت تاء افتعل أحد الصوتين تتصرف وتتأثر الصيغة فتخرج عن أصلها الافتراضي، إذ قال ابن الحاجب: "والدال تُبدَلُ من التاء لازم في نحو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، وهو كل موضع وقعت فيه تاء الافتعال بعد الزاي والذال" [1]، يلحظ أنَّ الأسلوب الذي شرح فيه ابن الحاجب إبدال تاء (افتَعَلَ) صوتًا آخر هو أسلوب الخبر وهو أحد أساليب الافتراض [2]، والغاية هي تيسير النُطق.

ولم يكن ابن الحاجب أول من بين إبدال التاء من الدال لمجاورة صوت الزاي، وإنما نجد هذه المسألة قد أشار إليها سيبويه بقوله "وأما الدال فتُبدل من التاء في افْتَعَل إذا كانت بعد الزاي في ازْدَجَرَ" [3]، وقد اكتسبت التاء جهرًا لمجاورتها الزاي لذلك أبدلت التاء دالًا، والتاء صوت مهموس جاء بعد صوت الإطباق فوجب الإبدال وليست الهمس فقط بينما الشدة، وقرب المخرج فأصوات الإطباق تحصر الهواء بين الحنك واللسان إلى مخرجهما، لذا يُبذل جهد في نطقها، والسكون فيها ممّا يطيل نطقها والأصوات التي تحمل صفة الهمس تحتاج إلى جهد وقوة في إخراجها، إذ يحبس الهواء بقوة فيها [4]، أي المسألة متعلقة بصعوبة نطق الكلمة، وهذا ما جعل الناطق يعدل عن الأصل المفترض.

وعُلل حدوث الإبدال: "أصل هذا (ازتجر) والزاي مجهورة، والتاء مهموسة؛ فقلبوا التاء دالًا، ليوافق الزاي في الجهر" [5] وجُعل الإبدال للتناسب الزاي والتاء في صفة الجهر.

ولم يخرج المحدثون عن القدماء غير أنهم وصفوا هذا التغيّر إما بالتأثير أو المقاربة أو المماثلة.

الرأي القائل بالمماثلة: هو مالمبرج: وفي الفعل (زجر) يأتي الافتعال: ازتجر تؤثر الزاي وهي متقدمة على التاء التي بعدها فتحولت إلى صوت مجهور (دال)، فصارت ازدجر على سبيل المماثلة التقدمية [6].

([1]) شرح الشافية لمصفنها: 2/ 826- 827

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 57

([3]) الكتاب: 239/4

([4]) ينظر: الخصائص: 2/ 142، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 348 – 349

([5]) المنصف: 330/2

([6]) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج: 146

الرأي القائل بالتأثير: أول من بنى فرضية تأثر الأصوات بعضها ببعض، نسبة إلى الموقع الذي يتمتع به الصوت هو الدكتور عبد الصبور شاهين عن طريق الإجابة عن سؤال أي الصوتين يؤثر في الآخر، إذ قال: "الصوت الذي يكون في الموقع الأقوى، فالموقع القوي هو الشرط الأساسي للتأثير، ونعني بقوة الموقع: أن يكون الصوت متلوًا بحركة غير قابلة للسقوط، إما لكونها طويلة، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت، فامتنع إسقاط الأخرى؛ لأنها تزداد تشبثًا بموقعها، وتمنح الصوت قبلها قوة موقعية، يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه، غير ذي الحركة" [1].

إنَّ فكرة التأثير لا تلتزم القوة والضعف للموقع دائمًا، بل لطبيعة الصوت أثر في التأثير فبعض الأصوات قوة الصفة تجعلها مؤثرة دائمًا، فالإطباق صفة قوية نجد الأصوات المتصفة بها تؤثر في غيرها، وكذلك الصفير بالنسبة لصوت الزاي [2]، فهذه الصفات تمنح الأصوات التي تحملها قوة بغض النظر عن القوة الموقعية، ويلحظ هذا في النطق.

وجعل الدكتور إبراهيم أنيس شرطًا أساسيًا لتحقيق التأثر، إذ قال: "الشرط الأساسي لتحقيق تأثر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشرًا بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة" [3]، ثم أرجع المسأله إلى تنافر الصفات ففي العربية لا يتجاور صوتان مختلفان في الصفة مثلًا صوت مهموس مع نظيره المجهور، وإن تجاورا وجب إبدال أحدهما؛ ليتوافقًا إما مجهورين أو مهموسين مثلًا: في ازتجر تجاور الزاي وهي أقصى مراحل الرخاوة، مع التاء من الأصوات الشديدة، فالبون بينهما كبير، لذا تحقق التأثير فأصبحت ازدجر وهو تأثير تقدمي [4].

الرأي القائل بالتقريب: أول من تبنى هذا الرأي المستشرق جان كانتينو: إذا جاورت التاء أحد الأصوات المجهورة (الزاي، الذال، الجيم) أبدلت دالًا تقريبًا مثل: ازدجر أصله المفترض (ازتجر) [5]، وجاء في كتاب الرعاية الإبدال حصل، وذلك لتبين صفة الصوت وتميزه "وإذا أتى

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 208

([2]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 208- 210

([3]) الأصوات اللغوية: 172

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 172

([5]) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 53

بعد الزاي دال، أو تاء، وجب أنَّ تُبين لفظ الزاي، لئلا يقرب لفظها من لفظ السين؛ لأن السين مؤاخية للتاء في الهمس، ومؤاخية للزاي في المخرج والصفير" [1].

وعلل الدكتور جواد كاظم عناد العدول عن الأصل المفترض في صيغة افتعل سواء حدث تأثير أم تقريب للأصوات فالعلة واحدة، إذ قال: "أما علة هذا التحول الرئيسة أعني بها تأثير صوت في آخر أو التقريب عمومًا فقد شغل عنها بأمر آخر طغى عليها حتى لتحسب أنه هو العلة في ما حدث من إبدال أعني به الخوف من عدم معرفة الافتعال عند الذين عمدوا إلى قلب التاء دالًا" [2]، ففي صيغة الافتعال يُنطق بالصيغة بعد الإبدال يرجع إلى أمرين أولهما: اختلف في صفة الصوت بين الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، إذ تتميز الزاي بالرخو والجهر، والتاء بالشدة والهمس فالداعي للإبدال الزاي أقوى من التاء، والآخر: إنَّ للتاء نظيرًا أو مثيلًا هو الدال والعربية لا تجمع الصوت مع مماثله، لذا لا بد من أنَّ يبدلُ أحدهما من مثيله فيصبح إما مجهورين أو مهموسين [3]، الكتابة الصوتية تبين ما حدث:

الأصل المفترض: ازتجر ء ـِ ز/ت ـَ/ج ـَ/ر ـَ أُبدلت التاء دال، فصارت: ازدجر ء ـِ ز/د ـَ/ج ـَ/ ر ـَ .

إبدال الدال من التاء في (ادَّارك)

تُبدل الدال من التاء في ادَّارك والغاية من الإبدال هنا صوصرفية في رأي ابن الحاجب نُبدل كي لا ينتج وزن صرفي غير مستعمل في العربية، فقال: "ادَّارَكَ يُعلَمُ أن أصله تَدَارَكَ، فالدال الأولى عن التاء، وإلا لزم [بناءُ] افَّاعَلَ، وهو بناء مجهول" [4]، ويُلحظ أن ابن الحاجب شرح الإبدال في (ادَّارَك) الذي أصلها (تدارك)، باستعمالة لفظة (أصله) التي تدلّ على وجود أصل مفترض غائب عن الاستعمال عن طريق استعماله أسلوب الخبر [5]، والمسوغ للإبدال هو أن لو بقيت الكلمة على حالها لكان وزنها (افَّاعَلَ)، وهذا الوزن غير مستعمل في العربية.

ويرى سيبويه أنَّ كُلاً من التاء والدال يخرجان من مخرج واحد، إذ قال: "والتاء والدال سواء، كل واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصير التاء دالًا والدال تاء؛ لأنهما من موضع واحد،

([1]) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: 150

([2]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 328

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 332 ، الأصوات اللغوية: 183

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 813

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس" [1]، وجاء في القرآن ادَّارك في قوله تعالى: ﴿بل ادَّارك عَلْمُهُم فِي الأخِرَةِ﴾ (النمل: 66).

أما الرضيّ فلم يختلف عن ابن الحاجب، إذ عدَّ حدوث الإبدال هو لأجل الخروج من الوزن الصرفي المهمل إلى وزن صرفي مستعمل، إذ إنَّ وزن تدارك (افَّاعل) ويمتنع هذا البناء لكونه مجهولًا فعدل عن الأصل المفترض إلى إبدال التاء دالًا، فصارت: ادَّرك ووزنها الصرفي (تفاعل) فاء الكلمة صوت (التاء)، أبدلت دالًا وأُدغمت، فصار البناء مطردًا لا مجهولًا [2].

والدرس الحديث يرى ادَّارك وزنها تفاعل والأصل المفترض تدارك وبعضهم يقول ادَّارك على وزن افَّاعل، والإبدال إذا وقع في حرف أصلي قوبل في الميزان الصرفي بما يقابل به الحرف الأصلي، ويستثني منه الإبدال في تاء الافتعال، إذ يعبر في الميزان بالمبدل منه لا المبدل [3].

وعُدل عن الأصل المفترض الذي أُستعمل في مدة زمنية معينة ثم تطور العربية في تدارك سكنت التاء وجيء بهمزة الوصل؛ لأن العربية لا تبدأ بساكن، فصارت اتفاعل [4]، سكنت التاء وأُبدلت دالًا تماثل الصوتان أولهما ساكن فأُدغما، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الإبدال لا يحدث إلا على أساس القرابة الصوتية وهنا نوع القرابة هي اتحاد المخرج فالتاء، والدال مخرجهما واحد أي النقطة التي يتكون عندها الصوت فمخرجهما من وسط الفم [5]، فأثرت الدال في التاء، فتحولت من الأصل المفترض تدارك إلى ادارك عن طريق المماثلة أي مماثلة التاء للأصوات الأسنانية هي المسؤول عن تطورها من افَّاعل إلى يَفاعل [6] ، تكتب صوتياً:

الأصل المفترض تدارك: ت ـَ/د ـَ/رـَ ك أبدلت التاء التي في بداية المقطع دالًا فقوت وتغلبت بجهرها على التاء، فصارت ادَّارك: ء ـَ د/د ـَ /رـَ ك.

تجاور صوتان بينهما قرابة صوتية من الممكن أن يؤثر أحدهما في آخر، وهذا التأثير يسمي التأثير الرجعي، إذ الصوت الأول التاء المهموس تأثر بالصوت الثاني الدال المجهور

([1]) الكتاب: 4/ 461

([2]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب الرضيّ: 3/ 198

([3]) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: 39

([4]) ينظر: المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، طبع دار الشرق العربي، بيروت، د ط، د ت: 133

([5]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 168 –169

([6]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 210

فحولها إلى صوتين مجهورين؛ لأن التاء مهموسة عندما يجهر بها تصير دالًا وحدث هذا التأثير؛ ليحقق نوعًا من الانسجام الصوتي[1]، إذ صوت الدال حاول سحب التاء إلى الأمام فأتحد مخرجها مع مخرج الدال فحصل الإبدال.

والتعويل على صوت التاء بوصفه عنصرًا صوتيًا يشترك في طرفي الإبدال ينماز بصفات صوتية تجعله يتطلب التجانس الصوتي، وكراهة التفاوت في السلسلة الصوتية وهو صوت مهموس، والطرف الآخر الدال هو صوت مجهور فتأثر المهموس بالمجهور [2].

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية: 169

([2]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 358- 359

المبحث الثالث: إبدال الصامت من الصائت

يمثل مصطلح (الصائت) أو ما يطلق عليه بالمصوت أو يسمى قديمًا بأصوات العلة، وتوصف بأنها "أصوات مجهورة، ينبعث الهواء في أثناء حدوثها متتابعًا في الحلق والفم، من دون إعاقة أو تضييق يسمح باحتكاك" [1]، وفي اللغة العربية هي ثلاثة أصوات (الألف، والواو، والياء)، وهذه الأصوات تتوقف على حزمتين تقابل حجرتي الرنين في الجهاز النطقي هما: تجويف الحلق والفم، ويتنوع أثر الرنين في هذين التجويفين، إذ عند النطق بهذه الأصوات يتحرك اللسان ويأخذ اللسان صورًا متعددة؛ لأنَّها أصوات انتقالية متنقلة، وتمثل أعلى الأصوات نطقًا [2].

إبدال التاء من الواو والياء

تُبدل التاء من الواو والياء إذا كانتا فاءين لصيغة (افْتَعَلَ)، إذ قال ابن الحاجب: "تقلب الواو والياء معًا إذا وقعتا فاءين في باب افْتَعَلَ من نحو: وَعَدَ ويَسَرَ، [وأصلُه] اوْتَعَدَ، وايْتِسَرَ، فقلبوا حرف العلة تاءً، ليدغم في التاء، فقالوا: اتَّعَدَ واتَّسَرَ" [3]، وأسلوب ابن الحاجب الذي شرح فيه إبدال الواو تاءً تصدرته أداة الشرط (إذا) وأردف بفعل القول المنسوب لجماعة، فصار الأسلوب (اشتراط قولي) [4]، والغاية من الإبدال تخفيف النُطق، إذ يصعُبُ على الناطق النُطق بالتاء بعد الواو أو الياء.

وعلل ابن الحاجب الإبدال؛ لأنهم لو لم يقلبوها لوجب قلبها ألفًا، إذ قال: "ثم شبه هذه اللغة في قلب الياء ألفًا في نحو: يَاتَعِدُ ويَاتَسِرُ، وكلاهما شاذ، وعليه مُوتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ"[5].

وعلل سيبويه الإبدال للخفة فقال: "وذلك في الافتعال قولك: مُتَّقِدٌ، ومُتَّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتَّقَدَ واتَّهموا، في الاتَّعاد والاتَّقاد، من قِبَل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتُبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء، فلمَّا كانت هذه الأشياء تكَّنفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا

([1]) تجاور الصوامت في العربية: 11 ، ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 134- 137

([2]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 751/2- 752

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([5]) شرح الشافية لمصنفها: 756/2

حرفاً أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخف عليهم" [1]، ويلحظ ممّا سبق أن وجود أصلًا مفترضًا غير منطوق (اوتعد، وايتسر) والأصل في هذا الواو الإبدال لضعفها، والياء شبيه بها في التغيَّر فعوملت معاملتها، وتعليل ذلك لئلا ينتقل اللسان من الضمة (الواو) إلى الفتحة التاء انتقالًا مباشرًا.

وعلل المبرد الإبدال بقوله: "لأن التاء من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى الشفة" [2]، ويُفهم من ذلك أن زيادة التاء التي هي تاء صيغة (افتَعَلَ)، أي أنَّ إجراء إبدال الواو تاءً يتحقق عند صياغة (افتَعَلَ)، من لفظة فاؤها واوً أو ياءً مثل: (وَعَدَ، ويَسَرَ)، فحدث الإبدال هنا لمعالجة حالة طارئة على اللفظة وهي بناؤها على زنة (افتَعَل)، إذ إنَّ التاء أقرب حروف مخرجًا من الشفة الذي هو مخرج الواو، فيوجد تقارب في مخرج الواو والتاء.

وعلل السيرافي الإبدال والعدول عن الأصل المفترض بأنهم لو لم تبدل لتغيَّرت الواو "فكانوا يقولون في الماضي أيتعد، وفيما لم يسم فاعله واتعد، وفي المستقبل يأتعد، فاختاروا التاء مكان الواو لمشاكلة تاء الافتعال؛ ولأنَّ التاء قد تبدل من الواو في قولهم تجاه وتخمة"[3]، فأُبدلت الواو تاءً؛ لأجل حدوث التماثل بين الواو وتاء صيغة (افتَعَلَ).

علل ابن جني الإبدال، إذ لو لم يقلبوها تاء لوجب قلبها ياء: "والعلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا ايتَزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها رُدت إلى الواو، قالوا: مُوتعد، مُوْتَزن، مُوتَلِج، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فقالوا: ياتَعِد، ياتزن، يا تَلِجُ، فلما كانوا لم يقلبوها تاء صائرين من قلبها مرة ياء، ومرة ألفًا، ومرة واوًا، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جَلدًا تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله" [4]، وقد وصف سيبويه وابن جني (التاء) بأنها حرف (أجلد)، ويعني به الحرف الذي يتحمل الحركة، ويبقى على حاله من دون تغيير، لكن هذا التفسير لا يصلح اختيار التاء دون غيرها من الصوامت القوية التي تتحمل الحركة وتخرج من الضعف، وفسر

([1]) الكتاب: 4/ 334

([2]) المقتضب: 1/ 229

([3]) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ – 2008م: 5/ 224

([4]) سر صناعة الإعراب: 1/ 147– 148

بقرب مخرج التاء من الواو لكون الواو مخرجها من الشفتين والتاء من بين طرف اللسان وأصول الثنايا [1].

وفسر الرضيّ الإبدال كي لا تختلف صيغة الماضي وصيغة المضارع فتكون أحدهما بالياء والأخرى بالتاء، إذا قال: "كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو" [2]، والتاء أقل مناسبة للياء، لذا إبدالها من الياء أقل من إبدالها من الواو [3]، ونسب الرضيّ اتفاق اللغويين في أن الواو تحمل صفة الهمس كالياء، وهي ليست كذلك [4].

وفُسر إبدال الواو أو الياء التجانس مع التاء أي حرفًا قويًا أجلدًا، ولم يبدلوا غير التاء ويتصور اعتراض القول بالتجانس مع الافتعال، وذلك لأنهم: "أرادوا حرفًا جلدًا يكون أقرب الحروف إلى تاء افتعل طلبًا للانسجام فلم يجدوا أقرب من التاء نفسها وهي ساكنة تحقق لهم الإدغام فأبدلوا الواو تاء وأدغموا، وأبدلوا الياء تاء وأدغموا هو تعليل يبرر لنا قلب الياء تاء أيضًا ويبعدنا من القول بحمل الياء على الواو في القلب" [5].

وآمن المحدثون بالأصل المفترض في البناء اللغوي في مرحلة افتراضية معينة، لكن تفسيراتهم تباينت فيما يخص التحولات اللازمة للوصول إلى البنية السطحية، وقد انكروا تفسيرِ القدماء للإجراءات اللغوية فيرى الدكتور عبد الصبور شاهين الإجراء اللغوي القديم بعيد عن الصواب، إذ وضع أمرين لاستساغة عملية الإبدال هما: تقارب المخرج أو اتحاده، كون الصوتين من مجموعة واحدة إمّا يكونان صامتين أو صائتين، ولا يصح إبدال صوت من جنس الصوامت من صوت من جنس الصوائت [6]، ثم "لبعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر: فالتاء صوت لثوي انفجاري مهموس (من الصوامت)، والياء صوت غاري انطلاقي مجهور انتقالي (نصف الحركة)، والواو صوت طبقي انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة)، وكل ما حدث هو استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع

([1]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 148، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 80

([2]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 1/ 215

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 82

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 80

([5]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 351

([6]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 211

الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعها بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير" [1]، وتبين ممّا سبق أنَّ حدوث الإبدال، لأجل تخفيف النُطق وسعيًا وراء الجهد الأقل، إذ يستثقل الناطق النُطق بالتاء بعد الواو أو الياء ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية:

الأصل المفترض إوتَعَدَ ء ـِ و/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ سقطت الواو وعوض عنها بالتاء، فصارت اتَّعَدَ ء ـِ ت/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ، أُبدلت الواو تاء لوقوعه ساكنًا، فنتج عنه تجاور متماثلين أولهما ساكن فأدغما، نزوعًا إلى تحقيق الانسجام الصوتي، وليتم التجانس، والتماثل ليكون عملهم من ضرب واحد اي هو نوع من التقريب، وكذلك إذا كانت الياء فاء الكلمة في الأصل المفترض إيتسر ء ـِ ي/ت ـَ/س ـَ ر، ثم سقطت الياء وعوض عنها بالتاء، فصارت: اتَّسر ء ـِ ت/ت ـَ/س ـَ ر.

ولكنَّ الدكتور عبد الصبور شاهين لم يوضح سبب الاستثقال الذي كان سببًا في العدول عن الأصل المفترض أهو الموقع كما مبين من ظاهر الكلام أم هو شيء آخر استند عليه وحذف الواو أو الياء؟ وعوض بدلها بتكرار التاء، وذلك لعدم التوافق بين صامت التاء وصائتا الواو أو الياء إذا صح سقوط الواو لكونها ساكنة وقد سبقت بكسرة لصعوبة النطق بالواو بعد الكسر، فكيف يفسر مجيء الياء بعد الكسرة؟ وهي جزء منها، فلا يكون انتقال مُفاجئ بين الأصوات، فكان من الأفضل أنَّ يُفسر بالتخلص الناتج من تتابع الكسرة والواو، أو الكسرة والياء الّذين سببا ثقلًا عند النطق فأُريد التخلص من الثقل.

ذهب الدكتور فوزي الشايب إلى أنَّ ما حصل هو إحدى طرائق العربية للتخلص من المزدوجات الهابطة "قوامها المخالفة بين عنصري المزدوج والتعويض عن المحذوف بعد الساكن التالي لها ... اتَّعد اتَّبس بوزن اتَّعَل والأصل في ذلك هو اوتَعَدَ واتبَسَ بوزن افْتَعَل إلّا أنَّ بناءهما على هذا الوزن ينشأ معه مزدوج مرفوض هو في الواوي وفي اليائي، فتخالف العربية بينهما عن طريق التخلص من شبه الحركة وتعوض عنها بمد التاء- تاء الافتعال"[2]، ويمكن تمثيل التطور بخطوات عن طريق الكتابة الصوتية:

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 211، ينظر: الأصوات اللغوية: 44- 45

([2]) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 421

الأصل المفترض اوتعد ء ـِ و/ت ـَ/ع ـَ د يحذف الصائت (الواو) ويمد النطق بالصائت القصير السابق له (الكسرة)، فصارت: ايتعد ء ـِ/ت ـَ/ع ـَ د يحذف الجزء الثاني من الصائت الطويل في المقطع الأول ويُعوض عنه بصامت التاء، فصارت: اتَّعد ء ـِ ت/ت ـَ/ع ـَ د ، يُلحظ من الكتابة الصوتية أنَّ الفعل المثال الواوي مر بثلاث خطوات قبل سبيل الوصول إلى البنية المنطوقة هي: حذف الصائت (الواو)، ومد الصوت بالصائت القصير السابق له، ومن ثم حذف جزء من الصائت الطويل والتعويض عنه بالتاء اي هناك إسقاط وتعويض ولا يوجد أي إبدال وعدَّ بذلك مخالفًا اللغويين القدماء.

ولم يبتعد الدكتور الطيب البكوش عن تعليل الدكتور شاهين، إذ يرى أنَّ الواو والياء إذا وقعتا فاء لافتعل فالفاء تدغم مع تاء الافتعال "وذلك لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة" [1]، ولكن لم يفسر لنا طريقة التحول أبالإبدال كما يتصوره القدماء أم بالإسقاط والتعويض كما هو مذهب الدكتور شاهين؟ والظاهر من كلامه أنَّه إبدال؛ لأنه يتعامل مع الإدغام أنَّه ناتج من تفاعل الأصوات المتجاورة ويتعذر تجاور الواو والياء والتاء؛ لأنَّها أصوات تنتمي الواو منها إلى الشفتين والياء والتاء إلى ما يحيط بالشفتين من الحنك الأسفل، وأصول الثنايا.

ويعلل علم اللغة الحديث قرب المخرج بين الواو والتاء، ولا يرى مخرج الواو من الشفتين بل يرى أنَّها من الأصوات الطبقية أو أصوات أقصى الحنك سواء أكانت صوت مد أم صوت نصف مد، والتاء من الأصوات الأسنانية اللثوية [2]، فليست هناك علاقة صوتية بين الواو والتاء، إذ التاء صوت مهموس، والواو صوت مجهور، وهذا ما أكده علم اللغة الحديث[3].

أما الدكتور عبد الحق فيرى أن هذا الإبدال يقع تحت تأثير تاء صيغة افتَعَلَ وعبر عنه "التماثل الصوتي الرجعي" [4].

وقد ذهب الدكتور داود عبده مذهبًا مختلفًا، إذ رأى أنَّ بناء (افتَعَلَ) فيه قلب مكاني وأصله المفترض اتفَعَلَ، ودليله على ذلك وجود اتفعل في بعض اللغات السامية تصدر التاء

([1]) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 68

([2]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 316- 318

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 324

([4]) الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة: 478

وبالإضافة إلى حروف الزيادة تقع قبل الفاء نحو: أفعل، وانفعل، واستفعل، وتفعّل فأصل اتَّعد عنده اتوعد ثم وضعت التاء موضع الواو، فصارت: اوتعد، ثم أبدلت الواو تاءً وأُدغمت في الثانية، فصارت: اتَّعَدَ؛ لأن المماثلة بين الحروف الصحيحة في العربية هي مماثلة خلفية غالبًا أي الصوت الذي يلفظ أولًا يتغير مماثلة للصوت الذي يليه [1]، يُفهم ممّا سبق أنَّ الدكتور داود عبده قاس على الزيادة في الأبنية الأخرى، ثم نحى منحى القلب المكاني الذي هو من باب الافتراض ليس له مسوغ، إذ لا يبتعد عن توصيف القدماء من مثيل الضعف والاستثقال للواو فهذه المفاهيم نلمحها عند القدماء والمحدثين مع اختلاف في المناهج، وحدود المصطلح.

الأصل المفترض (إوتعد) الواو نصف صائت تكتب صوتيًا: (ء ـِ و/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ) حدث انشطار لنصف الصائت فتكون مزدوج هابط (ء ـِ و/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ) فيكون الجزء الثاني منه عرضت للإبدال؛ لضعفه، فيُبدل بما يماثل ما يليه من الأصوات لكونه ساكنًا وما يليه متحرك فيدغم [2].

أما الدكتور جواد كاظم عناد فأقر بثقل المزدوجات الهابطة (ـِ و) و (ـَ ي) وأضاف المثلث الحركي في يوتعد (ي ـَ و) والمثلث في يَيتسِر (ي ـَ ي) ووجه الثقل في شيئين "إسقاط العنصر الثاني من المزدوج أو المثلث، والتعويض الساقط بنبر التاء حفاظًا على هيأة البنية" [3]، تكتب على وفق المقطع الصوتي:

فالأصل المفترض اوتَعَدَ (ء ـِ و/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ) يسقط الصائت (الواو) وينبر بالتاء تعويضًا عنه، فصارت: اتَّعَدَ (ء ـِ ت/ت ـَ/ع ـَ/د ـَ).

إبدال النون من الياء في جمع إنسان

من مواطن الإبدال عند اللغويين إبدال النون ياء في جمع إنسان، قال عنه ابن الحاجب: "وفي نحو: أناسيَّ، وأصله: أناسين؛ لأنه جمع إنسان" [4]، ويلحظ أنَّه عرض المسألة بأسلوب

([1]) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: 137

([2]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 354

([3]) المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 117- 118

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 817، ينظر: العين: 7/ 304

الخبر، إذ المفرد إنسان وجُمع على أناسيَّ ويكون أصله المفترض أَنَاسِين، إذ أُبدلت النون ياءً ثم أُدغمت الياء في الياء، فصارت: أَنَاسِيَّ [1]، ويمكن كتابتها صوتيًا:

إنسان: ء ـِ ن/س ـَ ن ، وجمعها أناسيّ: ء ـَ/ن ـَ/س ـِ ي/ ي ـُ، وأصله المفترض أناسين: ء ـَ/ن ـَ/س ـِ ي/ ي ـُ ن، وتصغيره أُنيسيان: ء ـُ/ن ـَ ي/س ـِ/ ي ـَ ن

ويُلحظ وجود اختلاف بين العلماء في الجمع، وذلك راجع لاختلافهم في وزن وأصله إنسان، إذ قال ابن الحاجب: "واختلف في إنسان، فقيل: (فِعْلان من الأُنْسِ، وقِيْلَ: إفعَان من نَسِيَ لمجيء أُنَيسِيَانٍ)" [2]، ثم شرع في شرح هذا القول، إذ وضح الأصل المقدر أيهما موافق للمعنى واللفظ وأيهما بعيد عن موافقته اللفظ والمعنى، إذ قال: "والأول الوجه؛ لأن موافقة إنْسان لأُنْسٍ أو أَنِيس واضح في اللفظ والمعنى، فوجبَ أن يُحْكَمَ بزيادةِ الألفِ والنونِ، وأمَّا نَسِيَ فليس بموافق له في اللفظ ولا في المعنى؛ أمّا في اللفظ فلأن إنسانًا ليس فيه ياءٌ، (ونَسِيَ لامه ياءٌ)، وأما المعنى فلأن إنسانًا ليس فيه دلالة على نِسْيان، فبَعُدَ باعتبار لفظه ومعناه" [3].

وجاء شرحه بأسلوب الخبر، إذ المقام هنا مقام تبين قاعدة أصل الكلمة وأيهما موافقة في اللفظ والمعنى للفظ المستعمل، وشرحِها، لذا كان من المناسب أنَّ يُوفيَّ الشرح بهذا الأسلوب، ويُلحظ أنَّه جعل لفظ إنسان في باب سماه "(حكم ما احتمل اشتقاقين)" [4]، والاحتمال من مرادفات الافتراض لذا دل عليه، وكان المسوغ اختلاف اللغويين في الأصل الذي أشتق منه اللفظ [5].

وقد ذكر الفراء أنَّ إنسان يجمع على أناسية فتكون الهاء بدلًا عن ياء، وعلى أناسيَّ وأصله المفترض أناسين فتكون النون بدلًا عن ياء، وذلك بالنظر إلى أصله الذي أشتق منه، إذ قال: "وقوله تعالى: ﴿وأَنَاسِيَّ كثيراً﴾ (الفرقان:49)، وأحدهم إنسِيَّ وأن شئت جَعلته إنسانًا، ثم جمعت أنَاسِيَّ فتكون الياء عوضًا من النون والإنسان في الأصل إنسِيَان؛ لأن العرب تصغيره أُنيسيان،

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 669

([3])المصدر نفسه: 2/ 669

([4]) المصدر نفسه: 2/ 665

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56 – 57، الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 36

وإذا قالوا أناسين... قول بعض العرب أناسِيَةٌ كثيرة ولم نسمه في القراءة " [1]، ويُلحظ ممَّا سبق أنَّ وجود اختلاف في أصل والوزن الصرفي، فأجاب ابن جني أن سبب جمعه على أناسية، بقوله: "الياء في أناسية هي الياء الثانية في أناسيّ، وأن الهاء في أناسية بدل عن ياء أناسيّ الأولى ألا ترى أن أناسيّ بوزن زناديق وفرازين، وأن الهاء في زنادقة وفرازنة إنما هي بدل من ياء زناديق وفرازين، وأنها لما حذفت للتخفيف عوض منها الهاء، مثل ذلك جحجاح وجحاجحة، وإنما أصله جحاجيح، فالياء الأولى من أناسيَّ بمنزلة ياء فرازين وزناديق، والياء الآخرة منه بمنزلة القاف والنون فيهما" [2].

ونُسب إلى المبرد يمكن جمعها على إنسي فلا تكن الياء بدلًا عن النون [3]، وأُفترض في إنسان أنَّ النون زائدة وقبلها ألف زائدة وقبلها ثلاثة حروف أصلية [4].

تفاوتت آراء كل من البصريين والكوفيين في افتراض وزن إنسان وأصل الكلمة، وكذلك اختلافهم في الزيادة الحاصلة فيه، فذهب الكوفيون إلى إنسان من النسيان وزنه (إفْعِلان)، حذفت لام (الياء) الزنة؛ لكثرة الاستعمال، فصار: على زنة إفْعَان وعلى هذا يفهم أنَّ الهمزة والألف والنون المتطرفة زوائد وفاء الكلمة النون، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّه من الإنس على زنة (فِعْلَان) ففاء الكلمة هي الهمزة والألف والنون زائدان [5]، والإنسان جذره أنس على قول البصريين وسُمى إنسانًا لظهوره وابصاره وهذا الجنس يستأنس به على خلاف غيره من الكائنات[6]، وجاءت في القرآن بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿آنَسَ من جانبِ الطَّور نارًا﴾ (القصص: 29).

واتسع هذا الافتراض ليشمل تصغيره، إذ قال ابن الحاجب: "وإنما قوى وهمهم لاتفاق تصغير جاء فيه، وهو قولهم: أنيسيان؛ والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فاستدل بذلك على

([1]) معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207هـ)، طبع عالم الكتب، ط3، 1403هـ – 1983م: 2/269-270

([2]) سر صناعة الإعراب: 2/ 438، ينظر: الكتاب: 3/ 621

([3]) ينظر: شرح المفصل: 10/ 27

([4]) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال والمصادر والمشتقات، د. صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1996م: 54

([5]) ينظر: شرح شافية لمصنفها: 1/ 249، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسألة (120): 652- 653

([6]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسائلة (120): 653

أن أصله إنسيان، فيكون وزنه إفعلانًا حذفت الياء على غير القياس، فبقي إنسان، ووزنه إفعان، وهو بعيد لما تقدم" [1]، وقد ذكر الخليل هذا الرأي، إذ قال: "وسمي الإنسان من النسيان، والإنسان في الأصل: إنسيان، لأن جماعته: أناسيَّ وتصغيره أنيسيان" [2]، فهذا يدل على حذف لام الكلمة التي هي الياء التي ردت عند التصغير؛ لأن التصغير يرد الكلمات إلى أصولها.

وسيبويه يرى أنَّ تصغيره على أُنيسيان مخالف لبناء مكبره، إذ قال: "وممّا يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أُنَيسِيان" [3]، وهنا يُلحظ اتفاقًا بينه وبين ابن الحاجب، أمّا ابو هلال العسكري فيرى أنَّ تصغيره على أُنَيسَان: "اشتقاق الإنسان من النسيان وأصله انسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان" [4].

أما شراح الشافية فقالوا في تصغيره أُنَيسِين منهم الرضيّ ويرى القياس في تصغير إنسان أُنيسين تشبيهًا له بسريحين في سرحان، فالزيادة التي ازدها الناطق (الياء) في التصغير شاذ ومثلها عُقَيرِبَان، أما من قال إن وزن إنسان (إفعان) من نَسِيَ فكان القياس في تصغيره أُنَيسِيَان[5]، والذي يرى أنَّه وجود ياء قبل الألف في تصغيره فالقياس أنَّ يصغره على أُنيسين ويجمعه على أناسين، أما من لا يرى وجودًا للياء قبل الألف فيصغره على أُنيسان [6].

أما المحدثون فلم يخرجوا عمّا قاله القدماء، إذ افترضوا النون في إنسان زائدة، وذلك لوقوعها طرفًا، وقبلها ألف زائدة، وقبلها ثلاثة أصول [7]، وإنَّ الأصل في إنسان إنسيان ووزنه إفْعِلان، حذفت الياء لطلب الخفة وكثرة الاستعمال، ويصغر على انَيْسِيان فردت الياء، وقيل وزنه إفعان من نَسِيَ [8].

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 669

([2]) العين: 7/ 304

([3]) الكتاب: 3/ 486

([4]) الفروق في اللغة، ابو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث، طبع دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ – 1980م: 269

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 1/ 274 ، شرح الشافية، اليزدي: 148/1

([6]) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعيد، طبع المكتبة التوفيقية، د ط، د ت: 4/ 224

([7]) ينظر: دقائق التصريف: 54

([8]) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 163

وافق الدكتور عبد الصبور شاهين بعض الأوائل من الصرفيين في افتراض تصغير إنسان على أُنيسيان غير قياسي: "وهناك أسماء مصغرة على غير قياس، بل هو السماع، مثل قولهم في تصغير مغرب: مغيربان، وفي عشاء: عُشَيَّان، وإنسان: أُنَيسَيان" [1]، أما الدكتور محمد حلواني فقد رجح افتراض تصغير إنسان على أُنيسان وعده هو القياس، وعدّ تصغيره أُنيسيان شاذ [2].

إبدال الميم من الواو في (فم)

يرى ابن الحاجب أنَّ الميم تُبدل من الواو في فم، إذ قال: "والميم تُبدل من الواو... فمن الواو لازم في فَمٍ" [3].

يُفهم من كلامه أنَّ أصله المفترض (فَو) أُبدلت الميم مكان الواو، فصارت (فَمُ)، والأسلوب الذي استعمله ابن الحاحب لتوضيح الإبدال هو الخبر وهو أحد أساليب الافتراض[4]، إذ أعطى حكمًا عامًا هو إبدال الواو ميمًا في كل موضع وضعت فيه الواو آخر اللفظة، والمسوغ للافتراض هو أنَّ الكلمة متكونة من حرفين أحدهما حرف لين.

ويرى سيبويه أنَّ الأصل المقدر ثلاثي وإنْ كان ظاهره مكون من حرفين ومصداق ذلك قوله: "وأمَّا فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأن أصله كان فَوْهٌ فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم" [5]، (فم) ظاهره مكون من حرفين ليس أحدهما حرف لين، والميم فيه بدلًا من عين الكلمة (الواو)، فالمسوغ للافتراض هنا ثلاثية اللغة، إذ افترض علماء العربية أنَّ اللغة مكونة من ثلاثة أحرف وإن كان ظاهر الكلمة ثنائية [6].

وعُلل الإبدال بتقارب مخرجهما فكلاهما صوتان شفويان، ففي الميم هُوِيٌّ في الفم يشابه امتداد الواو[7]، وتُبدل الواو مكان الميم لتخفيف النطق "فأُبدلت من الواو في قولهم: فَمٌ، والأصل

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 158 – 159

([2]) ينظر: المغني الجديد في علم الصرف: 342

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 819

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([5]) الكتاب: 3/ 365، 264

([6]) ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 45

([7]) ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 414

فَوْهٌ، فحذفت الهاء تخفيفًا، فلمَّا صار الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتنوين، فأبدلوا من الواو ميمًا لقُرب الميم من الواو" [1].

ويرى الرضيّ أنَّ العلة الصرفية هي أن الأصل المفترض (فَوْه) مرَّ بخطوتين حتى وصلت إلى البنية السطحية المستعملة هي (فَمٌ): "حذفت الهاء لخفائها، ثم أُبدلت الواو ميمًا لئلا تسقط فيبقى المعرب على حرف، وقال الأخفش: الميم فيه بدلًا عن الهاء، وذلك أنَّ أصله فَوْه، ثم قلب، فصار فَهْو، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميمًا" [2]، ويُلحظ هنا اختلافًا في عدد الخطوات المفترضة في الوصول إلى الكلمة المنطوقة فأصلها عند ابن الحاجب (فَو)، مر بمرحلة واحدة هي إبدال الواو ميمًا، أما عند سيبويه والرضيّ فأصله (فَوْهُ) مر بمرحلتين أولهما: حذف لام الكلمة، وثانيهما: إبدال عين الكلمة ميمًا، أما الأخفش فيرى أن الميم بدلًا عن هاء، إذ مر الأصل المقدر بثلاث مراحل أولهما: القلب المكاني بين العين (الواو)، واللام (الهاء)، وثانيهما: حذف الواو، إذ وقعت طرفًا فتكون عرضةً لتغيّر، وثالثهما: الإبدال بين الهاء والميم، يمكن كتابتها صوتيًا على رأي الأخفش:

فَوْه: ف ـُ/ ه ـُ حدث قلب مكاني بين الهاء والواو، فصارت فَهْو: ف ـَ ه/و ـُ حذف الواو من الآخر، فصارت فه: ف ـَ ه أُبدلت الهاء ميمًا، فصارت فمُ: ف ـَ/م ـُ.

إنَّ وزن فم (فَعْلَ) تشبيهً لها بـ (فَوْزَ)، وعليه يمكن أن نقول إنَّ (فَم) أصلها المفترض (فَوْه) مثل (فَوْزَ) بزنة (فَعْلَ)، ثم حذفت لامه اعتباطًا، فصارت: (فو) الواو حرف لين أراد الناطق إبداله صوت جلد يتحمل الحركات الإعرابية والميم أقرب الأصوات إليه فأُبدل ميمًا، فصارت: (فم) [3]، ولعل الميزان الصرفي (فَعْلُ) الذي ابتدعه الصرفيون هو الذي جعل العلماء يقولون إنَّ أصل (فَم) هو (فَوْه).

ومن علماء الدرس الحديث برجشتراسر الذي قال إنَّ: "الميم في كلمة (فم) أُبدلت من الواو، ونحن نعرف أنها ميم التمييم، الذي هو التنوين في اللغة العربية، فكان الرفع:fum والخفض:fim والنصب:fam، والميم فيها لم تصر نونًا مع سائر الميمات الانتهائية، بل بقيت على حالها؛ لأنهم كانوا يتلقونها كأنها أصلية، فأضافوا إليها الإعراب والتنوين، فصارت: فَمٌ،

([1]) الممتع الكبير في التصريف: 259

([2]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 215

([3]) ينظر: منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين: 154

فَمٍ، فَمَاً، فنقلت الميم من آخر الكلمة إلى وسطها" [1]، وإنَّ التتميم موجود في العربية الجنوبية قديمًا ويوجد أيضًا في اللغة الأكدية في العصور البائدة وكان يستعمل للتنكير ولا يعني بالتتمييم التنوين في العربية المستعملة بل هما ظاهرتان مختلفتان [2].

وضح الدكتور عادل نذير أنَّ التحليل الصوتي (ف ـُ) تعرض الصائت الطويل (الواو) المدية إلى انشطار فكَون مزدوج، فصار(ف ـُ و) أي تكون من نصف صائت (ـُ) الصائت (و)، الصائت يُبدل ميمًا، فصارت: (ف ـُ م)، ونصف والصائت (ـُ) يُبدل بنصف الصائت (ـَ)، فصارت: (ف ـَ م) تخلصًا من السياق الصوتي الثقيل، وبقاء نصف الصائت (ـُ) يُعد من التوالي المتماثل للصوائت [3].

إبدال الألف من الهاء

اختلف اللغويون، ومنهم ابن الحاجب في الأصل المقدر لـ (آل)، إذ لهم فيها احتمالان أولهما: أصلها (أوَل) فتكون الألف بدلًا عن واو، والآخر: يرى أنَّ أصلها (أهل) فتكون الألف بدلًا عن هاء، وذكرهما ابن الحاجب بقوله: "وآل على رأي؛ لأن بعضهم يقول: أصله أَوَلٌ، فانقلبت ألفًا ... ومن الهاء في آل على رأي؛ لأن بعضهم يقول: أصله أَهْلٌ، قلبت الهاء ألفًا"[4]، ويُلحظ استعمال ابن الحاجب أسلوب الخبر وهو أحد أساليب الافتراض لشرح اختلاف الأصل المقدر، والطريقة التي وصل فيها ذلك الأصل إلى البنية المنطوقة [5]، والمسوغ للافتراض هو اختلاف العلماء في الأصل المفترض[6]، إذ يرى بعض اللغويين أنَّ أصلها (أَوَل) فقلبت الواو ألفًا، يرى البعض الآخر أنَّ أصلها (أَهَل)، فقلبت الهاء ألفًا.

وذكر الخليل (آل) من الفعل (يؤول) "آل يَؤول إليه، إذا رجع إليه ... وآل الرجل: ذو قرابته وأهل بيته" [7]، وذهب الكسائى إلى أن أصلها المفترض أويل إذ قال: "وحكي الكسائي: أويل،

([1]) التطور النحوي للغة العربية: 51

([2]) ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي جهاوي، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت: 26

([3]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 361

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 816

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56 – 57

([6]) ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 36

([7]) العين: 8/ 359

وإذا جمعته (آلون) فأما الآل الذي هو السراب، فجمعه أأوال على أفعال ويقال في تصغيره آل أويل" [1].

يرى ابن جني أنَّ أصلها أهل وأجاب عن كيف صارت (آل) عن طريق سؤال مفترض (فأن قيل)، عبر محاوره ذهنية، إذ قال: "أصلها (أهل)، ثم أُبدلت الهاء همزةً، فصارت في التقدير (أَأْل) فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفًا، كما قالوا: آدم وآخر، وفي الفعل: آمن وآزر، فإن قيل: ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة، ثم قلبوها ألفًا فيما بعد، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفًا في أول الحال؟ فالجواب: أن الهاء لم تقلب ألفًا في غير هذا الموضع، فقياس هذا هنا عليه، وإنما تقلب الهاء همزة في ماء، على الخلاف فيما سنذكره في موضعه، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفًا" [2].

ويُلحظ ممّا السابق أن مرور (أهل) البنية العميقة (المفترضة) بمرحلتين قبل الوصول للبنية السطحية (المنطوقة) غير معلل، ويرى بعض اللغويون أن أصل (آل) هو (أهل) أي أُبدلت الهاء همزة لأجل التفريق بين العام والخاص قيل تستعمل (آل) لأشراف القوم وبعد الإبدال صارت: (أَأْلُ)، اجتمعت همزتان في بداية الكلمة كما اجتمعت الهمزتان في (أَأْدَم) أُبدلت الثانية ألف وذلك كونها ساكنة وما قبلها فتح [3]، ويمكن توضيح ما حصل بالكتابة الصوتية:

الأصل المفترض أهل: ء ـَ هـ/ل ـُ ن أبدلت الهاء همزةً، فصارت: أَأْل: ء ـَ ء/ل ـ، اجتمع همزتان في بداية الكلمة أبدلت الثانية ألفًا؛ لأنها ساكنة مفتوح ما قبلها، فصارت آل: ء ـَ ء/ل ـُ ، أمَّا إذا كان أصلها المفترض أَوَلُ: ء ـَ/و ـَ/ل ـُ، قلبت الواو ألفًا، فصارت: أَألُ: ء ـَ/ل ـُ.

وعلل العكبريّ مرور الأصل المفترض بمرحلتين قبل الوصول لصورتها المنطوقة إذ قال: "آل والأصل أهْل، فأُبدلت الهاء همزة، ثم أُبدلت الهمز ألفًا لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح الأولى مثل: آدم وآخر، فإن قيل: لِمَ قلتَ: إنها أُبدلت همزة ثمَّ ألفًا دون أن تقول: أُبدلت

([1]) معاني القرآن: 70، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 208

([2]) سر صناعة الإعراب: 1/ 101، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 230، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 208/3

([3]) ينظر: شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تحقيق إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ – 1999م: 338– 339، المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني(ت 471هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ – 1987م: 65–96، شرح المفصل: 7/1، الممتع الكبير في التصريف: 231

ألفًا من الابتداء؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنَّا لم نجدهم أبدلوا الهاء ألفًا في غير هذا، والثاني: أنها لو كانت بدلًا من الهاء كان استعمال الأصل والبدل بمعنى واحد كما في وجوه وأجوه وليس كذلك، وإنما خصُّوا البدل ببعض المواضع: فيقال: آل الملك، يريدون أشراف قومه" [1].

وذهب بعض اللغويون إلى أن (آل) أصلها أَوَّلَ، أو أَوْأَل خطأ، ومصداق ذلك ما جاء في كتاب علل البناء والإعراب "ذهب قوم إلى أنَّ أصلها (أوَّل) من آل يؤول فقلبت الهمزة الثانية واوًا ثم أُدغمت، وقال آخرون: هو من وأل يَئِل، فأصله: أَوْأَل، ثم أُبدلت الهمزة التي بعد الواو واوًا ثم أُدغم، وكلا القولين خطأ؛ لأن حُكم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحةٍ أنَّ تقلب ألفًا مثل: آدم، وحكم الهمزة المفتوحة إذا أُريد تخفيفُها أن تُنقل حركتها إلى ما قبلها؛ فأمَّا أنْ تُبْدَلَ واوًل فلا" [2].

ويجيب ابن عصفور عن سؤال مفترض ذهني يعلل فيه إبدال الألف همزةً، ثم أُبدلت الهمزة هاء، إذ قال: "فإن قيل: ما الذي يدل على أنَّ الأصل أَهْلٌ، وهلّا جعلت الألف منقلبة عن واو، فالجواب أنَّ الذي يدل على ذلك قولهم في التصغير: أهيل، ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقيل في تصغيره (أُوَيْل)، وممَّا يؤيد أنَّ الأصل أهل أنهم إذا أضافوا إلى مضمر قالوا: أَهلُكَ وأَهلُه" [3].

ولعل الممارسة الفعلية للغة تجعل الأصوات تتطور وتتأثر بعضها ببعض لذا تُرك الأصل المفترض "الممارسة الفعلية للغة بالكلام تجعلها عرضة للتغيَّر في معاني ألفاظها وتركيبها وأصواتها بمرور الزمن ... التحول الصوتي في صوتيات اللغة العربية وحركاتها وحروفها، فالعربية لا يحكمها قانون صوتي خاص يجعلها منفردة عن بقية اللغات، بل أنها تتأثر، شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى" [4]

أمَّا اللغويون الذين قالوا أُبدلت الألف همزةً لوجود علاقة ذهنية بين الألف والهمزة، فالألف عندهم ساكنة دائمًا، وإذا تحرك فهي همزة، فالألف كانت وظيفتها وظيفة الهمزة قبل وجود تسمية الهمزة وبعد توزع الصوت بين الحنجري والفتحة الطويلة فخصَ الألف بالفتحة الطويلة

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب: 299/2

([2]) المصدر نفسه: 2/ 236

([3]) الممتع الكبير في التصريف: 230

([4]) أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة، د ط، 1989م: 42

والهمزة للصوت الحنجري، فمخرج الألف في نظر القدماء أول الحلق، أما حديثًا فالألف من وسط اللسان وما يجاوره من الحنك الأعلى أي من الجوف [1].

الأصل المقدر (أهل) ثم أُبدلت الهاء همزةً، فصارت (أأل) ثم أُبدلت الهمزة ألف وبذلك تكون الهاء ليست بدلًا عن الألف مباشرة، إنما كانت بدلًا عن بدل [2]، فصارت (آل) الألف المضعف في بداية الكلمة مكون من حرفين أولهما ساكن والثاني متحرك وبما أنَّ الألف صوت ساكن فاجتمع ساكنان، وهذا غير جائز في العربية فأُبدلت الألف همزة [3]، وذلك عندما أُريد التخلص من التماثل الصوتي (اجتماع الهمزتان)، إذ العربية تستكره النطق بمصوت طويل مقفل، لذا أبدلت الهمزة ألف وأُدغما، ولكن الأيسر والأوضح أن نقول حذفت الهاء وأُطيل زمن النطق بالفتح، فصارت (آل) بتكرير الألف [4].

([1]) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 20

([2]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 114

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 99- 100

([4]) ينظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة: 24

الفصـــل الثالث

الافتراض في الإدغام

المبحث الأول: الافتراض في إدغام المتماثلين

المبحث الثاني: الافتراض في إدغام المتقاربين

الفصل الثالث

الافتراض في الإدغام

توطئة:

الإدغام لغةً:

اللغة العربية امتلكت كثيرًا من الظواهر ميزتها عن غيرها من اللغات، ولا شك أنها امتلكت شرفها وقدسيتها من القرآن الكريم، وأفردنا هنا ظاهرة من ظواهرها وهي: الإدغام وسنشاهد التغيّرات التي تحدث على مستويين من مستوياتها هما: الصوتي الذي يمثل أصغر وحدة في البنية الكلامية والتي لا يمكن عزلها عن المستوى الصرفي والمعنى الذي أحرزه جذر (دَغَمَ) الإدخال وجاء في معجم العين ما يؤكد ذلك: "الدَّغَمُ: كَسر الأنف إلى باطنه هشمًا، تقول: دَغَمته دَغمًا ... والدَّغُمةُ: اسم من إدغامك حرفًا في حرفٍ، وأدَغمتُ الفرس اللجام: أدخلته في فِيهِ" [1].

ولم يختلف ابن منظور عن الخليل، إذ قال: "إدغام حرف في حرف، يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب ... قال بعضهم ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف، وقيل: بل اشتقاق هذا من إدغام الحروف" [2].

الإدغام اصطلاحًا:

اصطلح العلماء على ظاهرة دمج حرف بآخر صوصرفيًا الإدغام وقد ورد هذا المصطلح مراتٍ عدّه عند ابن الحاجب، إذ ذكر: "وإنَّما قال: (ساكن فمتحرك)؛ لأنه جنسه، واختار الفاءَ؛ ليكون أدلَّ على انتفاء المهلة" [3]، وكان قوله هذا شرحًا لقوله: "أن تأتي بحرفين: ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل" [4]، ويتضح ممّا تقدم للقارئ أنَّ عالِمنا الجليل أوضح أنَّ لا امكانية لحدوث الإدغام إلا باجتماع أمور منها اجتماع حرفين أولهما ساكن، والآخر

([1]) العين (مادة دغم): 4/ 395، ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكيّ، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م: 670/1

([2]) لسان العرب (مادة دَغَمَ): 12 / 203

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 832

([4]) الشافية في علم التصريف: 120

متحرك، وإنَّ يكونا إمَّا متحدين في المخرج، أو متقاربين إليه وهذه الأمور ترجع بقوة حدوث الإدغام بمختلف صوره.

ولا بد للباحث من الوقوف على أبرز من ذكر ظاهرة الإدغام، ومن أوائل من تحدث عنها سيبويه، إذ قال: "والإدغام يَدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو قد تَّركتك، ويكون الآخر على حاله"[1]، يتضح ممَّا تقدم أن ابن الحاجب تابع سيبويه في تعريف ظاهرة الإدغام هو دخول الأول في الثاني مع بقاء حركة الثاني على حالها ومع تغيير حركة الأول بحركة الثاني حتى يتحدا في المخرج.

ويتبين ممّا سبق أن توجيه ظاهرة الإدغام يكاد يكون موحدًا إلا أن ابن يعيش وجه توجيهًا آخر لظاهرة الإدغام هو: "أنْ تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أنَّ تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمُسْتَهْلَكِ لا على حقيقة التداخل والإدغام" [2]، فهو يرى أن الإدغام يأتي من دون فاصلٍ حتى يصيرا كالحرف الواحد الممتد، ووافقه الرضيّ بعدِّ حقيقة الإدغام هي الإيصال ومصداق ذلك قوله: "وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله من غير أن يفك بينهما" [3].

وعدَّ الدكتور أحمد مختار عمر الإدغام عملية إزالة وإحلال بقوله: "فإن الإدغام يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين وصهرهما معا، أو على أنه إحلال صوت ساكن طويل محل الصوتين القصيرين" [4]، يتبين ممَّا سبق أن ظاهرة الإدغام تأتي نتيجة حذف وإحلال، إذ أكد على أنه يحصل نتيجة حذف الصوت الأول وإحلال صوت مطول محل صوتين.

وعُرف الإدغام بأنه: عملية ذوبان الصوت الأول في الصوت الثاني، فيحصل تماثل كلي بين الصوتين، إذ يحدث قلب الصوت الأول عن طريق تأثير أحدهما في الآخر، فيكسب هوية

([1]) الكتاب: 4/ 104- 105

([2]) شرح المفصل: 10/ 121

([3]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 235

([4]) دراسة الصوت اللغوي: 387- 388

صوتية تماثل هوية الصوت الآخر فيصيران كأنهما صوتًا واحدًا، فتُعتمد لهما في اللسان اعتمادً واحد [1].

يتبين أن فكرة إيصال الصوتين هي فكرة الإدخال نفسها التي ذهب إليها سيبويه لا تحتفظ بالصوت الأول بالوجود المقدر له [2]، ويُلحظ أنَّ شرط الإدغام أنَّ يتجاور صوتان الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيتأثر الصوت الأول بالثاني وهو من نوع التأثر الرجعي، والإدغام نوعان، الأول: الكلي أو الكامل: وفيه يُفنى الصوت الأول في الثاني ولم يبقِ له أثر، والثاني: الجزئي أو الناقص: وفيه لا يتم فناء أحد الصوتين في الآخر فناءً تامًا بل يترك الصوت بعد إدغامه أثرًا يلحظ عن طريق وجوده [3].

ويبدو أنَّ إطالة زمن النطق بالصوت الصامت الأول وإسقاط الصوت الثاني وكأن تكون مدة النطق بصوتين متجاورين قبل الإدغام هي مدة النطق نفسها بعد الإدغام.

الغاية من الإدغام:

ذهب سيبويه إلى أنَّ العلة من الإدغام هي التخفيف، بقوله: "يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلمّا صار ذلك تَعبًا عليهم أنَّ يدركوا في موضع واحد ولا يكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم" [4]، ويتضح أنَّ المراد من الإدغام هو التخفيف ومنع الثقل والمعروف أنَّ الناطق يسعى وراء الجهد الأقل، والإدغام أحد طرق الجهد الأقل، وأكد ابن جني هذا الغرض بقوله: "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت؛ ألا ترى أنك في قطَّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نَبَأ اللسان عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوقفة التي تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر"[5]، والواضح من قوله أنَّه أكد على تمحور قضية الإدغام في كيفية النُطق بصوتين لحرفين الأول منهما ساكن والثاني متحرك ولتقاربهما من دون فاصل نجد أنَّ اللسان يخفي

([1]) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية، عبد الله محمد زين بن شهاب، طبع مركز عباد للدراسات والنشر، اليمن، ط1، 1422هـ – 2000م: 195، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، طباعة دار الفكر، دمشق، ط2، 2007م: 236 ، دراسة الصوت اللغوي: 387، الأصوات اللغوية: 174

([2]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 372

([3]) ينظر: الأصوات اللغوية: 175

([4]) الكتاب: 4/ 417

([5]) الخصائص: 2/ 140، ينظر: شرح المفصل: 10 / 121

الأول في الثاني فينُطقها كأنهما حرفُ واحدُ مطولُ، ونجد أنَّ ابن جني هنا استعمل مصطلح جديدًا يُفسر عن طريق الإدغام هو (الإخفاء) حيث يُعدَّ أنَّ الإدغام هو اخفاء الأول في الثاني.

فالإدغام وسيلة للتخلص من الثقل الناتج عن تكرار الصوتين المتماثلين "فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه" [1].

وأما عند الرضيّ فهو : "وصل حرف ساكن بحرف متحرك مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية" [2].

ونادى المستشرق (وتني) بقانون الجهد الأقل لتوفير بعض الجهد والصعوبة [3]، أو لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق ترك الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها [4]، والمختصر الواضح ممَّا تقدم من قول (وتني) هو أنَّ المتكلم يسعى للنُطق بحرفين أولهما ساكن والآخر متحرك بأقل جهد عضلي عن طريق تجنب الحركات أو النُطق بها لتحقيق أسرع فرصة نُطقية بحرفين بحيث يصبحان حرفًا بصوت مطول، وفي الإدغام تتأثر الأصوات المجاورة بعضها ببعض وتسمى هذه الظاهرة بالمضارعة أو التقريب [5]، ويتضح ممّا سبق أنَّ الدكتور ابراهيم أنيس أكد على نظرية التأثر والتأثير عن طريق تأثر الحروف بعضها ببعض بشكل صوتي، فيكونان كأنهما صوتٌ واحدُ يطلق على هذه الظاهرة بالمضارعة، أو التقريب، والمضارعة في اللغة التشبيه أي يُريد التأكيد على أنَّ الحروف لا تُدغم ببعضها إلا إذا حصل بينهما تقارب، أو تماثل في المخارج، أو الصفات.

ويُشبه الإدغام بالتضعيف ولا فرق بينهما من حيث إنجاز عملية النطق إلا إنَّ التضعيف يوجب فيه إسكان الثاني بخلاف الإدغام [6]، ويُلحظ أنَّ الناطق يميل إلى اقتصاد الجهد وتجنب مشقة النطق بالصوتين المتماثلين.

([1]) شرح المفصل: 10 / 121

([2]) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 235

([3]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 372 – 374

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 387

([5]) ينظر: الأصوات اللغوية: 188

([6]) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: 385

المبحث الأول: الافتراض في إدغام المتماثلين

حدد اللغويون أحكامًا خاصة لهذا النوع من الإدغام، ونجد سيبويه أول من تكلم عنه بقوله: "وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواءٌ متحرّكين، وقبل الأول حرف مدٍ، فإن الإدغام حسَنٌ؛ لأن حرف المد بمنزلة المتحرِّك في الإدغام" [1].

النطق بالحرفين المثلين ثقيل؛ لأن الناطق يحتاج فيها إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعَّف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، أما إذا كان الحرفان متماثلين فإنَّ اللسان يرجع في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول، وهذا صعب على اللسان وشُبّه بمشي المقيد، ولمَّا كان صعبًا وثقيلًا على اللسان، لجأ الناطق إلى الإدغام ليقل العمل ويخف النطق بهما على اللسان [2] ، والعربية مالت إلى التأثر وهذا التأثر ناتج عن ظواهر أو قوانين لغوية مختلفة تهدف إلى انسجام الأصوات المجاورة، لذا حصل تطور في بعض أصوات اللغة[3]، ونتناول بعض الأمثلة من أجل التوضيح.

إدغام الميم في الميم في (أَئِمَّة)

أول من أرجع أصل أَئمة إلى أَأْمِمَة هو ابن الحاجب، إذ يرى أنَّ حصول إدغام متماثلين الحرف الثاني منهما متحرك وما قبله ساكن عند إرادة الإدغام وشريطة أنَّ يكون أول المتماثلين ساكنًا فيجتمع ساكنان للتخلص من ذلك نقلت حركة أول المتماثلين إلى الساكن قبله الذي هو الهمزة فاجتمعت همزتان في أول الكلمة لأجل الإدغام، فصارت: أئِمَّة، إذ قال: "وتحرك ما قبلها، وجب قلب الثانية ياءً إن انكَسَرَ ما قبلها في نحو: جَاءٍ وشَاءٍ (أو انكَسَرَتْ) هي، مثل أَيِمَّةٍ؛ لأن ...وأصل أَيِمَّةٍ: أَئِمَّة، لأنَّه جمعُ إمامٍ، [وأصلُه:] أَأْمِمَةٌ، نقلوا حركة الميم إلى الهمزة عند قصد الإدغام على القياس، فصار أئمَّة، كرهوا اجتماع الهمزتين، فقلبوا الثانية ياءً على ما ذكر" [4]، ويُلحظ أسلوب الافتراض بنقل الحركة إلى ما قبلها لأجل الإدغام الخبر، والمسوغ للافتراض هو القياس [5]، إذ يعمل القياس على إعمال العقل فليس كل شيء باللغة يحفظ قد يعرَّف الشيء بالشيء وذلك عندما نقيس ذلك الشيء أي قياس بياني خاص باللغة، والافتراض

([1]) الكتاب: 4/ 437

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 403

([3]) ينظر: الأصوات اللغوية : 167

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 736 – 737

([5]) ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 39

أيضًا إعمال العقل؛ ولذا صار القياس أحد مسوغات الافتراض، ومن ثم هناك علاقة بين الافتراض والواقع اللغوي، إذ يحكمه منطق اللغة وصاغ اللغويون القواعد عن طريق الافتراض على وفق معانٍ ومن ذلك محاولتهم إرجاع الظواهر الموجودة بالفعل عن طريق التصوير وإعمال العقل إلى ظواهر غائبة عن الوجود وسموها الأصل وهذا الأصل لا صحه لوجوده إنَّما هو شيء متخيل للوصول به إلى القياس، أو المنطوق، والدليل في افتراضه عدم وجوده لو كان موجوًا لكان مستعملًا [1]، إذ رأى ابن الحاجب أن الأصل المفترض في أئمة هو أَأْمِمَةٌ.

ويرى ابن الحاجب جواز تحقيق وتسهيل الهمزتين: "أن قول النحويين: إنَّ القلبَ مُلْتَزَمُ في نحوه غير صحيح؛ لأنه قد ثبت في القراءات السبع التسهيل والتحقيق، وهي ولو لم تكن متواترة فأقل أمورها أن يكون كنقل الآحاد العدول في اللغة فثبت بذلك" [2]، يتبين من ذلك جواز التحقيق في أئمة، وعلل الجواز بأسلوب الشرط أي بقى الأصل المفترض هو أَأْمِمَةٌ.

أما الخليل فإنه لم يذكر أصلها المفترض وجعل تخفيف الهمزة قبيح، إذ قال: "والجميع الأئمة على زنة الأعمَّة، إلا أن من العرب من يطرح الهمزة ويكسر الياء على طلب الهمزة... فأما في الأئمة فالتخفيف قبيح" [3]، وبذلك لم يكن ابن الحاجب متفقًا معه، ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية:

أَأْمِمَة: ء ـَ ء/م ـِ/م ـَ ة، أرادوا إدغام الميم في الميم والإدغام يقتضي أن تكون الميم الأولى ساكنة فنقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها هو الهمزة، فصارت أئِمَّة ء ـَ/ء ـِ م/م ـَ ة، اجتمعت همزتان في أول الكلمة ونطقتا، ويُلحظ أنَّ الذي سهل نُطقهما هو وجود الهمرتين في مقطعين صوتيين أي أنَّ كل مقطع سينطق بدفعة هوائية مستقلة، وهذا يدلّ على أنَّ الهمزتين سوف تُنطقان بدفعتين هوائيتين، وجاءت صورتها في القرآن الكريم بهمزتين في قوله تعالى: ﴿وجعلناهم أئِمَّة يهدون بأمرنا﴾ (الأنبياء: 74).

وافترض المبرد عند التقاء الهمزتين تتحقق في رأي أبي اسحاق فقط، إذ قال: "واعلم أنَّه ليس من كلامهم أنَّ تلتقي همزتان فتحققا جميعًا؛ إذ كانوا يحققون الواحدة، فهذا قول جميع

([1]) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: 25 – 26

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 738 – 739

([3]) العين: 8/ 429

النحويين إلا عبد الله بن إسحق الحضرمي، فإنه يرى الجمع بين الهمزتين" [1]، ويُفهم من نص المبرد أنَّ التحقيق عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة شاذ في لغة العرب "فأما ما يحكي عن بعضهم من تحقيقها في الكلمة الواحدة؛ نحو: أئمة وخطائي... وجائي فشاذ لا يجوز أن يُعقد عليه باب" [2].

واستُدل بالتحقيق وذلك لورودها في القراءة: "والحال أنه قد صح التسهيل والتحقيق في نحو: أئمة، يعني في القراءة، وهذا اعتراض على النحاة حيث قالوا: وجب... إلخ ... يعني كيف يطلقون الوجوب المذكور وقد ثبت في نحو: أئمة التسهيل والتحقيق" [3]، وتحقيق الهمزتين معًا قول لبعض العرب، إذ سُمع اللهم أغفر لي خطائئى كخطاياى وكذلك قراء جماعة من الكوفيين، وابن عامر أئمة بهمزتين [4]، وإنَّ مسألة تحقيق الهمزتين في كلام العرب ورد استعمالها كثيرًا ويؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم في تحقيق الهمزتين، وهو الذي لا يعلو عليه كلام، وإنَّ سبب اللغة العربية وجودها اليوم بهذا الشكل هو القرآن، وقد حاول علماء العربية مدى القرون السابقة خدمة كتاب الله والحفاظ عليه [5].

أما في الحالات التي يجب فيها قلب من الهمزة ياءً فتأخذ الياء جميع ما تتمتع به الهمزة من أحكام، لذا جاء في شرح الشافية: "أنَّ الذي وجبَ قلبُه من الهمزاتِ كغيرِهِ بدليل قولهم: أَيِمَّة، فإنَّهم قلبوا الهمزة ياءً قلبًا واجبًا، وجعلوا لها حكمَ الهمزةِ؛ لأنَّها ياءٌ متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلَها... أن أصل أَيِمَّةٍ: أَأْمِمَة، فلمَّا أدغموا وجب نقلُ حركةِ الحرف الأول على ما قبلَه، فصارت الحركة عارضةً، والحركةُ العارضةُ على مثلِها لا يُعْتَدُّ بها بدليلِ صحَّة: اخشى الله، ﴿ولو أنهم﴾" [6]، وأسلوب الذي استعمله ابن الحاجب في شرح المسألة هو أسلوب الخبر وهو أحد أساليب الافتراض [7].

([1]) المقتضب: 1/ 295

([2]) الخصائص: 182/1 ، ينظر: المقتضب: 3/ 143

([3]) المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد بن غياث، دراسة وتحقيق عبد الرحمن محمد شاهين، طبع دار مرجان للطباعة، د ط، 1984م: 2/ 209

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ :3/ 85

([5]) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة: 141

([6]) شرح الشافية لمصنفها: 1/ 413

([7]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

ولم يختلف ابو علي الفارسي عن ابن الحاجب في مسألة إبدال الهمزة الثانية منهما، سواء أكان في كلمة واحدة أم في كلمتين ومصداق ذلك قوله: "ليس يخلو التقاء همزتين من أن يكونا من كلمة واحدة أو من كلمتين فإنَّ كانتا في كلمة واحدة أبدلت الثانية منهما ساكنة أو متحركة"[1]، وعند التقاء همزتين في كلمة واحدة، فالوجه عند الصرفين قلب الثانية منهما حرف لين مثل: أئمة وسبب ذلك؛ إنَّ الهمزة حرف ثقيل، مخرجها بعيد يتطلب جهد عضلي عند النطق بها فهي أصعب الأصوات نطقًا، إذ يشَدُّ الوتران الصوتيان وينطبقا، وعند اجتماع همزتين معًا ازداد الثقل، فوجب التخفيف وهي لغة أهل الحجاز، لذا قلبوها حرف لين وكان القياس قلبها ألفًا تشبيهًا لها بـ (آنية) ولكن وقع بعدها صوتان متماثلان وهو الميم، إذ ارادوا حصول إدغام فنقلت حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة الثانية، فصارت أيِمّة ولو لم يكن حصول ذلك لوجب قلب الهمز الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها [2].

أَأْمِمَةٌ: ء ـَ ء/م ـِ/م ـَ ة، أرادوا إدغام الميم في الميم والإدغام يقتضي أنَّ الحرف الأول ساكن، لذا نُقلت حركه إلى الحرف الذي قبله هو الهمزة، فصارت أئِمَّةٌ: ء ـَ/ء ـِ م/م ـَ ة، اجتمعت همزتان في أول الكلمة فكرهوا اجتماع الهمزتين فقلبوا الثانية ياءً، فصارت أَيِمَّةٌ: ء ـَ/ي ـِ م/م ـَ ة ، إذ إنَّ هذه الخطوات للوصول إلى البنية المنطوقة كلها مفترضة موجودة في الذهن أي ظنية الهدف منها تفسير القواعد الصرفية المصوغة.

اختلف المحدثون في افتراض الهمزة، إذ عدَّ قلب الهمزة الثانية من باب التخلص من صعوبة النطق، وسعيًا وراء الجهد الأقل، إذ قال الدكتور عبد الصبور شاهين: "باب الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة، والذي يبدل منهما – عند اللزوم هو الثانية دائما؛ لأن الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق، وإنَّما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية فكانت موضع التغيير" [3]، ونجده لا يعتد برأي قلب الهمزة ياءً في أيمة فعدّ ما حصل من باب الحذف، إذ قال:" وأما قلب الهمزة ياءً في أيمة فهو ممّا لا نسلم به أيضًا، فما حدث هو إسقاط الهمزة ليس إلا، وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة... فالياء هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة، وقد حافظ

([1]) التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ – 1999م : 38

([2]) ينظر: شرح المفصل: 116/9– 117

([3]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 182

هذا الانزلاق على إبقاء الجمع بوزنه المراد" [1]، فأورد الدكتور عبد الصبور شاهين رأيًا لا يستهان به في قضية قلب الهمزة ياءً، إذ عدَّ ذلك من باب الحذف فاعتقد حذف الهمزة، أو سقوطها ممَّا أدى إلى حدوث انزلاق ما بين الفتحة والكسرة ولد صوت الياء فالكسرة المطولة هي نتيجة انزلاق بينهما، ما حدث يتبين بالكتابة الصوتية

أئِمَّة: ء ـَ/ء ـِ م/م ـَ ة أسقطت الهمزة، فصارت: أَمَّة: ء ـَ ـِ م/م ـَ ة، حدث انزلاق بين الفتحة والكسرة فتكونت الياء، فصارت أَيِمَّة: ء ـَ/ي ـِ م/م ـَ ة.

وكان اعتراض الدكتور رمضان عبد التواب قائمًا على أنَّ سبب تكوين الياء في (أيمة) الانزلاق الحاصل بين الحركتين، إذ قال: "غير أنَّ من الحجازين من كان يكره هذا الالتقاء بين الحركات، فيقحم بين الحركتين المتلقيتين إذا كانت إحداهما ضمة أو كسرة صوتا يسميه علماء اللغة المحدثون بالصوت الانزلاقي أو الانحداري (Gleitlaut) وهو أحد صوتي العلة: الياء والواو ... نوع الصوت الانزلاقي الناتج عن هذا الطريق، بنوع الحركتين اللتين تكتنفانه، فإنَّ كان أحد الحركتين كسرة، كان الصوت الانزلاقي ياء مطلقا" [2]، كيف يكون الصوت الانزلاقي مقحمًا بين حركتين؟ ثم من اين جاء الانزلاق ولم يلتقِ بحركتين التقاءً مباشرًا؟ يمكن الإجابة عن السؤالين السابقين بأنَّ الدكتور رمضان عبد التواب جاء برأي هو محل جدل، إذ اعتقد أنَّ هناك اقحامًا صوتيًا بين الحرفين أدى إلى انزلاق حركي ما بين الفتحة والكسرة، ولم يأتِ بدليل يثبت عن طريقه حدوث الاقحام الصوتي، وكل هذا ناتج عن التشكيل الصوتي، إذ هذه الخطوات مفترضة لغرض التخفيف؛ لأن المتكلم يجد صعوبة في نطق همزتين متواليتين في أول الكلمة، وإنَّ الحذف الحاصل للهمزة الثانية هو لتخفيف النطق على جماعةِ وليس جميع العرب، "ولا يعني هذا أنَّ حذف الهمزة وظهور الانزلاق المشّكل للياء هو أسهل من نطق الهمزة بصورتها الأولى على نحو عام، بل هو أخف عند قوم دون قوم" [3].

عند سقوط الهمزة الثانية يحصل التقاء لحركتين حركة الهمزة الأولى وحركة الهمزة الساقطة، إذ ابدأ المقطع الصوتي بقمة ممّا يرفض في النظام الصوتي العربي، ثم تنشطر حركة الهمزة، الأولى (الفتحة) على شطرين: شطر يبقى مع الهمزة الأولى، والآخر ينتقل إلى المقطع الثاني

([1]) المنهج الصوتي للبنية العربية: 184

([2]) مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1417هـ – 1996م: 34

([3]) التعليل الصوتي لمسائل الهمزة: 144

(مقطع الهمزة الساقطة)، نتصور وجود افتراض، إذ تكون مزدوج صاعد (ي ـِ) عن طريق حدوث الانزلاق بين الكسرة والفتحة وتوافر شرط المزدوج وهو تتابع حركتين، فصارت: أيِمَّة بمصوت الياء [1].

وعدَّ الدكتور الشمسان الياء التي في أيمة حرف وقاية توسط الحركتين للتخلص من التقاء الحركتين، إذ قال: "اجتلبت العلة لتفصل بين الحركتين فهي حرف وقاية، والوقاية وظيفة تستخدم لها العلل وأشباهها مثل النون" [2].

أما الدكتورة مي فاضل الجبوري فترى أن افتراض الإبدال هنا من باب المخالفة الصوتية، وليس من باب المقاربة بين الأصوات، إذ صوت الهمزة ثقيل يحتاج إلى جهد عضلي للنطق بها وهو الأصل، وصوت اللين على العكس تمامًا، إذ يخرج بدون كلفة على اللسان ومن خففها أبدلها حرف لين لثقل الهمزة [3]، والذي يبدو واضحًا للعيان أنَّ رأي الدكتورة مي فاضل الجبوري متأثرة برأي برجشتراسر في هذا الموضع، إذ يقول: "وهذا الباب من تخفيف الهمز، كله باب من أبواب التخالف المذكور آنفا، ضد التشابه؛ وذلك أنَّ سبب الحذف والإبدال فيه، توالي حرفين متماثلين، لكن يختلف هذا التخالف عن الأنواع الأخرى، بأن نتيجته تسهيل النطق أكثر ممَّا لو حذف أو أُبدل أي حرف آخر" [4].

وجعل الدكتور جواد كاظم عناد تشكيل المزدوج في أيمّة راجع إلى حالة الانشطار التي حدثت في حركة الهمزة الأولى وذلك بعد سقوط الهمزة الثانية وبقاء حركتها، إذ إنَّ الشطر الأول بقى مع الأولى، وأما الثاني فقد انتقل إلى حركة المقطع الثاني [5].

أئمة: ء ـَ/ء ـِ م/م ـَ ة سقطت الهمزة الثانية، فصارت: ء ـَ/ـِ م/م ـَ ة، ثم حصل انزلاق بين الشطر الثاني وحركة الهمزة المحذوفة فنتج صوت اللين الياء، فصارت أيمّة: ء ـَ/ي ـِ م/م ـَ ة، وهذه الخطوات كلها مفترضة في سبيل الوصول إلى الصورة المنطوقة.

([1]) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: 74

([2]) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة: 70

([3]) ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، طبع دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط1، 200م : 48

([4]) التطور النحو: 42

([5]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 101-102

بناء قَوَلَ على زنة (افْعَوْعَلَ)

ذهب ابن الحاجب إلى أن صياغة افْعَوْعَل من الفعل قَوَلَ على فرض اجتماع ثلاثة واواتٍ فيه مع إدغام آخر الواوين كما في صيغة (اقوَوَّل)، وحجته في ذلك أنَّ أحد هذه الواوات تقع عين الكلمة، وذهب الأخفش إلى أنَّ قلب الواو المشددة ياءً فتكون صيغتها (اقوَيَّل)، إذ قال: "لأن وزنه افْعَوْعَلَ بتكريرِ العينِ، [فإذا بنيت مثلَه من قُلْتُ تكررت العين]، وهي واوٌ، وبينهما واوٌ زائدةٌ، فيصير اقْوَوَّلَ، وقال أبو الحسن: اِقْوَيَّلَ، كأنه كَرِهَ اجتماع الواوات، فقلب الواو المشددة" [1].

وكان هذا النص شرحًا لِما جاء في شافيته: "مثل إِغْدَوْدَنَ من قُلت: إِقْووَّل، وقال ابو الحسن: إِقْويَّلَ للواوات" [2]، ويمكن توضيح ما حصل من افتراض المتمثل بأسلوب الاشتراط القولي المُصَدَّر بالأداة (إذا) الشرطية التي أُردفت بفعل القول [3]، والغاية من الافتراض الدربة وإعمال الفكر [4]، إذ إنَّ العلماء، أعملوا ذهنهم في افتراض مسائل غير موجودة في الواقع اللغوي، ومن ثم عالجوا هذه المسائل على وفق ما يقتضي الواقع، ويمكن توضيح ذلك عبر الخطوات الآتية:

قال: ق ـَ ل، أصلها قول: ق ـَ/و ـَ ل، عند بنائها على (افعَوْعَلَ) على رأي اللغويون وابن الحاجب تصبح اقْوَوَّل: ء ـِ ق/و ـُ/و ـَ/ل ـَ، وعلى رأي الأخفش تصبح اِقْوَيَّل: ء ـِ ق/و ـِ ي ـَ/ل ـَ .

أمّا ابن الحاجب فقد اختار مذهب سيبويه بقلب الواو ياءً ومن ثَم الإدغام [5]، ومثّل رأي الأخفش صّحة البناء، وهذا الرأي فيه ابتعاد عن التكرار لأصوات العلة التي هي من جنس واحد كي لا يُصيب المتكلم ملل ويسهل عمليه النطق بها، وإن بقى التكرار من صنف واحد وهو الصائت.

وعدَّ ابن الحاجب موافقًا للغويين الذين سبقوه في تكرار عين الفعل وهي واو بينهما واو صيغة (افعَوْعَلَ) التي هي ساكنة فتُدغم مع التالية لها، فصارت: (اقوَوَّل) تناسبت الحروف مع

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 888

([2]) الشافية في علم التصريف: 135

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 37

([5]) ينظر: الكتاب: 4/ 373- 375

البناء الصرفي، والعربية تكره التضعيف للواو لاجتماع ثلاثة أصواتٍ متجانسة، لذا عدل الأخفش عن الأصل المفترض (اقْوَوَّل)، بقلب الواو الأخيرة ياءً، فأصبح (اقوَويَل)؛ لأن إجراء العرب إذا اجتمعت الواو مع الياء، وكان السابق (الواو) ساكنًا تُقلب الواو ياءً وتُدغم الياء في الياء، فصارت: (اقوَيَّلَ) [1]، واجتماع ثلاث واوات مستثقل كاستثقال الواوين والضمة، إذ إنَّ جريانه مجرى المعتل.

والصحيح أنَّه عند ابن عصفور (اقووول) بثلاثة واوات ولا يستثقل؛ لأن الواو المتوسطة (واو الصيغة) مدية محكوم عليها بالألف وعليه يكون بواوين بينهما ألف [2].

وعدَّ ابن عصفور أنَّ الأصل المفترض في اجتماع ثلاثة واوات في وسط الكلمة هو تصحيح الواو وبين ما ذهب إليه عن طريق فرضية متصدرة بأسلوب استفهام، إذ قال: "فإن قيل: فأين وجدتم ثلاث واوات مُحتملة في كلام العرب؟ فالجواب أنه لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حَشوًا، لا مصحَّحًا ولا مُعلًّا، فيحملَ هذا عليه، والتصحيح هو الأصل"[3]، والقول بالتصحيح في (قوُوَّل) لا يغير شيء من اجتماع الواوات، إذ تبقى واوان وضمة، والضمة هي بمنزلة الواو أي كأنه اجتمع ثلاث واوات.

وقد بين ابن الحاجب إجراءً صوصرفيًا آخر وهو بناء صيغة (افعَوْعَلَ) للمجهول من دون إدغام، إذ قال: "وإذا بنيت [مثلَ:] اُغْدُودِنَ قلت: اُقْوُوولَ واُبْيُويعَ مظهراً؛ لئلا يختلطَ ببناءٍ آخرَ"[4]، ولا تستثقل الواو ففي الحقيقة هما واوان واو الفعل تكررت وواو الصيغة الذي يُعدُ ألفًا.

ولعل سبب عدم الإدغام الذي صرح به ابن الحاجب هو الاختلاط ببناء آخر، إذ أكد النيسابوري العلة فقال: "التبس مجهول باب افْعَوْعَلَ بمجهولِ باب افعول، على أنَّ كون الواو الثانية مدية هون الأمر في عدم الإدغام، بخلاف الواو الثانية في اقوَوَّل المبني للفاعل" [5]، ويُلحظ أن الافتراض الحاصل عند صياغة بناء (افْعَوْعَلَ) من الفعل (قال) نتج عنه توالي الأمثال، ممّا يؤدي إلى صعوبة عند النُطق، وهذا ممّا يؤكد أنَّ هذه الصياغة مصطنعة ومفترضة وتسمية اللغويين لها بـ (مسائل التمريض والرياضة).

([1]) ينظر: المنصف: 2/ 243- 244

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 473- 474

([3]) الممتع الكبير في التصريف: 474

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 889

([5]) شرح شافية ابن الحاجب، النيسابوري: 2/ 517

يرى البحث أن رأي الأخفش الهدف هو الاقتصاد في الجهد العضلي عن طريق المخالفة بين الأصوات المتجاورة والمتحدة في الصفة والمخرج، وذلك عن طريق قلب أحد الأصوات المتجاورة إلى صوت لين آخر، ليصل إلى أقصى مراحل التيسير وتقليل الجهد العضلي.

إدغام الياء في الياء في (حَيِيَ)

نتصور أنَّ هناك افتراضًا في إدغام الياء في الياء في نحو: حيَّ، إذ قال ابن الحاجب: "أدغمَه كثير منهم؛ نظرًا إلى اجتماع المثلين، ومنهم من لم يدغم نظرًا إلى المضارع؛ [لأن قياس ما أُدغم في الماضي أن يُدغَمَ في المضارع]، ولو أُدْغِمَ لأدَّى إلى تحريك الياء بالضمِّ"[1]، ويُلحظ الأسلوب الذي وضح فيه ابن الحاجب المثال هو أسلوب الشرط المتمثل بالأداة (لو) الشرطية غير الجازمة ممّا يدل على الاحتمالية في الإدغام من عدمه، والغرض من ذلك بيان حكم المثال المنطوق فالافتراض هو وسيلة وضح عن طريقها القاعدة اللغوية[2]، والمسوغ للافتراض هو القياس المطرد [3]، ففي حالة الماضي، يدغم الفعل (حَيِيَ)، أمَّا في حالة المضارع (يَحَيِيَ) فلم يدغم والقياس ينص على ما أُدغم في الماضي يُدغم في المضارع، لذا جاز الإدغام، وذكر أيضًا: "حَيِيَ، فإنَّه جائز لا واجب؛ لما تقدَّم من أنَّهم كرهوا وجوب الإدغام فيه، فيؤدِّي إلى وجوب الإدغام في المضارع، فيجب الضمُّ للياء في المضارع، وهو مرفوض" [4]، والواضح أنَّ ابن الحاجب يرفض القول بالإدغام اليائي (حَيِيَ) وحجته في ذلك أنَّ ما جاز إدغامه في الماضي يوجبُ إدغامه في المضارع وبعُدَ تحقق ذلك فهو لا يعتقد بحدوث الإدغام لوجوب ضم الياء.

وقد بين سيبويه بأن الإدغام جائز وليس واجبًا، إذ قال: "وقد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره، وأن شئت قلت: حَيِيَ في هذا المكان وقد عَيِي بأمره والإدغام أكثر" [5]، ثَم رجح الإدغام للكلمة، وذلك لتحرك اللام بالإضافة إلى أنَّ عينها ولامها من جنس واحد، إذ قال: "أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فإذا تحركت اللام منه وهو فَعْلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 762

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 62

([3]) ينظر: الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد: 39

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 834

([5]) الكتاب: 4/ 395

العين" [1]، ويتضح من قول سيبويه أنَّه يجوز الأمرين الإدغام أو عدمه واشترط في حدوث الإدغام تماثل اللام والعين للفعل صوتيًا كما في حَيِيَ تصبح بعد الإدغام (حَيَّ).

وترى الباحثة لعل افتراض الإدغام سببه اعتلال اللام التي هي ياء وذلك للزوم حركتها، فكان الإدغام هو الأكثر لتوافر شرطه بعد إسقاط قمة المقطع الثاني، إذ إنَّ الأول سُكن وهو موضع عين الفعل والثاني متحرك وهو لام الفعل فأُدخل العين في اللام ولذا اختلف البناء المقطعي للبنية، فصارت حَيَّ: ح ـَ ي/ي ـَ، بدلًا من حَيِيَ: ح ـَ/ي ـِ/ي ـَ، ويُلحظ أنَّ الصورة المقطعية اختلفت في عدد المقاطع حيث تحولت إلى مقطعين بعد أن كانت مكونة من ثلاثة مقاطع، وكذلك في الطبيعة المقطعية بعد أن كانت جميع مقاطعها مفتوحة، وبعد الإدغام صار المقطع الأول مغلقًا.

وفرض ابن الحاجب أنَّ العلة التي من أجلها قلبت الفتحة إلى الكسرة في الفاء هي لتناسب الياء، وقال: "من يُدغِمَ منهم من يُبَقِّي الفاءَ مفتوحة، فيقول: حَيَّ، ومنهم من يكسرُ، فيقول: حِيَّ؛ لأنه لما سَكَّنها للإدغام نَاسب أن يُكسَرَ ما قبلها للتناسب كقولهم في جمع أَلْوَى: لُيٌّ ولِيٌّ"[2]، وجاء في القرآن الكريم بفتح الفاء كما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَى من حَيَّ عن بَيِّنَةٍ﴾ (الانفال: 42).

وتتابع صوت (الياء) على أنَّ اجتماع ياءين جاز فيه الإدغام، فكان لك الاختيار في الإدغام ولكن إذا أدغمت وجب تحريك لام الفعل بالفتح تشبيهًا له بالفعل الصحيح من قبيل رَددَ وشَددَ، ومن ترك الإدغام فلا تلزم الحركة؛ وذلك لاعتلاله في المضارع [3]، وكثر الإدغام في (حَيِيَ) لاجتماع المتماثلين واستثقال النُطق بحرفي علة مُتَتاليين، لذا اُشتُرط عند الإدغام تحريك ثاني المتماثلين [4]، والإدغام جائز وإنَّ اجتمع المتماثلان؛ لأنه لم يُدغم في المضارع، ولو جاز الإدغام في المضارع لجاز ضم الياء، والجواز راجع إلى ما يصيب الياء فمرة يستعينون ببنية الأصل المفترض من حيث صحة الإدغام ولزوم الحركة، ومرة يستعينون بالمضارع الذي

([1]) الكتاب: 4/ 417

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 763

([3]) ينظر: المقتضب: 1/ 317، الأصول في النحو: 247/2

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 114

فيه علة تسوغ الإظهار، ولزوم الحركة لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير البنية اللغوية، التي هي "في المقام الأول أصواتُ لغوية تألفت ضمن نسق معين" [1].

ولم يختلف رأي الدكتور عبد الصبور شاهين عن رأي اللغويين القدماء، إذ جوز الإدغام لكون المتماثلين ياءين وحركة الصوت الثاني لازمة فجعل لك الاخيار في الإدغام وعدمه [2]، والإدغام هنا يمر بمرحلتين أولهما: تكون عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين المتماثلين، وثانيهما: الإدغام جزئي للصوت المضعف [3].

أما الدكتور إبراهيم أنيس فهو من المحدثين الذين نادوا بأنَ الإدغام الذي يحصل عن طريق التأثر الأصوات بعضها ببعض، وبما أن الإدغام عبارة عن فناء الصوت الأول في الصوت الثاني، إذ ينطق بالصوتين صوتًا واحدًا، فكان من نوع التأثر الرجعي، وهو جائز في أصوات العربية، ونادر في أصوات الحلق؛ لأنها ليست أصلًا في الإدغام [4].

ولم يحدث إعلال للفعل مع أنَّ هناك مقتضى للإعلال في الياء الأولى وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها فكان القياس قلبها ألفًا، ولكنها عوملت معاملة الصحيح وهذا ما أكده الدكتور جواد كاظم عناد، إذ قال: "الظاهر أنَّ التحقق النطقي لهذه الكلمة اتخذ مسارين: أحدهما عمد إلى الإدغام بدلًا للإعلال في التخفيف فأدغم ...، والآخر أبقى على بنية الكلمة كما هي، فلم يُعلم ولم يدغمُ" [5]، ويلحظ هنا افتراضان: الأول: هو الإدغام عند الإسراع في النُطق، والثاني: هو الإظهار عند التأني في النُطق، الإظهار يكون تضامنًا مع طبيعة الياءين سعيًا وراء جهد العضلي الأقل، إذ يرتفع اللسان نحو الحنك الأعلى، وبعد ذلك يعود لينطق الكسرة فيصحبه قليل من الانخفاض.

والإدغام هو إدخال الصوت في الصوت، إذ يُنطق بالصوتين المتماثلين من موضع إنتاج واحد فيرتفع اللسان رفعة واحدة ممّا يوفر جهدًا عضليًا وزمنيًا، فيتضمن نمطين واضحين عن طريق البنية السطحية هما "الأول: الإدغام المكاني: ويعنى تصويب اللسان إلى موضع واحد للإتيان بصوت متمهل يعادل صوتين متماثلين، والثاني: الإدغام الزماني: ونعني به تداخل

([1]) محاولة ألسنية في الإعلال: 167

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 205

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 207

([4]) ينظر: الأصوات اللغوية: 175

([5]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 176

أجزاء الوحدات الزمنية بغية الإتيان بزمن السياق الصوتي للإدغام دفعة واحدة، وفي حين جاء التشكيل الزمني للسياق الصوتي في حال الإظهار على شكل دفعات زمنية" [1]، وهنا يعني بالإدغام الزماني كأنه يقصد الدمج الزمني بين الصوتين لجعله ينُطق بزمن واحد مطول.

ففي حالة الإدغام أيضًا يوفر عدد المقاطع الصوتية وذلك عبر "الفرار من الأداء المتكرر للياء، ولا سيّما ما يتطلبه ذلك الأداء من الحفاظ على المسافة بين مقدمة اللسان وسقف الحنك، وتلك المسافة التي ينبغي للسان أن يكون في موضع يمكنه من التفريق بين مد الياء وصحتها، بمعنى أنَّ أي اختراق لتلك المسافة إنما يولّد من الإعاقة المخرجية ما يعدل بالصامت إلى الحركة، أو بالحركة إلى الصامت" [2]، وكل ما ذُكِرَ أنَّه ركز على موضع النُطق بالحرف، وكيفية سوق جهاز النُطق إلى ذلك الموضع للوصول إلى النُطق الصحيح سواء أكان بالإدغام أم عدمه.

بناء افْتَعَلَ من قَتَلَ

نتصور وجود افتراض في باب إدغام تاء افتعل لِما تنماز فيه من أحوال عن طريق التأثير من مثيل القلب والإدغام، إذ ذكر ابن الحاجب: "لتاء افتَعَلَ أحوالٌ في الإدغام والقلب؛ فتُدغَمُ في مثلها، نحو: اقتَتَلَ، فإذا أُدغِمَت فمنهم من يكسرُ الأوَّل؛ لالتقاء الساكنين، ومنهم من يفتح نظرًا إلى حركتها، [فتقول:] قِتَّلَ وقَتَّلَ في اقْتَتَلَ، وعليهما مُقَتِّلُون ومُقِتِّلون في مُقْتَتِلُون"[3]، ويُلحظ أنَّ أسلوب ابن الحاجب (الاشتراط) هو أحد أساليب الافتراض متمثل في شرح قاعدة صرفية [4]، وهي إدغام تاء الافتعال مع فاء الكلمة وهنا جاءت فاء الكلمة تاء أيضًا، والمسوغ للافتراض اختلاف العلماء في البُنية اللغوية للكلمة، فالغاية من الافتراض هنا إظهار العلماء لمقدرتهم اللغوية في معالجة اللفظة، وتسهيل تعلمها على المتعلمين [5].

ذكر سيبويه أنَّ الإدغام حسن: "وحَسُنَ الإدغام في اقْتَتَلُوا كَحُسْنِه في جَعَلْ لَّكَ، إلا أنه ضارع، حيث كان الحرفان غير منفصلين، احْمَرَرْتُ" [6]، وشبه سيبويه إدغام التاء في التاء

([1]) التعليل الصوتي عند العرب: 391

([2]) المصدر نفسه: 392

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 864

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث:58

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 54

([6]) الكتاب: 4/ 445

هنا بإدغام الحرفين المنفصلين، إذ اجتمع مثلان في اقْتَتَل وأحدهما تاء افْتَعَلَ وذلك أنَّ الكلمة التي بُنيت منها افْتَعَلَ عينها تاء جاز الادغام وعدمه لوجود صوت صحيح قبل أول المثلين، وجاز الإدغام لاجتماع المثلين في كلمة واحدة، والإدغام يجيز لك ثلاثة احتمالات: أولهما: نقل حركة الفتحة إلى فاء صيغة افْتَعَلَ وحذف ألف الوصل مع الإدغام، فصارت: قَتَّلَ، وثانيهما: حذف الفتحة من تاء افتعل فيلتقي ساكنان فيحرك أول الساكنين (فاء افتعل) بالكسر على قاعدة التقاء الساكنين ويحذف ألف الوصل فتصير: قِتَّل، والاحتمال الثالث لم يذكره ابن الحاجب: وهو كسر التاء الثانية إتباعًا للكسرة التي قبلها [1]، فيأخذ مرة حكم الكلمة الواحدة ومرة أخرى يأخذ حكم الكلمتين المنفصلتين؛ لذا جاز الإدغام وعدمه، ويمكن معرفة ذلك في ضوء الكتابة الصوتية:

اقْتَتَلَ: ء ـِ ق/ت ـَ/ت ـَ/ل ـَ متكونة من أربعة مقاطع الأول منها مغلق فيه ثلاثة احتمالات، الأول: بنقل حركة التاء إلى الفاء، فصارت اقَتْتَلَ: ء ـِ/ق ـَ ت/ت ـَ/ل ـَ حيث نقلت حركة التاء الأولى (قمة المقطع الثاني إلى المقطع الأول)، ثم حذف همزة الوصل وذلك لا يحتاج للمساعدة في النُطق، فصارت: ق ـَ ت/ت ـَ/ل ـَ، أما الاحتمال الثاني: فهو حذف الحركة اقتتل: ء ـِ ق/ت ـَ/ت ـَ/ل ـَ، حذفت قمة المقطع الثاني، وعلى هذا الرأي التقى ساكنان ثانيهما ابتدأ المقطع به، فصارت: ء ـِ ق ت/ت ـَ/ل ـَ وهذا لا يقبله نظام العربية؛ لذا لُجئ إلى تحرك أول الساكنين بالكسر، فصارت: ء ـِ/ق ـِ ت/ت ـَ/ل ـَ، ثم حذف همزة الوصل، إذ انتفت الحاجة إليها، فصارت: ق ـِ ت/ت ـَ/ل ـَ، والاحتمال الثالث: قِتِّل ق ـِ ت/ت ـِ/ل ـَ ، حيث كسرت التاء إتباعًا لكسر القاف.

وافتراض حركة التاء الثانية حركة لازمة في صيغة افْتَعَلَ من الفعل قَتَلَ، فصارت: اقْتَتَلَ وفي هذه الحالة جاز الإدغام والفك [2]، فالإدغام يحدث عن طريق قانون الجهد الأقل الذي نادى به المحدثون في نُطق الأصوات المتجاورة، إذ إنَّ المتكلم يحاول تحقيق الأثر بأقل جهد وذلك عن طريق تجنب الحركات التي يمكن الاستغناء عنها مثل نطق تاءين متتالتين، إذ إنَّ

([1]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 407، شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3 / 284، شرح الشافية، الخضر اليزدي: 594/2، شرح الشافية، نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري، تحقيق ثريا مصطفى محمد عقاب، 1412هـ – 1992م: 2/ 485

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 205

المتكلم لا ينطق التاء الأولى كاملة بغلقٍ متبوع بانفجارٍ، وهذا يقتضي جهدًا غير ضروري لإيقاع الفتح الأول للممر ثم غلقة ثانيةً من أجل التاء الثانية، وبذلك يحتفظ المتكلم بالغلق الأول ويكون غلقًا مطولًا ممّا يوفر خطوتين هما: فتح التاء الأولى، وغلق التاء الثانية [1]، إذ إنَّ الناطق العربي يجد كراهة في عدم إجراء الإدغام؛ لأنه ينطق بصوتين متماثلين متتالين، ممّا يتطلب وجود جهد عضلي مضاعف ومثال ذلك عند نُطق التاء الأولى في قَتَّل ثم يعود وينطق التاء المكررة من المخرج نفسه أما إجراء الإدغام فيتطلب إطالة النطق بالصوت المدغم فتكون رفعة اللسان واحدة، ويسوغ الإدغام بوجود علة التماثل الصوتي [2]، فهو بذلك يتطلب ما يسمى بقانون الجهد الأقل.

ويُلحظ ممّا تقدم أنه عند إرادة إجراء الإدغام يواجهنا احتمالان الأول: بكسر القاف، إذ إنَّ اللغويين بنوا فرضيتهم على أن أصل التخلص من التقاء الساكنين هو تحريك الأول منهما بالكسر "أغلب الظن أنَّهم أصَّلوا الكسر في التحريك؛ لأنهم وجدوا شيوعًا نُطقيًّا كبيرًا له، ثم أخذوا يفسرون ذلك بما رأوه من أن الكسر لا يُثير لبسًا بحركات الإعراب، ولا سيّما أنَّهم كانوا يعتنون بحركات الإعراب عنايةً فائقة، ولكن هذا لا يمنع اللهجات الأخرى من التحريك بغير الكسر، فحركوا بالضم والفتح، وربما هذا هو السبب في ذهاب بعضهم إلى انعدام الأصالة في التحريك، وأن التحريك يُعيِّنهُ موجِب يقتضيه" [3].

وأما الاحتمال الثاني فإن فاء الكلمة تكون مفتوحة، وذلك عبر انتقال حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة كراهة اجتماع ساكنين، فصارت: اقَتَّل الفاء متحركة انتهت مهمة همزة الوصل التي اجتلبت للتخلص من الابتداء بالساكن حذفت، فصارت: قَتَّل وتحريك الصوت الأول بحركة ضرورية الغرض منها تسهيل النطق، إذ إنَّ العربية تكره اجتماع صامتين ليس بينهما صائت قصير ففي حالة الفتح توافرت شروط نقل الحركة: التي هي للحرف الأول الساكن ويقبل الحركة المنقولة إليه، ولا يتعذر الحركة، ومن الشروط أن الساكن صوت صحيح لا تثقله الحركة كالواو والياء، والمنقول منه صوت صامت صحيح، وعندما نقلت الحركة لم يختلط ببناء

([1]) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 372- 373

([2]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 171

([3]) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي : 123، ينظر: من اسرار اللغة: 236

نظير له في العربية ممّا سهل عملية النقل [1]، ويُلحظ أن بعض العرب يميلون إلى فتح الفاء من أجل التجانس بين حركات اللفظة وتوفير الجهد العضلي، إذ أكده الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: "الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، هو اقتصاد عضلي في النطق يلجأ إليه المتكلم بدون شعور أو تعمد، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة، لذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين" [2]، ويُفهم أن (قتَّلَ) في حالة الإدغام يتجاور صامتين هما القاف والتاء الأولى واجتماعهما في مقطع واحد، وأما في حالة المنطوق يتجاور ثلاثة صوامت هي القاف والتاء الأولى والتاء الثانية، إذ وقع الصامت الثالث في المقطع الآخر [3].

الاختلاف في أصل لفظ الجلالة (الله)

يرى ابن الحاجب أن الأصل المفترض إلاه ثم دخلت الإلف واللام وحذفت الهمزة تخفيفًا، فاجتمعت لامان، فأُدِغمت الأولى في الثانية، فصارت: الله، إذ قال: "لأن الأصل في الله – تعالى–: الإلاه" [4]، والذي حدث هو الحذف والإدغام وهما خلاف القياس وأكده ابن الحاجب بقوله: "لزوم الحذف [والإدغام] في اسم الله – تعالى– على غير قياس" [5]، واللام التي للمعرفة إذا دخلت على لفظة تبدأ بلام "اللام المعرفة تُدْغَمُ وجوبًا في مِثْلِهَا" [6]، فافتراض الإدغام اللام في لام المعرفة في مثل لفظة (الله) لا شك أنَّه واجب لكونهما متماثلين، وشرحه ابن الحاجب عبر افتراضه قاعدة إدغام الحرفين المتماثلين وغرضه إفادة اعطاء حكم صرفي لكي يكون السامع على علمٍ به [7]، والمسوغ للافتراض هو تخفيف النُطق.

وذهب سيبويه في الأصل المفترض إلى رأيين إمّا إلاه بقوله: "وكأن الاسم والله أعلم إله، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خَلَفًا منها، وهذا أيضًا ممّا يقويه

([1]) ينظر: التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: 150

([2]) من أسرار اللغة: 238

([3]) ينظر: تجاور الصوامت في العربية: 24

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 884

([5]) المصدر نفسه: 2/ 884

([6]) المصدر نفسه: 2/ 859

([7]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 75

أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف" [1]، أو أنَّ الأصل المفترض لاه، إذ قال: "كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينون" [2]، أي أنَّ هناك احتمالين في اشتقاق اسم الله وأنَّ ابن الحاجب تأثر بالرأي الأول لسيبويه فأورده في تفسير أصل (الله)، أما رأي سيبويه الثاني فلا يخلو من الغرابة بقوله (لاه) ويبدو أنَّ تناول هذا الاسم للعزيز الجليل قليل إنْ لم يكن منعدمًا.

ويرى المبرد أنَّ الإلف واللام التي للتعريف هي بدلًا عن المحذوف بقوله: "أنَّ الأصل هذا: إلاه، وأن الألف واللام بدل من همزة إله، فقد صارا بمنزلة ما هو من نفس الحرف، إذ كانا بدلًا منه وإنَّما إثباتهم الألف في قولهم: يا الله" [3]، وقد حدث حذف اعتباطي للهمزة التي تمثل فاء اللفظة في الأصل المفترض لكثرة الاستعمال، وبإضافة إلى تعويضها بالألف واللام [4].

ووافق رأي العكبري رأي سيبويه في أصل لفظة (الله)، إذ قال: "أحدهما: لاه، ثم أُدخلت عليه الألف واللام، وإلاَّ أن ينكسر ما قبلها، ولا حذف فيه على هذا، والقول الثاني: أصله إلاه، وهو فِعَال من أله يأله إذا عبد، فإلاه فِعَال بمعنى مَفعول، أي معبود ثم القيت حركة الهمزة على لام التعريف فالتقت اللامان، فسكنت الأولى وأُدغمت في الثانية وفخمت" [5]، ويمكن كتابتها صوتيًا:

الأصل المفترض على الاحتمال الأول: (لاه) ل ـَ ه ثم أُضيفت الألف والام، فصارت: الله ء ـِ ل/ل ـَ ه، أما الاحتمال الثاني: فهو (إلاه) ء ـِ/ل ـَ ه، أُضيفت الألف واللام، فصارت: الإلاه ء ـَ ل/ء ـِ/ل ـَ ه، ثم حذفت الهمزة على رأي سيبويه، فصارت: الله ء ـِ ل/ل ـَ ه، أما على رأي العكبري فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، مع الإدغام، فصارت: الله.

أما الفرضية التي اتبعها المحدثون فتنص على حدوث إدغام لتوخي يسر النطق بالأصوات المتجاورة بكل الخصائص الصوتية التي تميزها فلامُ التعريف في لفظة (الله) أُدغمت واختفت

([1]) الكتاب: 2/ 195

([2]) المصدر نفسه: 3/ 498

([3]) المقتضب: 4/ 240

([4]) ينظر: الخصائص : 151/3

([5]) اللباب في علل البناء والإعراب:2/ 365

في صوت اللام التالي اختفاءً تامًا [1]، اللام اختفت جرَّاء تأثرها باللام الثانية في صورة المماثلة الرجعية بسبب ضعف موقع اللام الأولى [2]، واللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور فهو صوت لكثرة شيوعه في اللغة العربية تطرأ عليه الكثير من الإجراءات الصوتية، وذلك لسرعة تأثره بالأصوات المجاورة له وميله إلى الفناء في معظم أصوات اللغة [3]، ولا شك أنَّ أقرب ما يُدغم فيه هو مثيله (لام) وكان يسمى الإدغام الفناء.

ويتأثر صوت اللام الساكن الأول عن طريق مماثلة كلية رجعية بصوت اللام الثاني فيُفنى فيه [4]، ولكي يتخلص المتكلم من نطق لامين متتاليتين، وتوفير جهد أقل، وذلك عن طريق الإدغام "لابد من إعادة عملية تكون اللام، بمعنى أن يتصل طرف اللسان، عند تكون اللام الأولى بأصول الثنايا ليُحال بين الهواء ومروره من وسط الفم، فيتسرب من جانبيه ثم يعود ويتصل مرة أخرى لتكوين لام ثانية، وهذا جهد غير ضروري يمكن أن يوفره الناطق بإطالة الاتصال الأول، لتكون رفعة اللسان واحدة" [5].

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 213، دروس في علم أصوات العربية: 80، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 40

([2]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 112

([3]) ينظر: الأصوات اللغوية: 185

([4]) ينظر: المصدر نفسه: 169

([5]) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 171

المبحث الثاني/ الافتراض في إدغام المتقاربين

جاء في شرح الشافية لمصنفها تبين لظاهرة إدغام المتقاربين وذلك عندما أجاب عن سؤال، ما الذي يجري كي يحصل إدغام للمتقاربين أو متى قُصِدَ إدغام المتقاربين؟ فقال: "والقياس: أن يُقلب الأولُ إلى الثاني، وهذا هو الكثيرُ، وقد يعرضُ ما يؤدِّي إلى العكس، وهو أن يُقلَبَ الثاني إلى الأول في نحو: اذْبَحَّتُوداً واذْبَحَّذِه وفي جملةٍ من تاءِ الافتعال لنحوه ولكثرة تغيُّرِها"[1]، وذكر في شافيته ماذا يعني بالمتقارب، وذلك بقوله: "ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه" [2]، ويتضح ممّا سبق أنَّ الإدغام يحدث لتقارب مخرجي صوتين فإما أنّ يؤثر الأول في الثاني فيقلبه أو أنَّ يؤثر الثاني في الأول وأنَّ التبادل في التأثير ما بين الأول والثاني يبقي قوة الحرف المؤثر.

ممّا لا شك فيه أن العلة الغائية من إدغام المتقاربين هي ذاتُ العلة من إدغام المتماثلين، وأكده ابن يعيش بقوله: "الحروف المتقاربة في الإدغام كالمثال؛ لأن العلة الموجبة للإدغام في المثلين موجودة في المتقاربين، إذ قربت منها وذلك؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب ممّا رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك شبه بمشي المقيد؛ لأنه يرفع رجله ويضعها في موضعها الذي كانت فيه أو قريبًا منه فيثقل ذلك عليه كذلك اللسان إذا رفعته عن مكان وأعدته إليه أو إلى قريب منه ثقل" [3]، ويبدو أنَّ اللجوء إلى إدغام المتقاربين هو قصدٌ للخفة، ويتحقق ذلك بأمرين الأول: قلب الصوت الأول إلى الصوت الثاني المسمى بـ (الإدغام الرجعي)، والثاني: قلب الصوت الثاني إلى الصوت الأول والمسمى بـ (الإدغام التقدمي) [4]، ونتناول بعض الأمثلة من أجل التوضيح.

إدغام الواو في الياء في (سَيَّد)

ذكر ابن الحاجب وجود حكم صوصرفي في كلمة (سَيَّد) متمثل بإدغام وذلك عن طريق قلب الواو ياءً إذا التقت بياء أخرى في الكلمة نفسها، ومن ثم إدغام الياء مع الياء نتصوره الافتراض، إذ قال: "لا يردُ نحو: سَيَّدٍ، وأصله: سَيْوِدٌ، ولَيَّةٍ، وأصله: لَوْيَةٌ، في كونهم أدغموا

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 852

([2]) الشافية في علم التصريف: 121

([3]) شرح المفصل: 10/ 131

([4]) ينظر: الأصوات اللغوية: 169، دراسة الصوت اللغوي: 379

الياء في الواو وإن لم يقاربها، فإنَّهما إنَّما أُدْغِما بعد الإعلال بتصييرهما ياءين، ثم أُدغما بعد ذلك، فلم يُدغم إلا مثلان، فلذلك يُقال: قُلبت الواو ياءً، ثمَّ أُدغِمت في الياء تقدمت أو تأخَّرت"[1].

يُلحظ استعمال ابن الحاجب لفظة (أصله) التي تدل على وجود أصل غائب عن الاستعمال وذلك عبر دراسة نظام اللغة الذي يعدَّ نظامًا قائمًا على مجموعة عناصر مجردة وعلاقات يتغاضى عنها مستعمل اللغة [2]، والمسوغ للافتراض هو أنَّ الواو والياء، إذا تجاورتا قلبت الواو ياءً لأجل تخفيف النُطق، والغاية من الافتراض صياغة قاعدة عامة وشاملة [3]، تشمل أنَّ كل كلمة تجاور فيها الواو والياء، قلبت الواو ياءً مع إمكانية دراستها.

وإنَّ حدوث الإعلال قبل الإدغام بنسبة تجاور الواو والياء سواء أكان السابق منهما الواو أم الياء فتقلب الواو ياءً، إذ قال ابن الحاجب: "فإذا وقعت الواو عينًا أو لاماً أو غيرهما مجتمعة مع ياء، وسكن السابق، قُلِبَت الواو ياءً، وأُدغمت الياء فيها، وكُسِرَ ما قبلها إن كان ضمّة؛ كسيّد، وأصله: سَيْوِدٌ، وأَيَّامٍ، وأصلُه: أَيْوَامٌ؛ لأنه جمع يوم، وديار، وأصلُه: دَيْوَارٌ على وزنِ فَيْعَالٍ لا فَعَّالٍ؛ لأنه كان يلزم أن يكون دوَّارًا، وكذلك قيّام، وقيوم فيعول، ودليَّة، وأصلها: دليوة؛ لأنه تصغير دلو، وطيّ، وأصله: طوي؛ لأنه مصدر طويت، ومرمي، وأصله: مرموي؛ لأنه مفعول من رميت، ومسلميّ رفعًا؛ لأن أصله: مسلموي" [4]، ويُلحظ الأسلوب الذي شرح فيه ابن الحاجب المسألة هو أسلوب الشرط المتمثل بالإداة (إذا) هو أحد أساليب الافتراض [5].

وعلل سيبويه القلب بكون الياء قريبة من الألف فقلبت إليها ولم تقلب الياء واوًا؛ لخفة الياء واللسان العربي يميل نحو الخفة ولم يكن هناك فاصل بين الواو والياء فكان الأولى والأيسر أن يكون العمل من وجه واحد [6]، ومخرج الواو من الشفة ومخرج الياء من وسط اللسان؛ لذا يوجد تجاور في المخرج [7]، فاجتماع الواو والياء مشتركين في المد واللين تدانيا في المخارج مع

([1]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 854- 855

([2]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 161

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 41

([4]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 781- 782

([5]) ينظر الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58

([6]) ينظر: الكتاب: 4/ 365

([7]) ينظر: المقتضب: 1/ 356

سكون الواو فتقلب الواو ياءً ومن ثم تدغم الياء في الياء لخفة الياء وحقيقة الإدغام نقل الأثقل إلى الأخف [1]، وسُمِعَ أنَّ أصله المفترض سَوِيْدُ على زنة فَعِيْلُ ثم قلب الواو ياءً وأُدغم الياء في الياء ولا يحفظ هذا في كلام العرب ممَّا كانت عينه ياء وكانت لامه حرفًا صحيحًا [2].

اختلف البصريون والكوفيون في وزن (سيَّد) وذلك راجعُ إلى اختلاف الأصل المفترض، فذهب البصريون إلى أنَّ وزنه (فَيْعِل) بكسر العين، وحجتهم أنَّ الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب، وهذا يدل على أنَّ المعتل مختص بالأبنية التي لم تكن موجودة في الصحيح منها (فُعَلَة) من جمع (فاعل) نحو: قاضٍ وقُضَاة، وذهب الكوفيون إلى أنَّ وزنه في الأصل المفترض (فَعِيل)، نحو: سَوِيْدُ، وحجتهم أنَّ له نظير في كلام العرب، بخلاف (فَيْعِل)، فأنه ليس له نظير في كلام العرب، فدل على أنه الأصل، فلمَّا كان افتراضهم على أنَّ هذا الأصل المفترض (فَعِيل)، فأرادوا أنَّ يعلوا عين الفعل، كما أُعلت في (ساد، يسود)، تقدمت الياء الساكنة على الواو، فانقلبت الواو ياءً؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياءً، ومن ثَم أدغموا الياء في الياء، فصارت: سَيَّد [3].

حاول المحدثون إيجاد تفسيرٍ صوتيٍ يفسرون على أساسه تتابع مزدوجين شبيه بتتابع نصف الصائتين هما الكسرة والضمة؛ لأن الواو تقع إثر الياء، والعربية تكره هذا التركيب لصعوبته فآلت اللغة إلى إحداث الانسجام، وذلك بتغليب الكسرة على الضمة فقلبت الواو ياءً[4]، أثرت الياء في الواو تأثيرًا تقدميًا لرغبة العربي في تخفيف الثقل، إذ إنَّ المقطع الأول أُغلق بنصف صائت مستثقل وبدأ المقطع الثاني بصوت مستثقل أيضًا والصوتان مختلفان من ناحية المخرج ووضع كل من اللسان والشفتين ممَّا يزيد الأمر ثقلًا، لذا لجأ الناطق العربي إلى التماثل بقلب الصوت الثاني إلى مثل الصوت الأول وكي يكون العمل على وجه واحد ويهدف إلى إحداث التجانس والتماثل بين الأصوات المتجاورة [5]، ولتجانسهما مع ما قبلهما وما بعدها حصل التأثير "الكسرة أثرت في الواو فقلبتها إلى نصف حركة مجانسة لها وهي الياء، فأحدث

([1]) ينظر: الكتاب: 365/1، المقتضب: 357/1، شرح المفصل : 10/ 23

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف : 322

([3]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المسألة (118): 639- 640

([4]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 189- 190

([5]) ينظر: علم الأصوات العربية: 337-338

تجانسًا مع ما قبلها وما بعدها" [1]، فالذي حصل في (سَيْوِد) مرحلتان الأولى: قلب الواو ياءً للتناسب والثانية: أُدغمت الياء في الياء، ويتبين ذلك في الكتابة الصوتية.

سَيِّد أصلها سَيْوِدُ: س ـَ ي/وـِ د قلبت الواو ياءً لانسجام الحركة، وطلبًا للخفة، إذ الياء أخف عند النطق من الواو، ثم أدغمت الياء في الياء فأصبحت سيّد: س ـَ ي/ي ـِ د، وذلك ناتج عن التقاء الواو والياء والصوت الأسبق الياء وهي ساكنة ومتأصلة في الكلمة [2]، ويبدو للباحثة أنَّ الذي أثرت في الواو ليست الياء السابقة له بل هي حركة الواو (الكسرة)، فقلبت الواو ياءً لأجل الانسجام بين الأصوات.

وقد التزمت العربية المخالفة بين صوتي الواو والياء؛ لأن تتابعهما مستثقل ومكروه، إذ يعدُّ من باب تتابع المتناقضين؛ لذا الزمت نفسها بحذف الواو، فنُطقها يتطَّلبُ بروز الشفتين إلى الأمام واستدارتهما، ممّا يحتاج إلى جهد عضلي، إضافة إلى أنَّ الواو يرتفع معها الجزء الأخير من اللسان، أما الياء فيرتفع معها الجزء الأمامي من اللسان، ومن الطبيعي أنَّ حركة الجزء الأمامي أخف من حركة الجزء الخلفي منه، لذا عمدت العربية إلى التخلص من الواو في حالة اجتماعها المباشر مع الياء، وعوض عن الواو بمد الياء، ومن ثم حصل الإدغام [3].

ويُفهم مِمّا سبق أنَّ هناك حذفًا وتعويضًا وهذا ما يؤكده الدكتور جواد كاظم عناد الذي يرى أنَّ ما حدث في (سَيْوِد) ليس من باب الإعلال بالقلب ثم الإدغام بل هو إسقاط جزء من مزدوج، إذ أصاب المزدوج الصاعد الثاني تغيير، عن طريق إسقاط الجزء الأول من المزدوج هكذا: (سيود: س ـِ ي/و ـِ د) وترتب على الإسقاط صورة مقطعية غير مقبولة في النظام العربي وهي (ـِ د) أي بدأ المقطع الصوتي بصامت للتخلص من ذلك يُنبر بالقاعدة الثانية من المقطع الأول فتوفرت حدودُ مقطعية في وسطه، فصارت: س ـَ ي/ي ـِ د ثم أُدغمت الياء في الياء والإعلال حصل من أجل الإدغام [4].

أما الدكتور عادل نذير فيرى وجود الواو بين الياء والكسرة يستدعي عمل شيء للواو لغرض إحداث التجانس بينها وبين الحرف المكسور قبلها في النسق الصوتي، إذ قال: "إنَّ وجود الواو

([1]) القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: 149

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 145

([3]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 347

([4]) ينظر: المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات: 101

في هذا النسق الصوتي (ي و ـِ) أشبه بجسم غريبٍ في جسد واحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوفر قلبها إلى جنس ذلك النسق فرصةً لإجراء صوتيٍ آخر هو الإدغام ممَّا يجعل العمل من وجه واحد، ورفع اللسان رفعة واحدة" [1]، وإن الصورة الناتجة من التشكيل الصوتي (ـَ ي/و ـِ) تقوم على التأثر التقدمي للياء في الواو فتقلب الواو ياءً لتدغم في الياء المتقدمة عليها [2].

رجح الدكتور كاظم عجيل مذهب البصريين وذلك لاستناده إلى الدرس الصوتي الحديث، فرؤية التغيير الحاصل عندهم صوتي تشكيلي، ويري أن ما حصل ليس قلبًا كما ظنه القدماء بل يعدُّ من باب تكثيف الياء، وذلك بعد حذف الواو، فيلحظ في الكلمة "تشكيل مزدوجين، شكلًا ثقلًا واضحًا في النطق، ولا سيّما أنَّ قاعدتيهما متجاورتان، ممَّا يعني وجوب القيام بحركات عكسية متناقضة في الأداء، وهي الانتقال من الأمام وهو موضع نطق الياء إلى الخلف وهو موضع نطق الواو، وهذا بطبيعة الحال يشكل كراهة واضحة، لا سيما إذا كان الانتقال من الثقيل وهو الياء إلى ما هو أثقل وهو الواو، لهذا أحسب أنَّ القول بالحذف والتكثيف أولى من القول بالقلب" [3].

وضح الدكتور كاطع أن مذهب البصريين لاقى استحسانًا من الدرس الصوتي الحديث على خلاف مذهب الكوفيين؛ لأنه تحول من الأصل المفترض إلى المنطوق بخطوة واحدة قبل الإدغام، إذ قال إنَّ: "الصيغة الفرضية لألفاظ هذا الباب يجتمع في وسطها مزدوج صوتي مكون من (نصف صائت+ صائت قصير) كما في التشكيل المقطعي لكلمة (سيَّد) التي هي أم الباب: (س ـَ ي/و ـِ/د ـُ) وهنا يلحظ في السلسلة الكلامية تتابع مزيج صوتي متنافر مكوّن من الفتحة فالياء اللينة فالواو اللينة فالكسرة، وعملية تخفيف هذا المزيج المتنافر من الصوائت وأشباه الصوائت تكون بعمل واحد هو حذف الواو واجتلاب الياء، الواو هي سبب الثقل الزائد في هذه السلسلة الكلامية فالواو من مخرج الشفتين وهي بعيدة عن مخرجي الياء والفتحة الذين يبدوان أقرب إلى التناسب منهما إلى التنافر؛ لأن الفسحة الصوتية بين شجر الفم حيث مخرج الياء والحلق حيث مخرج الفتحة الحاضرة المتقدمة من الألف الحنجرية، فعند سقوط الواو

([1]) التعليل الصوتي عند العرب: 316

([2]) ينظر: شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية– الحضور، والتمثلات، والظواهر: 167

([3]) أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي: 236

واجتلاب الياء يظهر التشكيل الصوتي متسقًا في (س ـَ ي/ي ـِد ـُ)" [1]، وهذا التحليل الصوتي للفرضية يدل على أنَّ مذهب البصريين مبني على أساس صوتي، ويُلحظ أنَّ الواو أثرت فيه الياء فسحبته إليها فأدخل مخرج الواو إلى الفم بدلًا من أن يكون مخرجه من الشفتين حتى اقترب من الياء، لذا قُلبت الواو ياءً.

أما الكوفيون فبنوا فرضيتهم على أساس المماثلة في البناء فتكون حجتهم ضعيفة؛ لأنها لا يتوصل بها إلى البنية السطحية المنطوقة "أما الصيغتان الفرضيتان الأخريان (فَيْعَل وفَعِيل) فلا تجري معها قوانين التشكيل الصوتيَّ للعربية جريانًا يؤدي إلى اللفظ المنطوق؛ وذلك أنَّ الصيغة فَيْعَل عندما يجتمع في تشكيلها المقطعي/س ـَ ي/وـَ /د ـُ، مزدوج صوتي فإنَّه حين حذف الواو واجتلاب الياء تظهر مشكلة أخرى أعقد وهي حذف الفتحة واجتلاب الكسرة وفي هذا فرار من الأخف إلى الأثقل، أما الزنة (فَعِيل) فإن صيغتها المفترضة لكلمة (سيّد) التي يصورها التشكيل المقطعي/س ـَ/وـِ/د ـُ/ يتعذر وصولها – أيضًا – عبر قواعد التشكيل الصوتيّ إلى التشكيل/س ـَ ي/ي ـِد ـُ/" [2].

بناء القُوَّة على مَفْعُول

ذهب ابن الحاجب إلى أن صياغة مَفْعُول من لفظة تدل على القوَّة، إذ قُلبت الياء المتطرفة واوًا وأُدغمت في الواو السابقة لها، إذ قال: "وإذا بنيت مثل: مَضْرُوب من القُوَّةِ قلت: مَقْوِيَّ، وأصله: مَقْوُووٌ، قُلِبَت الواو المتطرفة ياء مثلها في قَوِيَ، كما قالوا: مَرْضِيٌ من رَضِيِ، [أو لاجتماع الواوات]، فصار مَقْوُويٌ، فقلبوا الواوَ، وأدغموها في الياء على القياس،[فصار مَقْوُيٌّ فكُسِرَت الواو على القياس]" [3].

فالصرفيون لم يكتفوا بدراسة اللغة المستعملة في الواقع اللغوي، بل افترضوا أبنية لم تستعمل، أي خلقوا وجربوا، ومن ذلك تجربتهم بناء مَفْعُول من القوة، والغرض من صياغة الصرفيين هذه المسائل المفترضة حتى نستخرج منها ما يسد نقص الحاجة التعبيرية المتطورة، فالعَالَم في حالة تطور مستمر [4]، مستعملًا أسلوب الاشتراط القولي المُصَدّر بالأداة (إذا)،

([1]) الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة: 233

([2]) المصدر نفسه: 233

([3]) شرح الشافية لمصنفها:2/ 889

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 40

وأتبعه فعل القول [1]، وصاغ ابن الحاجب لفظة غير مستعملة على وزن مستعمل ومعروف بواسطة القياس، والغاية من الافتراض هنا الدربة وإعمال الفكر [2].

ويرى سيبويه أنَّ وجود احتمالين في بناء مفعول من القوَّة إما بإبدال الواو الثالثة ياءً وإدغامها في الواو الثانية وإما ببقائها ثلاثة واوات وتدغم ثانيهما في ثالثهما "وتقول في مَفعُول من قَوِيتُ: هذا مكان مَقْوِيٌّ فيه، لأنهن ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك في فُعْلُولٍ من عَزَوْتُ، وإنما حدَّها مَقْوُوَّ، كما أنَّه إذا قال مفعول من شَقِيتُ قال مكان مَشْقُوَّ فيه؛ لأنها من الواو من شِقْوةٍ" [3]، فبناء مَفْعُول من القوة نقول: مَقْوِيٌّ، إذ الأصل أنَّ نقول مَقْوُووٌ، إذ الكلمة المنطوقة مرت بمراحل مفترضة قبل الوصول إلى البنية الظاهرة، أولها: قلب الواو والواقعة طرفًا ياءً، فصارت: مَقْوُوي، ثانيهما: قلب الواو الساكنة ياءً لتناسبها مع الياء التالية لها وإدغامها فيها، فصارت: مَقْوُيَّ وعدَّت الياء هنا بمنزلة ياء النسب، وجد الناطق صعوبة في نطق الياء المسبوقة بضمة لذا لجأ إلى إبدال الضمة كسرة لتناسب الياء وتسهل عملية النطق، فصارت: مَقْوِيٌّ، وكان الأولى أنَّ يدغم الواو الثانية الساكنة مع الواو الثالثة المتحركة مباشرةً فتصير: مَقْوُوٌّ [4].

أما ابن جني فذهب إلى الأصل المقدر مَقْوُوٌّ بالإدغام، كراهة اجتماع ثلاثة واوات والأجدر أنَّ تقلب الواو ياءً، ومن ثم الإدغام ولم يُجزِ إجراءً صوتيًا أو صرفيًا غير ما ذكر [5]، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية:

مَقْوُووُ: م ـَ ق/و ـُ و قلبت الواو الثالثة ياءً، فصارت مَقْوُوي: م ـَ ق/و ـُ ي، القلب حدث؛ لأجل المخالفة بين الأصوات، إذ يصعب على الناطق نطق صوت الواو ثلاث مرات مكررًا، ثم قُلبت الواو الثانية ياءً وأُدغمت في الياء، فصارت مَقْوُيٌّ: م ـَ ق/و ـُ ي/ي ـُ، والقلب؛ لأجل إجراء صوصرفي هو الإدغام، ثم تغيّرت حركة الواو من الضمة إلى الكسرة؛ لأجل إحداث انسجام بين الكسرة والياء، فصارت: م ـَ ق/و ـِ ي/ي ـُ.

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 37

([3]) الكتاب: 4/ 407

([4]) ينظر: الأصول في النحو: 3/368- 369، المنصف: 2/ 277، الممتع الكبير في التصريف:2/ 481

([5]) ينظر: المنصف: 2/ 277

اعترض الجاربرديّ على تشبيه ابن الحاجب قلب الواو ياءً هنا بقلبها في مَرْضِيٌّ وهذا يوهم أنَّ قلب الواو – الواقعة طرفًا – ياءً في مثل مَرضِيٌّ قلبُ قياسيّ وهو ليس كذلك؛ لأنَّ حرف المد في المفرد مانع للقلب بخلاف وروده في الجمع فأنه لم يؤثر [1]، ويرى اليزدي أنَّ تشبيه ابن الحاجب قلب الواو ياءً في مَقْوِيَّ بقلب الواو ياءً في مَرْضِيَّ بقوله "المراد بالتشبيه أنَّ مَقْوُيٌّ حدها مَقْوُوٌّ، كما أنَّ مَرضِيٌّ حدها مَرضُوٌّ، ولما أُعلَّ رضي أُعلَّ مَرضُوٌّ، فقيل مَرْضِيٌّ، فكذا لما أُعلَّ مُقْوُوٌّ، فقيل مَقْوِيَّ" [2].

والدرس الصوتي الحديث يرى أنَّ اجتماع الواو هنا خضعت لحكم الصيغة المبنية عليها، وهذا التوالي لثلاثة واوات وضمة يجعل النُطق بها عسيرًا؛ لذا عمد الناطق إلى القلب للتخلص من عسر النُطق، فالياء أسهل نُطقًا من الواو ولا سيّما في نهاية الكلمة، علمًا أنَّ الياء خصيصة من خصائص النُطق الحضري، عكس الواو تمامًا [3]، وذلك عبر قانون المخالفة بين الأمثال لتحقيق الجهد الأقل لأعضاء النُطق، فاللغة العربية تحرص على المخالفة، كي تحصل على تنوع موسيقي محبب، فتظهر الأصوات معه على حقيقتها "ومن الواضح أنَّ النظام اللغوي والاستعمال السياقي جميعًا يحرصان في اللغة العربية على إلتقاء المتخالفين أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل" [4]، وإنَّ التخالف بين الأصوات حدث؛ لأجل إجراء صوصرفي آخر هو الإدغام، وفُسرِ الإدغام هو النُطق بصوت صامت المشدد صامتًا طويلًا [5].

بناء افتعل من الفعل ذكر

لتاء الافتعال خاصية فهي تؤثر على الأصوات المجاورة لها في الكلمة وقد تُبدل تاء الافتعال دالًا، ثم تُدغم في الدال المجاورة لها في مثل: اذَّكر أو ادَّكر، إذ ذكر ابن الحاجب ثلاثة احتمالات في حالة الإدغام، فقال: "وإذا وقعت بعد الدال والذال [والزاء] قُلِبت دالًا، فُتدغَمُ ...، وقويًّا في اذْدَكَرَ، [فيُقَال: ادَّكر]، وهو الفصيحُ، وجاء اذَّكَرَ بقلبها ذالًا، وجاء الإظهار"[6]،

([1]) ينظر: شرح الشافية، الجاربرديّ: 367

([2]) شرح الشافية، اليزدي: 2/ 617

([3]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 190

([4]) اللغة العربية معناها ومبناها: 264

([5]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 315

([6]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 867

ونتصور وجود افتراض وذلك عبر استعمال ابن الحاجب الأداة (إذا) في إعمام حكم صوصرفي وهو إبدال تاء الافتعال دالًا أو ذالًا عند وقوعها بعد مجموعة أصوات منها الذال وهذا ما يجعلنا نتصور وجود أصل مفترض هو (اذتكر) وهو غائب عن الاستعمال اللغوي عبر استعماله أسلوب الاشتراط القولي [1]، والمسوغ للافتراض هنا تسهيل النُطق، وذكر ابن الحاجب أيضًا "والدال تُبدل من التاء لازم في نحو: ازدجر وادَّكَرَ، وهو كل موضع وقعت فيه تاء الافتعال بعد الزاي والذال" [2].

وذكر سيبويه الإدغام أن (ادَّكَرَ) أصلها المفترض (اذتَكَرَ) فتُبدل مكان التاء أشبه الأصوات بها؛ لأن الذال صوت مجهور وليكون الإدغام في صوت مجهور مثله؛ لذا أُبدلت التاء دالًا وأُدغمت في الذال، فصارت: ادَّكر [3]، وعند بناء افتعل من الذكر في مثل قولك: ادَّكر مدَّكر هو أكثر كلام العربية عليه حصل إدغام الدال في الذال، إذ الأصل كان مذْدَكَرَ وهنا خالف الشرط؛ لأن شرط الإدغام أن يدغم الأول في الثاني، ومن العرب من يقول اذَّكر، إذ يُدغم أولهما في الآخر، ولم يخالف شرط الإدغام وهي لغة قليلة في كلامهم [4].

أما ادَّكر، فالتاء في الأصل المفترض اذتَكَرَ أُبدلت من الدال، فصارت: اذدَكَرَ ثم الذال أُبدلت دالًا لأجل الإدغام، فصارت: ادَّكَرَ، ولعل الذي سهل القلب الثاني هو القلب الأول [5]، وادَّكَرَ كُثر استعمالها في كلام العرب، ويبدو أنَّه قد أُدغم الثاني في الأول في ادَّكَرَ وأنَّ لم تجاور تاء الافتعال حرفًا قريبًا منها فكان إدغامه مع كثرته مخالفًا لقواعد الإدغام ولم يتغيّر في حركات الكلمة كتحريك الساكن وإسكان المتحرك كما فيما كانت التاء مجاورة لصوت قريب منها [6].

أما المحدثون فقد أوردوا أراءً عدَّة منهم مالمبرج الذي قال بالتأثر في الأصل المفترض اذتكر جهر بالتاء، ثم تحولت إلى دال هكذا اذدكر أي تأثرت تأثيرًا تقدميًا والدال تؤثر في الذال لشدتها فتتحول الذال من صامت رخو إلى صامت شديد (الدال) فتدغم ادّكر وجاء في القرآن:

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

([2]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 826 – 827

([3]) ينظر: الكتاب: 4/ 469

([4]) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 271

([5]) ينظر: الخصائص :1/ 351، الممتع الكبير في التصريف: 237

([6]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 285

﴿فَهَل مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر: 15)، وهي مماثلة رجعية في خطوتها الثانية [1]، أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد ذكر الاحتمالين يؤثران على سبيل نوعين من التأثر، أولهما: المماثلة التقدمية الكلية، حين أثرت الذال في التاء فحولتها ذالًا مثلها، فصارت: اذَّكر، وثانيهما: يقسم على مرحلتين هما: مماثلة تقدمية جزئية، تتحول التاء ذالًا، ورجعية كلية: فتتحول فيها الذال دالًا[2]، وأُبدلت التاء دالًا لوجود قرابة صوتية فذلك؛ لأن التاء المهموسة أختها الدال المجهورة[3]، ويمكن كتابتها كتابة صوتية هكذا:

الأصل المفترض اذتكر: ء ـِ ذ/ت ـَ/ك ـَ/ر ـَ تحولت التاء ذالًا، فصارت اذذكر: ء ـِ ذ/ذ ـَ/ك ـَ/ر ـَ ، ومن ثم تتحول الذال دالًا وأُدغمت الدال في الدال، فصارت وفي ادَّكر: ء ـِ د/د ـَ/ك ـَ/ر ـَ ، إبدال الدال من التاء لمجاورته صوت الذال أي صوت مخالف لهما هو من نوع التشابه المتبادل [4].

وجاء في القرآن الكريم ادَّكَرَ في قوله تعالى: ﴿وقال الذي نجا منهما وادَّكَرَ بعد أُمَّةٍ﴾ (يوسف: 45)، الفعل ذَكَرَ "وعند صياغته على وزن افْتَعَلَ يصبح (اذتكر)، ثم تتماثل التاء مع الذال قبلها، تماثلًا جزئيًا مقبلًا متصلًا، فتصبح (اذذكر)، وهذا النمط معرض أيضًا لإحدى عمليتين صوتيتين كما قلنا، فإما أن يصبح (ادَّكر) على النحو الآتي: ذَكَرَ ـ اذتَكَرَ ـ اذذَكَرَ ـ اذذَكَرَ ـ ادَّكَرَ أو يصبح (ادَّكر) على النحو التالي: ذَكَرَ ـ اذتَكَرَ ـ اذذَكَرَ ـ ادذَكَرَ ـ ادَّكَرَ" [5]، وفي كلا الاحتمالين حدثت مماثلة صوتية تامة لأجل الإدغام، وذلك لفناء أحد الصوتين في الآخر فنُطق بالصوتين صوتًا واحد طويلًا.

وعرج الدكتور إبراهيم أنيس: على صيغة (ادَّكَرَ)، إذ إنَّه يرى حصول تأثر تقدمي، وذلك لتأثر الصوت الثاني التاء بالصوت الأول الذال؛ لذا فُنى الصوت الثاني في الأول عن طريق التطور اللغوي، وإذا قلنا (ادَّكَرَ) وهو استعمال الشائع لحدوث تأثر رجعي فإنَّ الصوت الأول

([1]) ينظر: علم الأصوات: 146

([2]) ينظر: المنهج الصوتي العربية: 201

([3]) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 128 ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 202

([4]) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 30

([5]) النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة ماجستير)، علاء الدين مصطفى محمود البحلوز، جامعة مؤته، 1997م: 13، العربية واللسانيات قراءة ناقدة: 53

فُنى في الصوت الثاني[1]، والتأثر لا يحصل اعتباطًا إنما هناك شرط، إذ قال "والشرط والأساسي لتحقق تأثر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشر بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل لو كان هذا الفاصل حركة قصيرة ولا يتم هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلًا بما يسمى السكون، فحين نصوغ افتعل من الفعل (ذكر) نجد أنَّ التاء قد جاورت الذال مجاورة مباشرة، ولا يتجاور في اللغة العربية صوت مجهور مع نظيره المهموس، فالدال لا تكاد تجاورت التاء" [2].

يبدو أنَّ صياغة افتعل من الفعل (ذَكَرَ) تكون (اذتَكَرَ) فيه ثلاث فرضيات الأولى: يمكن تسميتها بالبيان وهي تأثر تاء افتَعَلَ بالفاء فتحوله إلى صوت نظير له فيصبح اذدَكَرَ، والثانية: إدغام الدال في الذال فيصبح اذَّكر، والثالثة: إدغام الذال في الدال فيصبح ادَّكر، والأصل المفترض اذْتَكَرَ فأثرت الذال في التاء كونهما قريبين من حيث المخرج والعربي يجد صعوبة في النطق المتقارب فحاول قلب التاء إلى نظيرها الدال، وذلك عن طريق سحبها إلى داخل الفم، فصارت: اذْدَكَرَ فوجد صعوبة أيضًا في نطق صوتين متجاورين نظيرين ما يفرقهما صفة الرخاوة للذال والشدة للدال فحاول توحيد الصفة إمّا بسحب صوت الذال إلى الخلف قليلًا ليتحد بالدال فيقلب إليها فتصبح ادَّكَر، وإمّا بسحب الدال إلى الأمام فيتحول إلى صوت الذال فتصبح اذَّكَرَ وما حدث لأجل إجراء صوصرفي آخر هو الإدغام.

بناء افتعل من ظَلَمَ

ذكر ابن الحاجب عند صياغة افتعل من ظلم هناك ثلاثة احتمالات للمجاورة بين صوتي التاء والظاء، إذ إنَّ الظاء من أصوات الإطباق فيُأثر فيه، أولهما: إبدال التاء طاءً، وثانيهما: إبدال الظاء والتاء طاءً معًا، أما الثالث: فهو إبدال التاء ظاءً، وإنَّ كل ما يصيب التاء هو لأجل التماثل والانسجام بين الأصوات، وذلك بقوله: "وإذا وقعت بعد حروفِ الإطباقِ قُلِبت طاءً، فتُدغم فيها وجوبًا في نحو: اطَّلَبَ؛ لاجتماع المثلين، وجوازًا على الوجهين، كاظْطَلَمَ، فيجيء على هذا ثلاثة: اظْطَلَمَ واطَّلَمَ واظَّلَمَ وعلى الثلاثة ينشدون" [3]، وجاء الافتراض لشرح

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية: 169- 170، القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 204، 331، دروس في أصوات: 53.

([2]) الأصوات اللغوية: 172

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 865- 866

قاعدة صياغة افتعل من الفعل (ظَلَم)، وما يحدث فيها من تغيّرات بأسلوب الشرط [1]، والغاية من الافتراض تخفيف النُطق، فصوت الظاء الذي هو فاء الفعل وقع بعده صوت التاء لصيغة افتعل جاز فيه البيان، إذ تُبقى صفة الإطباق بينه، فأُبدلوا مكان التاء أشبه الأصوات بها هو الطاء ليكون العمل من وجه واحد فيكون الإدغام في حرف مثله في اظَّلم واطَّلَمَ، وجار عدم البيان والإطباق فيكون اظطلم [2].

ولم يختلف ابن السراج عن السابقين في أنَّ هناك ثلاثة وجوه عند صياغة افتَعَلَ من الفعل (ظَلَمَ)، إذ قال: "افْتَعَلَ من ظَلَمَ ثلاث لغات من العرب من يقلب التاء طاءً ثمَّ يُظهر الطاء والظاء جميعًا كما ذكرت لك، ومنهم من يريد الإدغام فيدغمُ الظاء في الطاء وهي أكثر اللغاتِ، فيقول: اظَّلَمَ يظَّلمُ اظَّلامًا وهو مُظَّلمٌ ومنهم من يكره أنَّ يدغم الأصلي في الزائد فيقول: اظَّلَمَ يظَّلم اظَّلامًا" [3]، إذ تجاور تاء افتعل صوتًا مقاربًا في المخرج، وذلك عندما يكون فاء افتعل صوت الظاء لكون مخرجها من طرف اللسان، والتاء باستطالتها تقرب من أصوات طرف اللسان فإنَّ جواز إدغام التاء في الفاء (الظاء) أكثر من جواز التاء في العين فنقول: اظَّلَمَ [4].

يبدو أن الأصل المفترض اظْتَلَمَ، فيه ثلاثة احتمالات الأول منهما: جعل التاء ظاء، ومن ثم الإدغام فتكون اظَّلَمَ، وفيه احتمال آخر: هو جعل التاء طاء، وبقائه على حاله فتكون اظطَلَمَ، إذ إنَّ يجد الناطق صعوبة في نُطقها، وتحتاج إلى جهد عضلي، وذلك للنطق بصوتي إطباق متقاربي المخرج، وأما قلب الظاء طاءً فإدغامها في الطاء، فتصير اطَّلَمَ ويُعدُّ بذلك احتمالًا ثالثًا [5]، وقد يتحول الصوت إلى صوت آخر عن طريق المماثلة، إذ يتأثر أحد الصوتين في الآخر فيغيّر بعض من مميزاته أو كل مميزاته إلى صيغة افتعل، إذ إنَّ تجاور صوت الظاء وهو صوت رخو مجهور مع التاء الذي هو صوت شديد مهموس ومخرجهما من

([1]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 58

([2]) ينظر: الكتاب: 4/ 468

([3]) الأصول في النحو: 3/ 271، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 347/2

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 268

([5]) ينظر: النحو الوافي عباس حسن، طبع دار المعارف، مصر، ط3، 1974م: 4/ 793، شرح التصريف: 361-362

طرف اللسان أنهما قد اشتركا في المخرج واختلفا في الصفة فتحدث مماثلة [1]، ولا تحدث هذه المماثلة إلا بتوافر شرطين أولهما: تقارب المخرج، أو اتحاده، والآخر: كون الصوتين منتمين إلى جنس الصامت [2].

جعلت الدكتورة مي فاضل الجبوري الإدغام بين الأصوات المتقاربة على ثلاثة أضرب ما يهمنا الضرب الثالث الذي يتحدث في إدغام الصوتين المتقاربين يكون الصوت الأول أقوى من الصوت الثاني فيصير الإدغام أضعف من عدم الإدغام، إذ صفة الجهر للظاء أقوى من صفة الهمس للتاء فعند إدغام التاء تنقلب من الضُعف إلى القوة المكرر في نُطق الصوت مكررًا [3].

والبنية العميقة (اظتَلَمَ) مرت بمرحلتين في سبيل الوصول إلى البنية السطحية هما: قلب التاء طاءً، فصارت: اظطلم، ثم حدث تأثير الظاء في الطاء فتحولت إلى ظاء مثلها وأُدغمت فيها، فصارت: اظَّلَمَ [4]، ففي (اظطَلَمَ) مماثلة جزئية مدبرة وهي تتابع صوت التاء المرقق مع صوت مطبق مفخم مستكره في العربية وثقيل في النطق؛ لأن اجتماع صوتين متقاربين في المخرج ومتناقضين في الصفة لإرادة تسوية الصوت المرقق ومستفل (التاء) بصوت مطبق (الطاء) عن طريق المماثلة [5].

وفي الأصل المفترض (اظتَلَمَ) اجتمع صوتان متجاوران الأول صوت مطبق مجهور أثر في الصوت الثاني فحوله إلى صوت مجهور مطبق مثله، فصارت: اظطَلَمَ هو تأثر تقدمي، ثم زاد التأثر الصوت الثاني في الأول، فصارت: اظَّلَمَ أو اطَّلَمَ أي أن الصوت الأول فنى في الصوت الثاني، وهو تأثر رجعي [6]، والغاية من التأثر التقريب بين الأصوات المتجاورة، وتقليل الجهد العضلي في النُطق فيتبين مجاورة الظاء للتاء مجاورة مباشرة، ونجد الفرق بينهما الظاء من أصوات الإطباق والتاء ليس من ضمن أصوات الإطباق "ولتقريب مسافة الخلف بينهما أمن أنَّ يصبح الفعل (اظطَلَمَ) فلماذا زاد التقريب بينهما فوق هذا أصبح (اظَّلم)، وهكذا نرى أن

([1]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 208

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 211

([3]) ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس القديم والحديث: 84- 85

([4]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: 204

([5]) ينظر: المصدر نفسه: 222

([6]) ينظر: الأصوات اللغوية: 170

التقريب بين الصوتين المتجاورين تختلف نسبته، فأحيانًا نراء تقريبًا بينهما في الجهر والهمس فقط، وأحيانًا نجده في الشدة والرخاوة أيضًا" [1].

وبنى الدكتور جواد كاظم عناد فرضيته على الموقع والصفات التي ينماز بها الصوت، إذ إنَّ قوة الصوت وموقعه يحددان إجراء الإدغام الحاصل في اظَّلَمَ مثل صفة الإطباق للظاء، أما من ناحية الموقع فإن الصوت الأضعف في موقعه بالنسبة للمقطع الصوتي يكون الصوت الذي في نهاية المقطع الأول (الظاء) عرضة للتأثر بالصوت الأول من المقطع الثاني (التاء)، وهذا يخالف شرط الإدغام الذي يقول يُفنى الصوت الأول في الثاني، ولكن ما نجده قوة الصفة للظاء هي المسؤولة عن الإدغام [2]، ويكتب صوتيًا هكذا:

اظْتَلَمَ: ء ـِ ظ/ ت ـَ/ل ـَ/م ـَ أثرت الظاء في التاء فحولتها إلى صوت مثلها عن طريق سحبها إلى الخلف، فصارت اظطَلَمَ: ء ـِ ظ/ط ـَ/ل ـَ/م ـَ أُريد إجراء الإدغام وذلك يكون إمّا بقلب الظاء طاءً عن طريق سحب مخرج الظاء إلى الخلف حتى يتحد بمخرج الطاء مع الإدغام، فصارت: اطَّلَمَ ء ـِ ط/ط ـَ/ل ـَ/م ـَ ، أو عن طريق سحب مخرج الطاء إلى الأمام قليلًا حتى يلتقي بمخرج الظاء مع الإدغام، فصارت: اظَّلَمَ: ء ـِ ظ/ ظ ـَ/ل ـَ/م ـَ.

بناء افتعل من ثأر

تُدغم فاء افْتَعَلَ التي هي ثاء وجوبًا فيما بعدها (التاء) وفي ذلك احتمالين أما قلب الثاء تاءً فتصبح اتَّأَر وأما قلب التاء ثاءً فتصبح اثَّأَر، وذكر ابن الحاجب كلا الاحتمالين بقوله: "وإذا وقعت قبلها ثاء، كبنائك افتعل من الثأر وجب الإدغام بقلب الأولى إلى الثانية، وهو الأفصح، والثانية إلى الأولى، وهو فصيح، كقولك: اتَّأَرَ واثَّأَرَ [3].

بدأ ابن الحاجب أسلوبه بالشرط وأردفه بفعل القول الذي نسبه للمقابل (المتكلم)، فكان من مثيل الاشتراط القولي وهو أحد أساليب الافتراض[4]، والغاية من الافتراض تسهيل النُطق سعيًا وراء الجهد الأقل، ويمكن كتابته صوتيًا.

([1]) الأصوات اللغوية: 173 ، ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 69

([2]) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي: 336- 337

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 865

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 63

اتثار ء ـِ ت/ث ـَ/ر ـَ، والإدغام يكون باحتمالين إمّا قلب الثاء تاءً وإدغامها في التاء فتصبح اتَّارَ: ء ـِ ت/ت ـَ/ر ـَ، أو قلب التاء ثاء وإدغامها في الثاء الأولى فتصبح اثَّارَ: ء ـِ ث/ث ـَ/ر ـَ.

وذهب سيبويه إلى أنَّ حسن الإظهار في الأصوات المتقاربة في المخرج مثل الثاء والتاء "فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ: مُثَّرِدٍ؛ لانهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن ... ؛ لأن أصل الإدغام أنَّ يدغمُ الأول في الآخر" [1]، وقد تدغم الثاء في التاء [2].

وبنى ابن يعيش فرضيته على افتراض إدغام الثاء في تاء افْتَعَلَ فأوردَ ثلاثة احتمالات متوقعة الحصول أولهما: جاء مطابقًا لرأي سيبويه وهو الإظهار وجعله الأصل، إذ بقيت الكلمة على حالها اثتأر وذلك مع تقاربهما في المخرج فهما متحدان في الصفة فكلاهما مهموسان، والثاني: بقلب الثاء تاء فتصبح اتَّأر، وذلك شرط الإدغام أنَّ يُدغم الأول في الثاني، والثالث: إبقاء الثاء على حالها وقلب التاء ثاءً فتصبح اثَّأر مع إدغام الثاني في الأول وهي عربية جيده[3]، وأمّا ابن الحاجب فقد عدَّ الإدغام واجبًا ولم يجعل للإظهار مجالًا في مثل مجاورة الثاء للتاء، ويبدو عند مجاورة تاء افتَعَلَ للثاء جواز الإدغام وليس الوجوب كما وصفه ابن الحاجب، إذ يَجِّوزُ فيه الإظهار ويجوزُ في الثاء قلب الأول إلى الثاني فتصبح اتَّأر أو قلب الثاني إلى الأول فتصبح اثَّأر لكون الصوتين متقاربين وفي وسط الكلمة، إذ تقلب تاء افتَعَلَ إلى أقرب الأصوات إليها ويجوز إبقاؤها على حالها لكثرة استعمال افتعل فيستثقل فيها أدنى ثقل [4]، فحصول الإدغام بين الثاء والتاء نتيجة قلب أحدهما إلى الأخرى لوجود قرابة مخرجيه بين الصوتين وهي شرط حصول التأثير بين الصوتين المتجاورين تجاورًا مباشرًا أي بدون فاصل الفونيم، والتأثير الإدغامي يحدث بطريقتين هما: التقدمية، فصارت: اثَّأر، والرجعية، فصارت: اتَّأر، وبدون هذه القرابة لا يحدث تأثيرُ [5].

تتأثر التاء في الثاء فتحولها إلى صوت مثلها مع إدغامها، فصارت: اثَّأر وفيه حفاظ على فاء الكلمة من قلبها تاء ولعل الذي أدى إلى التغيير في البنية بين (اثَّأر واتَّار) هو الأصل

([1]) الكتاب: 4/ 467

([2]) ينظر: شرح السيرافي: 5/ 476

([3]) ينظر: شرح المفصل: 10: 148- 149

([4]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 286- 287

([5]) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج: 147

المفترض للصيغة افتعل هو اتفعل [1]، والإدغام بين التاء والثاء يتطلب فرضيتين الأولى: أنْ نسمح للهواء بالمرور مع التاء لتصبح رخوة كالثاء، والفرضية الأخرى: إنَّ مخرج التاء قد انتقل إلى الأمام متجهًا إلى مخرج الأصوات اللثوية، وبها يماثل صوت التاء صوت الثاء مماثلة كلية فيحدث الإدغام [2].

إدغام الدال في السين في (سِتَّ)

نتصور وجود افتراض، وذلك في الأصل المفترض سِدْسٌ وتحولها إلى سِتٌّ بالإدغام مع القلب، إذ قال ابن الحاجب: "وأمَّا سَتٌّ وأصله سِدْسٌ فهو نحو: مَحُّمْ في الشذوذ، لكنه لازم"[3]، عرض المسألة بأسلوب الخبر هو أحد أساليب الافتراض [4]، والمسوغ للافتراض تخفيف النُطق فضلًا عن كثرة الاستعمال.

ويفسر سيبويه التحولات الافتراضية للبنية من الأصل المفترض إلى الإدغام، إذ قال: "فمن ذلك سِتٌّ، وإنما أصلها سِدْسٌ، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت ممَّا كثر استعماله في كلامهم، أنَّ السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضًا مُخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا فتلتقي السينات، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل ممّا فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال سَدْتٌ، ثم أُدغم الدال في التاء" [5].

يتضح ممّا سبق أنَّ الأصل المفترض سِدْسُ مر بمراحل للوصول للبنية السطحية المستعملة سِدْسُ: س ـِ د/س ـُ، فالدال الساكنة فاصل بين سينين وهو فاصل ضعيف لقرب المخرج بينهما فإذا أَدغموا الدال في السين تصبح الكلمة مكونة من ثلاثة سينات، وهذا يصعب النطق به، فآلت العربية أنَّ يحدث تقريب السين من الدال بإبدالها تاءً، فصارت: سِدْت س ـِ د/ت ـُ، وهنا يوجد عسر في النُطق لسكون التاء وقد سبقت دالًا، لذا حصل إبدال لأجل الإدغام فأبدلوا الدال التي هي عين الكلمة بصوت قريب من مخرجها، متحد مع السين في

([1]) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة:201- 202

([2]) ينظر: الأصوات اللغوية: 177- 178

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 853

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([5]) الكتاب: 4/481- 482

صفة الهمس، وهو التاء مع حصول الإدغام، فأدغم الأول في الثاني صارت: سِتَّ س ـِ ت/ت ـُ [1]، وأما ابن الحاجب فلم يشير إلى المراحل التي مرت بالأصل المفترض، إنما أُدغمت الدال في التاء من دون إبدال وهذا جائز لوجود قرابة في المخرج بينهما [2].

بين السين والدال تقارب في المخرج؛ لأنَّ كلً منهما مخرجه من طرف اللسان، وفي حالة الإدغام الذي هو فناء الصوت الأول الدال بالصوت الثاني السين لاجتماع ثلاثة سينات، ولا يجوز قلب السين دالًا لوجود صفة الصفير في السين، ولو قلبت لأزالت أي تقاربا للسين والدال في المخرج ولتنافرا في الصفة فالدال مجهورة شديدة، والسين مهموسة رخوة، فتقاربهما أدى إلى ترك اجتماعهما مُظهرين[3].

من المحدثين الذين يبحثون عن التطور التاريخي لأصول الكلمة برجشتراسر، إذ قال: "أما المتبادل فمثاله كلمة (ستَّ)، أصلها (سدث)، كما هي في الكتابات اليمانية العتيقة، فشبهت الدال بالثاء، بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر، ...، فصار الحرفان تاء مشددة، وإذا كان أصل الست: سدثا، كان الأولى أن يكون السادس: سادثا، بالثاء، غير أن الثاء قلبت سينًا، مشابهة للسين الابتدائية، وهذا التشابه يخالف التشابهات المذكورة كلها في الحرفين المتشابهين لا يتصل أحدهما بالآخر، فهو تشابه منفصل" [4]، فالبنية العميقة (سِدْسُ) مرّت بخطوات تطورية قبل الوصول إلى البنية السطحية وهذه الخطوات مفترضة في ذهن اللغويين "وقد مرت الكلمة بالتطورات الآتية: تأثرت الدال المجهورة بالسين المهموسة، فقلبت إلى النظير المهموس وهو التاء، فصارت الكلمة: (سِتْس)، ثم أثرت التاء في السين فقلبت تاءً، فصارت الكلمة: (سِتَّ)، أي أنَّ الكلمة مرت في تطورها بالتأثير المدبر الجزئي في حال الاتصال، ثم التأثير المقبل الكلي في حالة الاتصال" [5].

اقترب مخرج الدال من مخرج السين ولا يفّرق بينهما سوى صفة الجهر والهمس، والعربي يستثقل نطق صوتين متجاورين متخالفين في الصفات، فحاول قلب الدال المجهورة إلى نظيرها المهموس التاء عن طريق سحب الدال إلى داخل الفم فاتحد مخرجها بمخرج التاء فقلبت إليها

([1]) ينظر: الخصائص: 2/ 143، اللباب في علل البناء والإعراب: 341، الممتع الكبير في التصريف: 453.

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: 151

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 266

([4]) التطور النحوي للغة العربية: 32- 33

([5]) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 50

فصارت: سِتْس، إذ تجاورت التاء مع السين فأثرت التاء في السين فقلبتها إليها عن طريق، سحب السين إلى الخلف مع الإدغام، فصارت: سَتُّ، وهذا النوع من تأثر يعزى إلى المماثلة الرجعية، فتجاور صوتان أولهما مجهور، وثانيهما مهموس والغرض من التأثير هو التقريب بين الصوتين المتجاورين لتحقيق أيسر عملية في النطق واقتصاد في الجهد العضلي [1].

يرى الدكتور حسن عبد الغني الأسدي أنَّ الإدغام حصل نتيجة المماثلة التناسبية، وذلك يتماثل الصوتين عبر الانقلاب ليكونا صوتًا واحدًا مضعفًا إلا أنَّ الدال والسين مع تقاربهما في المخارج فهما لم يُقْلَبْ أحدهما إلى الآخر لئلا تكون الكلمة مكونة من حرف السين فقط، وإرادة العربية الحفاظ على صفة الصفير التي تنماز بها السين [2].

تاء تفعل وتفاعل

لتاء تَفَعَّل وتَفَاعَلَ أحوال فيما يدغم في صوت قريب منها، إذ قال ابن الحاجب: "وقد تدغم تاء تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ فيما تُدغَمُ فيه التاء، وهي: الطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين، نحو: تَطَيَّرُوا وتَزَيَّنُزا وتَثَاثلوا وتَدَارَؤُوا، فإذا أُدغمت التاء فيما بعدها اجتلبت للنطق بالساكن عند الابتداء همزة وصل، فيقال: اطَّيَّروا وازَّيَّنوا واثَّاقَلُوا وادَّارَؤوا" [3]، ونتصور وجود افتراض متمثل في الأصل الغائب عن الاستعمال قبل إدغام تاء تَفَعَّل وتَفَاعَلَ في بعض الأصوات التي تقترب منها في المخرج أو الصفة، وجاء الافتراض لشرح قاعدة صرفية بأسلوب الخبر [4]، والغاية هنا هو تيسير النُطق .

وجعل سيبويه لك الخيار في الإدغام والبيان، وذلك إذا كان الصوتان من مخرج واحد، أو كان الصوتان متقاربين من حيث المخرج والإدغام أقوى، وعليه جاء في الكتاب العزيز بالإدغام في قوله تعالى: ﴿يَطَّيَّروا بموسى﴾ (الأعراف : 131)، وإنْ كان البيان استعمالًا عربيًا حسنًا، وذلك؛ لأن الحرفين المتجاورين متحركان [5]، ولا يجوز الابتداء بالساكن وبما أن تاء تَفَعَّل وتَفَاعَلَ في بداية الكلمة وشرط الإدغام أن يكون أولَ الحرفين ساكنًا والآخر متحركًا، والإدغام في بداية اللفظة يحتمل علينا الابتداء بالساكن والعربية لا تستسيغ هذا الأمر لذا تطلب

([1]) ينظر: الأصوات اللغوية: 172

([2]) ينظر: مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي مقاربة لسانية: 97

([3]) شرح الشافية لمصنفها: 2/ 869

([4]) ينظر: الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث: 56

([5]) ينظر: الكتاب: 4/ 474- 475

التخلص من ذلك باجتلاب همزة الوصل في بداية اللفظة وهذا يدل على أن وزن اطَّيَّروا وازَّيَّنوا تَفَعَّلوا فجاءت العين مشددة على أنها في صيغة مشددة، وأما اثَّاقَلُوا وادَّرَؤُوا على زنة تَفَاعَلُوا فكان الألف فاصل بين الفاء والعين [1]، والتاء في الصيغتن تَفَعَّل وتَفَاعَلَ تعامل معاملة المنفصل عمّا بعدها؛ لذا نجد بعض الأصوات تُدغم فيها، ولا يشترط أن يأتي بعدها صوت مقارب لها وإنَّ جاز إدغامه؛ لأنه اشبه باجتماع المتقاربين في كلمتين، وعند إرادة إجراء الإدغام تقلب التاء إلى صوتٍ مثل جنس الصوت الذي بعدها مع إسكانه من أجل الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل لئلا يُبدأ بالساكن [2].

تطيَّروا وتزينوا وتثاقلوا وتدارؤوا أفعال مضارعة مبدوءة بتاء اجتمعت مع تاء تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وفي هذه الحالة يوجد احتمالان الأول: التخفيف وفيه مذهبان الحذف وهو مذهب سيبويه وغيره من البصريين بحذف أحد التاءين ويرى حذف التاء الثانية وذلك؛ لأنها هي من أنشئت الثقل، وأن حروف المضارعة زيدت على تاء تفَعَّلَ لتكون علامة طارئة، وما يزال هو الثابت لكراهة اجتماع تاءين معًا، ويرى الكوفيون أنَّ الأولى بالحذف هي الأولى والحذف لا يؤدي إلى إدغام الباقية مع الصوت الذي بعدها لئلا يجتمع في أول الكلمة الحذف والإدغام، والآخر هو التخفيف عن طريق الإدغام واجتلاب همزة الوصل [3].

حدث تأثر رجعي كلي، أو كامل في صيغتي المضارع تَفَعَّلَ وتَفَاعَّلَ، إذ تتأثر التاء بعد تسكينها من أجل الإدغام بفاء الفعل التي هي من الأصوات التي تحمل صفة الصفير وأصوات الأسنان نحو: وتثاقلوا وتدارؤوا والتأثر حدث في العربية وعدَّ من التطور اللغوي، وكذلك حصل تطور في الصيغة أيضًا، إذ تحولت تَفَاعَلَ إلى اتَفَاعَلَ، وتحولت تَفَعَّلَ إلى اتَفَعَّلَ وهذا التطور لا يحدث بين يوم وليلةٍ، إذ استلزم مدة زمنية [4].

تَطَيَّروا ت ـَ/ط ـَ ي/ي ـَ/ر ـُ و عند إجراء إدغام التاء في الطاء والإدغام يتطلب إسكان الحرف الأول والعربية تكره الابتداء بالساكن؛ لذا اجتلبت همزة الوصل للتخلص من ذلك فصارت اطَّيَّرُوا: ء ـِ ط/ط ـَ ي/ي ـَ/ر ـُ و.

([1]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 517- 518

([2]) ينظر: الممتع الكبير في التصريف:451- 452

([3]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ: 3/ 290

([4]) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 38- 40، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 210

الخاتمـــــة

الخاتمة

أظهرت حصيلة النظر في هذهِ الدراسة نتائج عدّة يمكن إجمالها بما يأتي:

– تبين أنَّ مصطلح الافتراض مشتق من الفعل المزيد (افترض) الذي معناه التخيل والتصور والظن، وليس اشتقاقه من الفعل الثلاثي (فرض)، ويجب التفريق وعدم الخلط بين الفعلين (فرض، افترض)، إذ لكل منهما معنى مختلف، فـ (فرض) يعني الوجوب والإلزام، أما (افترض) فيعني وجود قضية على نحو ظن والتخمين للاستدلال على بها على سواها، والمعنى اللغوي للمادة (افترض) يدل على معانٍ مختلفة منها: (الظن أو التخمين، أو الاحتمال، أو الواجب، أو الهبة، أو التقدير)، وتوجد مصطلحات مرادفة، ومصاحبة لمصطلح (الافتراض) متقاربة معه في الغاية، وتختلف عنه في بعض المعاني، أو الصورة الذهنية التي تنقل إليها، استعملها العرب، وهي مرتبطة بمصطلح الافتراض، ومن هذه المصطلحات هي: (الأصل، والاحتمال، والتقدير، والتوهم، والبنية العميقة، والتصور)، ويعني الافتراض عند الفلاسفة أصل أو أساس الشيء، أما الفقهاء فلم يميزوا بين الفرض والافتراض فكلاهما يدلان على الوجوب والإلزام والقطع.

– لم نجد رصدًا دقيقًا للعلماء الأوائل لمعنى الافتراض، ولم يُصرح بهذا المصطلح العلماء المتقدمون، ولا ابن الحاجب في كتابه شرح الشافية لمصنفها، ولكن نجد أثره واضحًا في كتب الأوائل، فهو موجود على شكل إجراء وليس مصطلحًا، ولا سيّما القواعد المصوغة المفترضة، أو على تسمية ابن الحاجب بـ (مسائل التمرين)، فهذه المسائل لا يمكن تصورها في الواقع إنما هي ذهنية متخيلة، ووجدنا الافتراض في كتب العلماء المتقدمين أسلوبًا يشرحون فيه أحكام اللغة العربية على مستويات اللغة الأربعة أولها الجانب الصوتي أي ما يصدر من جهاز النطق، والآخر ما يسمى بالجانب الصرفي الذي نجده يعتمد بالدرجة الأولى على النظام الصوتي، ولا بد من ارتباطهما بالجانب النحوي.

– نجد كثير من الافتراضات جاءت من وعي الناطق لارتباطها بالواقع اللغوي، والسبب في ذلك يعودُ إما لأجل الانسجام بين الأصوات، أو تيسيرًا للنطق، وإنَّ القدماء ومنهم ابن الحاجب يميلون في تناولهم للافتراض في أغلب مستويات اللغة في شرح مسائل التي عُدل فيها عن الأصل المرفوض إلى بنية متداولة، على حين فُسر في ضوء الدراسات الحديثة على أنَّ الهدف منه تقليل الجهد العضلي، فالافتراض أجراء صوصرفي يتناسب مع نظرية الجهد الأقل في عملية النُطق.

– توصلت الدراسة إلى أنَّ الافتراض الصوتي يعتمد على قضية الأصل والفرع، ومعرفة أيهما أصل، والآخر فرع عليه ممّا يتطلب إعمال العقل لارتباط الأصل في الذهن وتصور خطوات الانتقال من البنية العميقة الذهنية إلى البنية السطحية الواقعية، ووجدتُ أنَّ أكثر التعليلات التي حصلت للأصل المفترض تتعلق بنُطق اللفظة عبر الجهد الذي يبذُله اللسان أثناء عملية إنتاج اللفظة أي الطبيعة فسيولوجية، وتبين أنَّ الافتراض أحد الأساليب المتبعة في تقعيد مادة الصرف المبنية في معالجتها وتحليلها على التأويل والتخمين والتصور، فهو يقدر أشياء غير موجودة في الواقع اللغوي.

– أظهر البحث عددًا من الأساليب والأهداف الافتراضية فنعني بالأساليب الوسائل التي استعملها الصرفيون في عرض، وتفسير المسائل الصرفية، ونجد هذه الأساليب تختلف حسب المقام الذي يأتي به الافتراض منها هي: (أسلوب الشرط، وأسلوب الاشتراط القولي، وأسلوب الخبر، وأسلوب الاستفهام)، أما الأهداف فنعني بها تلك التي دفعت علماء اللغة إلى الافتراض منها هي: (معرفة الأصل المفترض، صياغة قواعد شاملة (تقعيد اللغة)، القياس اللغوي، الدربة وإعمال العقل عبر صياغة قواعد متخيلة ما تسمى بـ مسائل التمرين).

– يرى ابن الحاجب أن اللفظة الجوفاء من قبيل (قَوَمَ، وبَيَعَ، وبَوَبَ) أصول مفترضة؛ لأنها لم تستعمل في الواقع اللغوي فهو أصل ذهني متخيل في رأي القدماء، أما المحدثون فقد وقفوا في تقبله متخذين جانبين بين الرافض، وهو الذي يتبع المنهج الوصفي، وبين المؤيد هو الذي اتبع المنهج التاريخي الذي نسب التغيير الحاصل إلى التطور اللغوي، ومصادر البنية المجوفة تعتل حملًا على أفعالها مع أن الدرس اللغوي الحديث ينسبها إلى الانسجام والاتساق بين الأصوات، وإلى الاقتصاد في الجهد المبذول في عملية النُطق.

– أظهر البحث أنَّ ابن الحاجب، والقدماء الذين سبقوه قالوا بوجود أصل مفترض غير مستعمل في الأفعال الناقصة المنتهية بالألف، إذ أصل الألف إمّا واو، أو ياء نحو (رمي وغزو)، ولعل السبب في ذلك راجع إلى القواعد التي ألزم الصرفيون أنفسهم بها، وعدَّها الدرس الحديث مكونة من ثلاثة أحرف راجعًا بها إلى الأصل المفترض وهناك من يرى أنها مكونة من حرفين والألف لم يكن من ضمن هذه الأحرف لسكونه دائمًا.

– أثبت البحث أن القدماء، ومنهم ابن الحاجب رفض وقوع الواو، أو الياء المسبوقتين بالكسرة عينًا، أو لامًا للكلمة ، نحو (ميزان، وميقات، والرضي، والغازي)، أما العلم الحديث فيرى فيها

هروبًا أو تخلصًا من ثلاثية الحركة؛ لأن الياء والواو عُدًّا حركتين اتّحدتا فكوّنتا صوت اللين الواو أو الياء، وقبلهما كسرة فاجتمعت ثلاث حركات وهذا ما يُعسر النُطق بهما.

– بيّن البحث أن ابن الحاجب والذين سبقوه جعلوا سبب الإعلال في صيغتي (فُعلَى، فَعْلى) هو التمييز بين الأسماء والصفات، في حين يرى الدرس الحديث أنَّ الإعلال في هاتين الصيغتين حدث سعيًا وراء الجهد الأقل، والتجانس بين أصوات الكلمة.

– أثبت ابن الحاجب والقدماء أنَّ العلة من حذف الواو في (يَوعِد) هي وقوعها بين الياء وكسرة على أنَّ العلم الحديث فسّره بسبب تتابع ثلاثة أصوات مختلفة في مقطع واحد فحُذف أحد الأصوات لأجل التخفيف.

– توصل البحث إلى أنَّ سبب الحذف في (قُلت، وبِعت، ويرمون ويغزون) عند ابن الحاجب؛ لأنها أفعال معتلة وقد أسندت إلى ضمائر الرفع، أو ضمائر الجمع هو التقاء ساكنين، في حين فُسر في الدرس الحديث بسبب التخلص من المزدوج الصوتي.

– لحظ البحث أن ابن الحاجب نسب الحذف في (دم)، أو ما كان ظاهره مكوّنًا من حرفين إلى أنه اعتباطي لا يقاس عليه، وإنها ثلاثية الأصل المفترض، أما الدرس الحديث فسلك طريقين بحسب المنهج الذي اتّبعه المحدثون.

– علل ابن الحاجب سبب العدول عن الأصل المفترض في الأفعال المضارعة (يقوم، ويبيع) بإسكانهما حملًا على الفعل الماضي، أما الدرس الحديث فلا يرى وجود لنقل للحركة، بل هو حذف صوت الواو، أو الياء وإطالة زمن النطق بحركة الفاء.

– لحظ البحث أنَّ اللسان العربي يكره اجتماع همزتين معًا سواء أكانتا في أول الكلمة أم في وسطها فيعمدَ القدماءُ إلى إبدال إحداهنّ واوًا أو ياءً، أما الدرس الحديث فيرى أنَّ الهمزة صوت ثقيل يتطلب جهدًا عضليًّا في نُطقه ؛ لذا عمد المحدثون في حال اجتماع همزتين إلى حذفِ إحداهنّ ويُعوّض بدلًا منها بواوٍ أو ياءٍ، إذ لا يمكن الجمع بين العوض والمعوض، وكذلك يكره في اللغة العربية الابتداء بأنصاف الصوامت مثل: (وَواصل) فسعت إلى إبداله همزةً، أو نبر المقطع الأول.

– إن الافتراض في خطايا، ومطايا مر بعدَّة مراحل ذهنية مفترضة قبل الوصول إلى بنيتها السطحية المستعملة.

– وجدت الباحثة أنَّ الإبدال في الأفعال (اتعد، اتسر، واصطبر، وزجر، وادَّارك) التي يوجد لها أصل مفترض هو (اوتعد، وايتسر، اصتبر، ازتجر، تدارك)، لأجل تيسير النُطق والوصول إلى سهولة النُطق بأقل جهد مبذول.

– رأى البحث اختلاف العلماء في الأصل المشتق منه (أهل، إنسان، فم)، ممّا يدل على أنَّ العلماء اجتهدوا في تفسير البنية المستعملة، والخطوات المتبعة في انتقالها من بنية ذهنية متصورة إلى بنية منطوقة في الواقع اللغوي.

– أشار البحث إلى أنَّ الغاية من الإدغام هي التخفيف والانسجام الصوتي، إذ الناطق العربي يميل إلى تقليل الجهد العضلي، وهو ما يناسب قانون الجهد الأقل الذي نادى به المحدثون.

– لحظ البحث أنَّ ابن الحاجب اتبع من سبقه في ارجاع (أئمة) إلى الأصل المفترض (أَأْمِمَة) بعد المرور بخطوات ذهنية متصورة.

المصـــادر
والمـــراجـع

المصـادر والمـراجـع

❖ **القرآن الكريم**

❖ أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيميّ، طبع ونشر دار الشؤون العامة (آفاق العربية)، العراق، بغداد، ط1، 1998م.

❖ أبحاث في العربية الفصحى، د. غانم قدوري الحمد، طبع دار عَمَّار، عمان، ط 1، 1426هـ – 2005م.

❖ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثيّ، طبع مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ – 1965م.

❖ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي حسن الشايب، طبع عالم الكتب الحديث، الاردن، ط 1، 1425هـ – 2004م.

❖ أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة، دط، 1989م.

❖ الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 2007م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبع ونشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م.

❖ الإعلال في العربية دراسة ألسنية معاصرة، د. كاطع جار الله الدراجيّ، طبع ونشر دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 1444هـ – 2023م.

❖ الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، طبع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق– بغداد، ط1، 1429هـ – 2008م.

❖ الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، أنجب غلام نبي بن غلام محمد، مملكة السعودية، 1410هـ – 1989م.

❖ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، طبع مطبعة الجامعة السورية، د ط، 1377هـ – 1957م.

❖ الافتراض آية فكر وكبرياء نظر (تسريح سيبويه العقل في العدم)، د. رجاء عجيل الحسناوي، طبع وتوزيع مكتبة ابن فهد الحلي، العراق، كربلاء، ط 1، 1441هـ – 2020م.

❖ الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، د. حيدر عبد علي حميدي، طبع مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط1، 2022م.

❖ التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبود، طبع الرضوان، عمان، ط1، 1435هـ – 2014م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباريّ (ت577هـ)، تحقيق د. جود مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور عبد رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م.

❖ إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي النحوي (ت 672هـ)، تحقيق محمد عثمان، طبع مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1430هـ – 2009م.

❖ الإيضاح في شرح المفصل، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليليّ، طبع إحياء التراث الإسلامي، د ط، 1402هـ– 1982م.

❖ بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ – 1982م.

❖ بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق د. حسين نصار، راجعه عبد العليم الطحاويّ، وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1394هـ – 1997م.

❖ تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الأردن، 1409هـ – 1989م.
❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ابو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ – 1986م.
❖ تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى، أ. د. جواد كاظم عناد، نشر وطبع تموز، ط1، 2011م.
❖ التحقيق في كلمات القرآن الكريم، حسن المصطفوي، طبع طهران، ط1، 1393هـ.
❖ التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، مراجعة د. محمد محمود غالي، طبع النادي الأدبي الثقافي، السعودية، ط 1، 1403هـ – 1983م.
❖ تصريف الأسماء والأفعال والمصادر والمشتقات، د. صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1996م.
❖ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، ط3، 1992م.
❖ التصريف الملوكي، ابن جني (ت 392هـ)، تحقيق د. ديزيره سقال، طبع دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1419هـ– 1998م
❖ التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، طبع دار النهضة العربية، بيروت لبنان، د ط، 1404هـ – 1984م.
❖ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ – 1997م.
❖ التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة (د. رمضان عبد التواب)، نشر وطبع مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1414هـ – 1994م.
❖ التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير بيري الحساني، طبع ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 1430هـ – 2009م.

❖ التعليل الصوتي لمسائل الهمزة في كتب علم الأصوات الوظيفيِّ، د. كاظم عجيل الجبوري، طبع مؤسسة الصادق الثقافية، العراق، بابل، ط1، 2021م.
❖ التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 2005م.
❖ التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ – 1999م.
❖ تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف الجديع، طبع مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ – 1997م.
❖ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق د. عبد المنعم خفاجة، نشر وطبع المكتبة العصرية، بيروت، ط 28، 1414هـ– 1993م.
❖ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تحقيق د. رمزي منير بعلبكيّ، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ – 1992م.
❖ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، طبع دار الفكر، ط1، 1435هـ – 2014م.
❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤف سعيد، طبع المكتبة التوفيقية، د ط، د ت.
❖ الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم، طبع دار الغريب، القاهرة، د ط، 2007م.
❖ الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، د. زيد خليل القرالة، طبع عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ – 2004م.
❖ الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني (ت 393 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، نشر وطبع دار الكتب المصرية، د ط، د ت.
❖ خطاب الطبع والصنعة رؤية نقدية في المنهج والأصول، د. مصطفى درواش، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، د. ط، 2005م.

❖ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980 م .
❖ دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، طبع مكتبة الفتح، دمشق، نشر المكتب الإسلامي، ط 2، 1380هـ – 1960م.
❖ دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، طبع ونشر دار جرير، عمان، ط1، 1431هـ – 2010م.
❖ دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، نشر وطبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1998م.
❖ دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد بن عبد المقصود، طبع دار العربية للموسوعات، ط1، 1427هـ – 2006م.
❖ دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، نشر طبع عالم الكتب، ط 4، 1427هـ–2006م.
❖ دراسة في علم الأصوات، د. حازم علي كمال الدين، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ – 1999م.
❖ دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمان، طبع الجامعة التونسية، 1966م.
❖ دروس في علم الصرف، ابو أوس إبراهيم الشمسان، نشر وطبع مكتبة الرشيد، الرياض، ط3، 1425هـ – 2014م.
❖ دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد 338هـ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، طبع دار البشائر، ط 1، 1425هـ – 2004م.
❖ دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت 471هـ أو474هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، طبع مكتبة الخانجي، ط 5، 2004م.
❖ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق مكتب قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث، مؤسسة قرطبة، ط1، 2005م.
❖ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق د. حسن الهنداوي، د ط، د ت.

❖ الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية، ط1، 1415هـ- 1995م.
❖ شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تحقيق إبراهيم بن سلمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ – 1999م.
❖ شرح الشافية، الخضر اليزدي أتمة 720هـ، دراسة وتحقيق حسن أحمد الحمدو العثمان، د ط، 1416هـ – 1996م.
❖ شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت 646هـ)، دراسة وتحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، نشر وطبع مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط1، 1441هـ- 2021م.
❖ شرح الشافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت 686 هـ) مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ – 1982م.
❖ شرح الشافية، نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري، تحقيق ثريا مصطفى محمد عقاب، 1412هـ – 1992م.
❖ شرح المفصل جامع الفوائد، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، طبع عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ط، د ت.
❖ شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبع مطابع المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ – 1973م.
❖ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ – 2008م.
❖ شهوة الأصوات التناظر الصوتي في العربية- الحضور، والتمثلات، والظواهر، د. عادل نذير بيري الحساني، طبع دار رضوان، عمان، ط1، 1439هـ – 2018م.

❖ الصاحبي في فقه العربية مسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، طبع مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1414هـ – 1993م.

❖ الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، نشر وطبع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، 1408هـ– 1988م.

❖ الصرف وعلم الأصوات، الدكتور ديزيره السقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م.

❖ ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية، عبد الله محمد زين بن شهاب، طبع مركز عباد للدراسات والنشر، اليمن، ط1، 1422هـ – 2000م.

❖ ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، طبع دار عمار، ط1، 1407هـ – 1987م.

❖ ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي جهاوي، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.

❖ ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق إبراهيم محمد، طبع دار الأندلس، ط1، 1980م.

❖ العربية تاريخ وتطور، د. إبراهيم السامرائي، طبع مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1413هـ – 1993م.

❖ العربية واللسانيات قراءة ناقدة، د. يوسف خلف محل العيساوي، طبع مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1443هـ – 2021م.

❖ العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، هنري فليش، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د. ط، د ت

❖ علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، د ط، دت.

❖ علم الأصوات العربية، د. محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996م.

- ❖ علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، طبع مكتبة الشباب، د ط، د ت.
- ❖ علم الأصوات، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1420هـ – 2000م.
- ❖ علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، عمان، د ط، 1998م.
- ❖ العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د ط، د ت.
- ❖ الفروق في اللغة، ابو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث، طبع دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ – 1980م.
- ❖ فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1420هـ – 1999م.
- ❖ الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، د ط، 1386هـ – 1966م.
- ❖ فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، د ط، 1337هـ– 1977م.
- ❖ فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983م.
- ❖ في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد، د. غالب المطلبي، نشر وطبع دائرة الشؤون الثقافية، الجمهورية العراقية، د ط، 1984م.
- ❖ في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، د. كمال ابو ديب، طبع دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1974م.
- ❖ في الصرف العربي ثغرات ونظرات، د. فوزي حسن الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد السادس، ربيع الأول 1436هـ – ديسمبر 2014م.
- ❖ في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، طبع مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط8، 1992م.
- ❖ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، طبع عالم المعرفة، السعودية، ط1، 1404هـ – 1984م.

- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، طبع مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ – 2005م.
- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري، طبع دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد، ط1، 200م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.
- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي، أ د. جواد كاظم عناد، طبع مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2011م.
- القواعد البلاغية في ضوء المنهج الإسلامي، د. محمد البستاني، طبع مؤسسة الآستانه الرضوية، ط1، 1414هـ.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، طبع المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، د ط، دت.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطور، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان – الأردن، ط1، 1997م
- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، طباعة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ –1988م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، د. عبد الله الخالدي، د. جورج الزيناتي، مراجعة د. رفيق العجم، طبع مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ –1683م)، تحقيق د. عادل درويش، ومحمد المصري، طبع مؤسسة الرسالة، ط3، 1419هـ – 1998م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة زهراء الشرق، ط2، 2000م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، د. عبد الاله نبهان، طبع المستقبل بيروت، ط1، 1416هـ – 1995م.

- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، دار نشر أدب قم، ايران، 1405هـ.
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، حافظ إسماعيلي علوي، طبع دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.
- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، د. كمال بشر، طبع دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، طبع عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1430هـ – 2009م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، الجاربرديّ، طبع عالم الكتب، ط3، 1404هـ – 1984م.
- المختصر في أصوات اللغة العربية (دراسة نظرية تطبيقية)، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، ط4، 1427هـ – 2006م.
- المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقره، نشر مكتبة الآداب، جامعة عنابة، الجزائر، د ط، د ت.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، نشر وطبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1417هـ – 1997م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد طبع دار المعارف بمصر، ط1، 1388هـ – 1968م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ – 1958م.
- مذكرة المنطق، د. عبد الهادي الفضلي، طبع مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، ايران، 1409هـ.
- المزدوج في العربية المفهوم، المصاديق، التحولات، أ. د. جواد كاظم عناد، طباعة دار تموز، دمشق، ط1، 2011م.
- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي مقاربة لسانية، د. حسن عبد الغني الأسدي، نشر وطبع دار المدينة الفاضلة، العراق، ط1، 2014م.

❖ المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، نشر طبع دار العروبة، ط1، 1424هـ – 2003م.
❖ مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، طبع مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1417هـ – 1996م.
❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت770هـ)، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي، طبع دار المعارف، ط2، د ت.
❖ المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، طباعة دار الفكر، دمشق، ط2، 2007م.
❖ المنصف شرح الامام أبو الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبع دار إحياء التراث، ط1، 1373هـ – 1954م.
❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207هـ)، طبع عالم الكتب، ط3، 1403هـ – 1983م.
❖ معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق محمد صديق المنشاوي، طبع دار الفضيلة، القاهرة، د ط، 2004م.
❖ معجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي، طبع مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1402هـ – 1982م.
❖ المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، طبع دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط، 1982م.
❖ المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية المصري، تصدير إبراهيم مدكور رئيس المجمع، طبع الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، د ط، 1403هـ – 1983م.
❖ المعجم الفلسفي، مراد وهبة، نشر وطبع دار قباء الحديثة، القاهرة، د ط، 2007م.
❖ معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، طبع عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ – 2008م.

❖ معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، أحمد رضا، طبع دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، 1377هـ – 1958م.
❖ معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، تحقيق الدكتور محمد التونجي، طبع دار الجيل، القاهرة، ط1، 1424هـ – 2003م.
❖ معجم مصطلحات أصول الفقه عربي إنكليزي، د. قطب مصطفى سانو، تحقيق الدكتور محمد رواس قلعجي، طبع العلمية، دمشق، ط1، 1420هـ – 2000م.
❖ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، طبع دار الفضيلة، د ط، د ت.
❖ المعجم الوسيط، أخرجه إبراهيم مصطفى، احمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، طبع باقري، ايران، ط6، 1429هـ.
❖ المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، الأب أ. س. مرمرجي الدومنكي، طبع مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس، 1937م.
❖ المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، طبع دار الشرق العربي، بيروت، د ط، د ت.
❖ المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبع دار الحديث القاهرة، د ط، د ت.
❖ المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني(ت 471هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ – 1987م.
❖ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، نشر مكتبة يوسف الرميض، دط، د ت.
❖ مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبع دار الفكر، د ط، 1399هـ – 1979م.
❖ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط3، 1415هـ – 1994م.

- ❖ مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، د ط، د ت.
- ❖ المقطع الصوتي في العربية، د. صباح عطيوي عبود، نشر وطبع الرضوان، عمان، 1435هـ – 2014م.
- ❖ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، طبع ونشر مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
- ❖ من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، طبع الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.
- ❖ من أصول التصريف شرح تصريف الملوكي، د. عبد الحميد عبد الواحد، طبع صفاقس، تونس، 2010م.
- ❖ مناهج البحث اللغوي، د. تمام حسان، طبع مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، 1990م.
- ❖ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد بن غياث، دراسة وتحقيق عبد الرحمن محمد شاهين، طبع دار مرجان للطباعة، د ط، 1984م.
- ❖ المنجد في اللغة، لويس معلوف، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط 19، د ت.
- ❖ المنجد في اللغة العربية المعاصرة، التحرير أنطوان نعمة، وعصام مدور، وعجيل لويس، مترى شماس، طبع دار المشرق، بيروت، ط1، 200م.
- ❖ منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين، أحمد إبراهيم عمارة، طبع مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط4، 1408هـ.
- ❖ المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ – 1980م.
- ❖ المهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 1432هـ – 2011م.
- ❖ موانع الإعلال في العربية دراسة صوتية صرفية، علاء صالح عبيد حسين الأسدي، طبع ونشر دار الرضوان، عمان، ط1، 1438هـ– 2017م.
- ❖ النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، نشر وطبع دار النهضة العربية، د ط، 1997م.
- ❖ النحو الوافي، عباس حسن، طبع دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.

الرسائل والأطاريح الجامعية

- ❖ أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، (أطروحة دكتوراه)، د. فدوى محمد حسان، جامعة أم درمان الإسلامية.
- ❖ أثر التشكيل الصوتي في توجيه مسائل الصرف العربي، (أطروحة دكتوراه)، د. كاظم عجيل سربوت محمد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق، 1439هـ ت 2018م.
- ❖ الأصل المفترض في العربية دراسة لغوية، (أطروحة دكتوراه)، د. رعد عبد الحسن حمدوش، كلية الآداب، جامعة القادسية، 1438هـ – 2017م.
- ❖ الإعلال والإبدال عند اللغويين دراسة صوتية صرفية (اطروحة دكتوراه)، د. عثمان محمد آدم، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 1426هـ – 2005م.
- ❖ الافتراض الصرفي في كتاب المقتضب للمبرد (رسالة ماجستير)، آيات جاسم حسين الحسناوي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441هـ– 2020م.
- ❖ الافتراض الصوتي عند ابن جني في كتابه المحتسب دراسة في ضوء علم اللغة الحديث (رسالة ماجستير)، عمار عبد العباس عزيز الشمّري، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 1441هـ – 2019م.
- ❖ التحويل في النحو العربي، (رسالة ماجستير) راس الواد سيدي محمد، د ط، جزائر 2017م.
- ❖ تقويم المنهج الصرفي (أطروحة دكتوراه) د. رزاق جعفر عبد الحسين، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1429هـ – 2008م.
- ❖ الحذف الصرفي في اللغة العربية، (أطروحة دكتوراه)، د. محمد أمين أحمد نهار الروابدة، الجامعة الأردنية، 1995م.
- ❖ صواته الفعل الناقص في العربية، (رسالة ماجستير)، عبد الرزاق اشتيوي، جامعة اليرموك، 2017م.
- ❖ الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي، (رسالة ماجستير)، نجاح حشيش بادع العتابي، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1423هـ – 2002م.
- ❖ القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، (اطروحة دكتوراه)، د. سعيد محمد إسماعيل علي، الجامعة الأردنية 2006م.

❖ النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (رسالة ماجستير)، علاء الدين مصطفى محمود البحلوز، جامعة مؤته، 1997م.

البحوث

❖ الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني (بحث)، د. ابو أوس إبراهيم الشمسان، طبع مجلس النشر العلمي، الكويت، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 1423هـ – 2002م.

❖ الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم وأثره الدلالي (كفاتا) انموذجا، (بحث)، د. كاطع جار الله سطام، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، مجلة الاستاذ، العدد 208، المجلد الأول، 1435هـ – 2014م.

❖ الاستشراق وأثره في الدراسات اللغوية وعلاقته بالسياسة، (بحث)، مقبل بن علي بن مشيعل الدّعدي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العددان الثالث والرابع، رجب 1435هـ – مايو 2015م.

❖ البنية الصرفية ونظرية الأصول المقدرة، (بحث)، د. رغدودة ذياب مروش، مجلة الآداب والعلوم الإسلامية، العدد الحادي عشر، ديسمبر 2013م.

❖ التفاوت في الصوائت العربية، (بحث) د. سعيد شواهنة، اماراباك مجلة علمية، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2013م.

❖ الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، (بحث)، د. باكزه رفيق حلمي، مجلة المجمع اللغة العربية الأردني العدد2، المجلد1، تموز 1978م.

❖ الحصانة الصَّوصرفية في اللغة العربية المفهوم والإجراء قراءة في ظاهرة الإدغام (بحث)، د. عادل نذير بيري الحساني، وفاء مسعود عزيز، مجلة جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية، العددان1,2، 1438هـ– 2017م.

❖ حروف الزيادة (بحث)، د. أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 3، م 39، بغداد، 1988م.

❖ طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية (بحث)، د. محمد بن حماد القرشي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و اللغة العربية وآدابها، ج15، عدد25، شوال 1423هـ.

❖ محاولة ألسنية في الإعلال (بحث)، د. أحمد الحمو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
❖ المنهج الافتراضي في الدرس الصرفي(بحث)، أ. م. رجاء عجيل إبراهيم الحسناويّ، مجلة الباحث، العدد التاسع، 1434هـ – 2013م.
❖ نظرة في الإعلال الصرفي، (بحث)، د. عبد الله درويش، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 25، 1969م.

Abstract:

Presupposition was one of the most important ways in which scholars explained the topics. Presupposition may mean deleting something from the origin through it we prove which one of the two voices is the origin and which one is the branch through the phonological laws where the human tongue takes the simplest ways of articulation. Old linguists follow interpretation and Presupposition or abuse in analyzing the linguistic system. Since morphology is one of the language level, they followed the same method in complicated its material and treated it in the light of Presupposition due to its simplicity in the linguistic analysis, as well as shortness of acceptable explanation for some issues.

This requires returning to the morphological and phonological levels to measure truth. Based on this, the current thesis was entitled" Presupposition in Al Shafiya Explanation by its Classifier Ibn Al-Hajib (born 646 H.): A Study in the light of Modern Linguistics". Therefore, Al Shafiya Explanation book was a wide field for this study where it includes many hypothetical issues.

The study contained three chapters preceded by a preface and followed by conclusion, references, and bibliography. The preface tackled the concept of Presupposition linguistically and terminologically as well synonyms of Presupposition. This is in addition to defining Al Shafiya book and the Presupposition in it and showing the purpose of Presupposition.

The first chapter which is entitled "Presupposition in novel ", has three sections. The first section stated "The Presupposition by inversion". The second section discussed "Presupposition by the vowel of deletion". The third section was about "Presupposition by the conveying".

The second chapter which is entitled "Presupposition in apposition "has three sections. The first section studied "Presupposition by replacing the glottal stop". The second section was entitled" replacing the voiceless by voiceless". The third section clarified "replacing voiceless by the voiced".

The third chapter was entitled "Presupposition in assimilation", it has two sections. The first section was entitled "Presupposition in assimilating synonyms". The second section was about "Presupposition in approached assimilating".

The conclusion included the most important results with a list of references and bibliography. The study relied on a number of old linguistic references such as sibawayh book, Al Mugatheb book by Al Mubred, Al Munsif and Al Khesais we sir Sena't Al Irab by Inb Jini, and Al Shafiya Explanation including explanation of Shafiyat of Redhi ul Din Al Isterbadi, Al khuder Al Yezdi. Concerning the modern references, the most important ones were by Dr. Abdul Sebour Shahin, Dr. Ibrahim Anis, Dr. Jewad Kadhum Enad, and Dr. Husam Al Ne'aimin.

It is worth to mention that my study was not the unique in this field; rather, it was preceded by many that paved the way to the researcher.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

Presupposition in Al Shafiya Explanation by its Classifier Ibn Al- Hajib (born 646 H.): A Study in the light of Modern Linguistics

by:

Ruqeyah Yousif Dakhil

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for

the Requirements of Master Degree in Arabic and its Literatur

The supervisor:

Prof. Dr. Muhammad Hussein Ali Zayen

2023A.D. *1444H*